العدد
616

الاقتصـــاد

اقتصاديات..
المملكة على خارطة السفر الترفيهي

الملف..
الاقتصاد الوطني.. عَقْدٌ من التحوُّلات

لاڤندر..
توربينات الرياح العائمة!

القحطاني القابضة
Al Qahtani Holding

شركة القحطاني القابضة

مساهمة مقفلة

مجموعة أبناء عبدالهادي عبدالله الجضعي القحطاني القابضة
عبـدالعزيـز، خـالد، مـحمد

Abdulhadi A. AL Qahtani Sons Group Holding
Abdulaziz, Khaled, Mohammed

التعدين القابضة
MINING HOLDING

سيمسيرف
CemServ

القحطاني ماريتايم
ALQAHTANI MARITIME

رفاد العقارية
Refad Real Estate

القحطاني للمرطبات
ALQAHTANI BEVERAGES

شركة إتحاد صناعة الطوب
ذات مسؤولية محدودة
Consolidated Cem Manufacturing Co.
(Limited Liability)

CBI

المرطبات القابضة
BEVERAGES HOLDING

كوميدات
COMEDAT

شركة كوميدات السعودية المحدودة
Saudi Comedat Company Limited

Jordan Ice & Aerated Water Co.
شركة الثلج والصودا والكازوز الأردنية

OUR JV'S & PARTNERS

TUBULAR
Coating Solutions Limited

International SledgeHammer
COMMITMENT TOWARDS PERFECTION....

TIW
A DRIL-QUIP Company

AQH Head Office & AQM | Al Khobar | Tel.: 839 7900 Fax.: 882 2584 - P.O.Box 2224, Dammam 31451
AQS | Khamis Mushait | Tel: 227 9109 Fax: 2271237 P.O.Box 1120, Khamis Mushait 61961
CCMC | Jeddah | Tel: 289 955 / 289 9966 - P.O.Box 12168, Jeddah 21473
CMH | Al Khobar | Tel: 887 3030 Fax: 887 6672 - P.O.Box 3099, Alkhobar 31952
www.aqh.com.sa

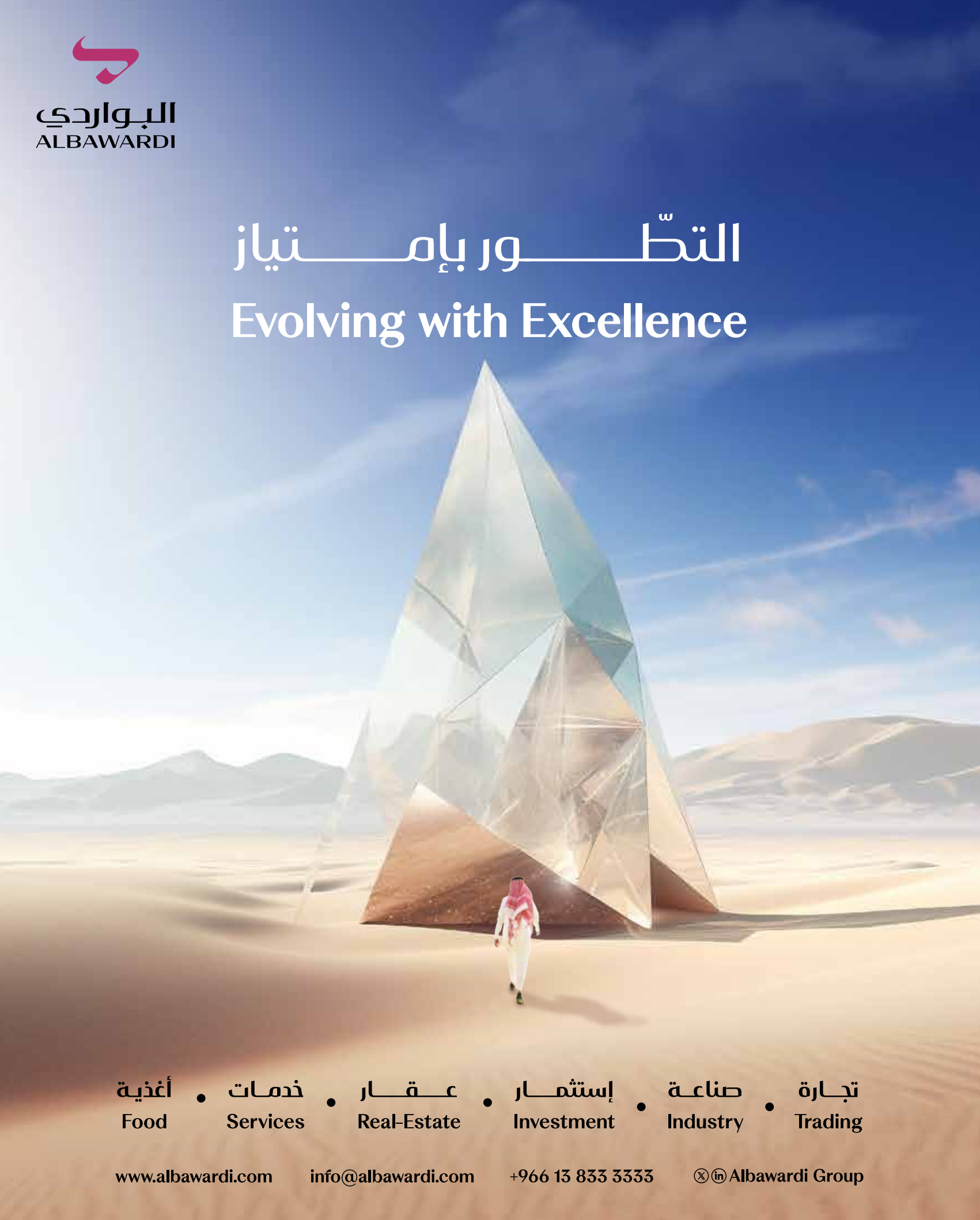
البواردي
ALBAWARDI
التطّـــــور بإمـــــتياز
Evolving with Excellence
تجـارة • صناعـة • إستثمـار • عـقـار • خدمـات • أغذية
Trading • Industry • Investment • Real-Estate • Services • Food
www.albawardi.com info@albawardi.com +966 13 833 3333 Albawardi Group

غـــرفـــة الشرقـيـة
ASHARQIA CHAMBER

الاقتصـــاد

مجلـة اقتصـاديـة تـصـدر
عـن غـرفـة الشـرقـيـة

العدد 616
يوليو/أغسطس 2025م
(ذو الحجة/محرم 1447هـ)
السنة الثامنة والخمسون

الرئيس
بـدر بن سـليـمان الرزيـزاء

النائب الأول للرئيس
حمـد بن محمـد البـوعلـي

النائب الثاني للرئيس
حمـد بن محمـد العمـار

الأعضاء
أغاريد بنت إحسان عبدالجواد
بـدر بن محمـد العبدالكريـم
حـمـد بن حـمـود الحمـاد
سعـد بن فـضـل البوعينيـن
عبدالرحمن بن محمد البسام
عبدالعزيـز بن محمـد العثمـان
فهـد بن عبـدالله الفـراج
فهـد بن هـذال المطيـري
قصي بن عبدالله الجشـي
ماجـد بن إبراهيـم الجميـح
محمد بن عبدالمحسن الراشـد
محمد بن علـي المجدوعـي
ناصـر بن راشـد آل بجـاش
ناصـر بن عبدالعزيز الأنصـاري
نـوف بنت عبدالعزيـز التركـي

الأمين العام
عبدالرحمن بـن عبدالله الوابـل

مساعد الأمين العام والمشرف على التحرير
محمـد بن سعـد القويـزانـي

ص.ب 719 الدمام 31421
المملكة العربية السعودية
هاتف: 8187 859 013 / 8158 859 013
فاكس: 0392 857 013
e-mail: aliktisad@chamber.org.sa

الرقم المجاني: 920024555

• يسمح بنقل أو إعادة نشر أي موضوع من المجلة بشرط الإشارة إلى المصدر بوضوح.
• المقالات والأبحاث التي تنشر في "الاقتصاد" لا تعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة ولكن تعبِّر عن رأي كاتبها.

ردمد: NSSI: 9131 - 5830

الاشتراكات:
• 120 ريالاً للأفراد والمؤسسات والمصالح الحكومية.
• 180 ريالاً للاشتراكات خارج المملكة.

الإعلانات: إدارة التسويق
هاتف: 1111 857 013 تحويلة 8166

طباعة:
مطابع اليوم
اليوم الطباعي Al Yaum Printing Complex
هاتف Tel +966 13 858 0080
فاكس Fax +966 13 858 4691
ص.ب P.O.Box 565 ,الدمام Dammam 31421
المملكة العربية السعودية Kingdom of Saudi Arabia
printing@alyaum.com
www.alyaum.com

رئيس التحرير
خالد بن علي اليامي

kalyami@chamber.org.sa
twitter @alyamik

صندوق الاستثمارات: أداء قياسي وتحوّل عالمي

يُعد صندوق الاستثمارات العامة، أحد أبرز أدوات المملكة لتحقيق "رؤية 2030"، ومن يتابع تطوراته منذ إعادة هيكلته في عام 2015م لا يسعه إلا أن يقف أمام تجربة استثنائية في عالم صناديق الثروة السيادية. هذا الكيان، الذي لم يعد مجرد أداة استثمارية، بل محركًا فعّالاً للتحول الاقتصادي في المملكة، وقوة صاعدة في الاقتصاد العالمي.

وقد جاء تقرير الصندوق لعام 2024م ليرسّخ هذه الصورة. فقد بلغت أصوله 3.42 تريليونات ريال (913 مليار دولار) بزيادة 19% مقارنة بعام 2023م، وحقق كذلك ما نسبته 7.2% إجمالي عائد للمساهمين على أساس سنوي منذ عام 2017م وزادت إيراداته 25% خلال العام الماضي.

وفي ظاهر الأمر، الأرقام لافتة، لكن الأهم من ذلك هو ما تعكسه من نضج في التوجهات وإدراك لمتغيرات السوق.

وما يثير الاهتمام تحديدًا هو "الواقعية الجديدة" التي بدأت تظهر في تعامل الصندوق مع مشاريعه العملاقة. فقد سجّل الصندوق خفضًا في تقييم بعض أصوله – خصوصًا في مشاريع مثل: "نيوم" – بقيمة 8 مليارات دولار، وهو قرار يُقرأ على أنه نضج مؤسسي ومرونة في التقييم، في ظل اقتصاد عالمي يتغير بوتيرة سريعة.

وفي المقابل، لا يزال الصندوق يتحرك بثقة على الصعيدين المحلي والدولي، وتتنوع استثماراته في مجالات عدة كالتقنية والرياضة – من (Uber) إلى (LIV Golf)، ومن شراكات مع (FIFA) إلى تطوير السياحة الداخلية – ما يكشف عن طموح طويل الأمد لتعزيز مكانة المملكة كمركز استثماري عالمي.

ولكن الأرقام لا تكفي وحدها، فما يستحق الإشادة هو "التحول في المنهجية". فقد حقق الصندوق تصنيفًا 100% في مؤشر الحوكمة والاستدامة لعام 2025م متصدرًا صناديق الثروة في هذا المجال، كما ارتفعت قيمة علامته التجارية إلى 1.2 مليار دولار، وهي الأعلى عالميًا. هذه النجاحات لا تأتي من فراغ، بل من التزام واضح بالحوكمة، والشفافية، والتفكير الاستراتيجي.

ويعيش اليوم صندوق الاستثمارات لحظة توازن دقيقة بين الحلم الكبير والواقع المتغير. فلم يعد الهدف فقط النمو السريع أو التوسع الضخم، بل بناء نموذج استثماري مستدام، يقود التحول الاقتصادي الوطني دون تجاهل التحديات والحقائق. وإن استمرار الصندوق على هذا النهج المتزن، بلا شك سوف يصبح قصة نجاح تُدرّس في كيفية بناء الصناديق السيادية.

الملف

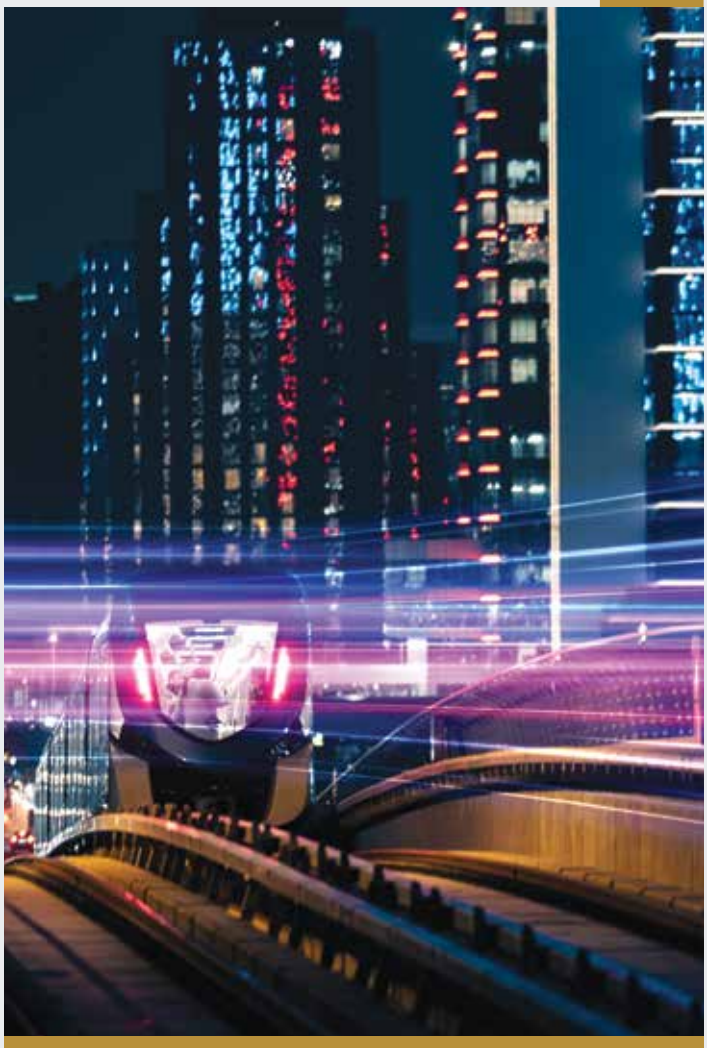

الاقتصاد الوطني.. عَقْدٌ من التحوُّلات 6

أسواق

البيانات.. السلعة الاستراتيجية الأولى 34

النفط.. تقلبات حادة وترقب حذر 40

اقتصاديات

الثروة البيضاء.. استثمار المستقبل 16
المملكة على خارطة السفر الترفيهي 22
صندوق الاستثمارات.. ثروة تنمو بثبات 28

تحليل

كيف يحرك الدولار الأسهم والنفط والذهب؟ 46

كريتيف

من المملكة.. تنطلق الخوارزميات 48

انترنت السماء.. شبكة تغطي العالم 54

تقرير

"الخاص" يقود التوظيف! 72

لاقندر

توربينات الرياح العائمة! 60

من الغرفة

فعاليات وأحداث غرفة الشرقية 80

ثروات

الرقمنة والحوكمة: تكامل استراتيجي للاستدامة 66

رأي

الفيدرالي الأمريكي يرضخ للضغوطات! 27
عبدالعزيز المقبل

أي الأندية ستشتري؟ 45
محمد اليامي

الدرهم والدينار ومستقبل الدول! 71
صباح التركي

الملف

الاقتصاد الوطني

الاقتصاد الوطني.. عَقْدٌ من التحوُّلات

الاقتصاد - هيئة التحرير

على مدار العقد الماضي، شهد الاقتصاد الوطني سلسلة من التحولات الجوهرية والتطورات المتلاحقة التي شملت معظم القطاعات الاقتصادية، وأسفرت عن تحقيق معدلات نمو متوازنة ومتصاعدة. وقد تعززت هذه المؤشرات الإيجابية في ظل التوجه الاستراتيجي للمملكة لتنفيذ رؤية 2030، مما دفع المؤسسات الدولية إلى مراجعة توقعاتها لصالحه، وسط مؤشرات قوية على استمرار وتيرة النمو خلال السنوات القادمة.

وفي هذا السياق، قام صندوق النقد الدولي في يونيو من العام الحالي برفع توقعاته لمعدل نمو الاقتصاد الوطني لعام 2025م، إلى 3.5%، مقارنةً بتوقعاته السابقة البالغة 3%. كما توقع الصندوق أن يصل معدل النمو في عام 2026م، إلى 3.9%، استنادًا إلى عدة عوامل، من أبرزها المرونة والتوسع في الأنشطة غير النفطية، وتخفيف قيود إنتاج النفط ضمن إطار تحالف "أوبك بلص"، واستمرار العمل على تنفيذ مشروعات رؤية 2030، إلى جانب تعزيز قطاع الائتمان، واحتواء معدلات التضخم، وانخفاض البطالة.

وعلى الرغم من أن البنك الدولي أبقى توقعاته لنمو الاقتصاد الوطني عند 2.8% لعام 2025م، إلا أنه رفع تقديراته لعام 2026م، إلى 4.5%، في مؤشر آخر على الثقة الدولية في قدرة المملكة على الحفاظ على زخم النمو خلال السنوات المقبلة.

توقعات رسمية لمعدلات النمو

وقد توقعت وزارة المالية أن يحقق الاقتصاد الوطني نموًا بنسبة 4.6% خلال عام 2025م، وأن تصل النسبة إلى 3.5% في عام 2026م، مع تقديرات بارتفاع معدل النمو إلى 4.7% في عام 2027م، مدعومًا بتوسع الأنشطة الاقتصادية غير النفطية، وزيادة جاذبية المملكة للاستثمارات الأجنبية.

وواصل الاقتصاد الوطني أداءه القوي، محققًا نموًا ربع سنويًا للربع الرابع على التوالي، وذلك في الربع الأول من عام 2025م، مدفوعًا بارتفاع ملحوظ في النشاط غير النفطي، وتوسع القطاعات الصناعية والخدمية، وتعافي الطلب المحلي.

وبحسب الهيئة العامة للإحصاء، سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة نموًا بنسبة 3.4% خلال الربع الأول من عام 2025م، مقارنةً بالفترة نفسها من العام السابق، وهو ما يعد نموًا قويًا رغم انخفاضه عن معدل 4.4% المسجل في الربع الرابع من عام 2024م، وقد دعم هذا النمو الأداء الإيجابي للقطاع غير النفطي، الذي نما بنسبة 4.9%.

"صندوق النقد الدولي: معدلات النمو بالمملكة سترتفع إلى 3.5% عام 2025م و3.9% عام2026م."

"على الرغم من أن البنك الدولي أبقى توقعه لمعدل النمو في المملكة عند 2.8% عام 2025م، إلا أنه رفع من توقعاته لمعدل النمو في عام 2026م إلى 4.5%."

الطلب المحلي.. رافعة النمو الاقتصادي

تبرز عوامل محفزة لمعدلات النمو المرتفعة في المملكة، ويأتي في مقدمتها – بحسب صندوق النقد الدولي – قوة واستمرار الطلب المحلي، والذي تحركه بدرجة كبيرة المشروعات الحكومية الكبرى، خاصةً تلك المرتبطة بالرؤية، والتي يتم تمويلها من خلال مزيج من الاستثمارات الحكومية والخاصة.

ويُعد الطلب المحلي بمثابة أحد المحركات الأساسية للنمو في أي اقتصاد، لتأثره بعناصر متعددة، مثل الإنفاق الاستهلاكي، والإنفاق الحكومي، وحجم الاستثمارات في مختلف القطاعات. ويمثل الإنفاق الاستهلاكي حوالي 30% إلى 40% من الناتج المحلي الإجمالي، ما يجعله عنصرًا حاسمًا في دفع عجلة النمو.

ومن الطبيعي أن يؤدي ارتفاع الطلب على السلع والخدمات إلى تحفيز الإنتاج في مختلف القطاعات، بما في ذلك قطاعات التجزئة والعقارات والصناعة. كما أن الإنفاق الحكومي المتزايد في المملكة يشكل دعامة رئيسة للنمو، خاصةً عبر تمويل مشاريع البنية التحتية، والتعليم، والصحة، والمبادرات الوطنية.

علاوة على ذلك، فإن الطلب العالمي المتزايد على النفط ينعكس إيجابًا على الإيرادات الحكومية، وهو ما يمكّن المملكة من تعزيز الإنفاق التنموي. كما أن التوجه التدريجي لتحالف "أوبك بلص" نحو التخفيف من قيود خفض إنتاج النفط يسهم هو الآخر في دعم النمو المتوقع.

ولا يقف الأمر عند النفط فقط، إذ تعمل المملكة على تنمية الطلب على صادراتها غير النفطية، مثل: البتروكيماويات والمنتجات الصناعية، الأمر الذي يعزز من الناتج المحلي، ويدفع نحو تنويع اقتصادي فعّال، ويضمن نموًا مستدامًا للقطاعات غير النفطية.

ويُظهر ذلك أن الطلب، سواء كان محليًا أو خارجيًا، يُعد عنصرًا مركزيًا في تحفيز النمو الاقتصادي، وزيادة الإنتاج، وتحقيق عوائد أعلى للدولة، كما يسهم في دعم تنفيذ مشروعات التنمية الوطنية الطموحة، التي تمثل العمود الفقري لرؤية 2030.

مراحل تنفيذ أكواريبيا "متنزّه ألعاب مائية" في مدينة القدية

افتتاح منتجع "نجومه ريتز-كارلتون ريزيرف" في البحر الأحمر

"النمو غير النفطي ستكون معدلاته حوالي 4% بحلول عام 2027م، نتيجة استمرار المشروعات والاستعداد لاستضافة أحداث دولية كبرى.

النفط.. المكوّن الأكبر للناتج المحلي

لا تزال الصناعة النفطية في المملكة تمثل العمود الفقري للاقتصاد الوطني، إذ تسهم بنحو 40% من الناتج المحلي الإجمالي، ما يجعل من أسعار وإنتاج النفط عاملاً ذا تأثير مباشر وكبير على معدلات النمو في المملكة.

ويُشير صندوق النقد الدولي إلى أن أي ارتفاع في أسعار أو إنتاج النفط من شأنه أن يؤدي إلى تسريع وتيرة النمو، نظرًا لما يوفّره من إيرادات إضافية تعزز القدرة الحكومية على الإنفاق والاستثمار في المشاريع الاستراتيجية. فعلى سبيل المثال، في عام 2021م، ومع تجاوز أسعار النفط مستوى 70 دولارًا للبرميل، سجل الاقتصاد الوطني نموًا قدره 3.2%، مدفوعًا بزيادة عائدات النفط. أما في عام 2020م، فقد تسببت جائحة كورونا في تراجع الطلب العالمي، وانخفاض حاد في أسعار النفط، ما أدى إلى تراجع كبير في إيرادات الدولة وتقلص معدلات النمو.

وفي عام 2022م، بلغ إسهام القطاع النفطي نحو 30% من الناتج المحلي الإجمالي، واستفاد من الاستثمارات المستمرة في تطوير البنية التحتية للطاقة، بما في ذلك مشاريع النفط الخام، والغاز، والتكرير، والحفر، في إطار خطط طويلة الأجل لتأمين مكانة المملكة في سوق الطاقة العالمي.

وتدرك المملكة أهمية تنويع مصادر دخلها، لكن في الوقت نفسه، فإنها تواصل استثمار قوتها في مجال الطاقة لتعظيم العوائد المالية، واستخدام تلك الموارد في تمويل التحول الاقتصادي الكبير الجاري ضمن رؤية 2030.

دفع متصاعد للقطاعات غير النفطية

من الأهداف المركزية للرؤية هو تقليل الاعتماد على العائدات النفطية، وتوسيع قاعدة الاقتصاد عبر تنمية قطاعات متنوعة، مثل: الصناعة، السياحة، التقنية، والخدمات. وتُظهر بيانات صندوق النقد، عقب بعثة مشاورات المادة الرابعة لعام 2025م، أن الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي سيحقق نموًا بنسبة 3.4% في عام 2025م، مقارنة بـ 4.2% في عام 2024م.

ويُتوقع أن تتراوح معدلات النمو غير النفطي حول 4% بحلول عام 2027م، مدعومة بمواصلة تنفيذ المشروعات الكبرى، واستعداد المملكة لاستضافة أحداث دولية مهمة، إلى جانب التطور المتسارع في البنية التحتية والسياحة والتقنيات الحديثة، على أن تستقر هذه المعدلات حول 3.5% بحلول عام 2030م.

وقد أسهمت عوامل عديدة في تعزيز هذا النمو غير النفطي، أبرزها تحفيز الاستهلاك المحلي، وزيادة الاستثمارات الخاصة، ونمو قطاعات، مثل: الضيافة والبناء والتجارة. فعلى سبيل المثال، شهدت الصناعات التحويلية تطورًا ملحوظًا، إلى جانب توسع في إنتاج البتروكيماويات، والصناعات الدفاعية، والتكنولوجيا الرقمية.

كما أن القطاع السياحي بات يشكل عنصرًا متسارعًا في منظومة الاقتصاد الوطني، حيث تشير التقديرات إلى أن مشاريعه الكبرى مثل "البحر الأحمر" و"نيوم" ستؤدي إلى رفع مساهمة السياحة في الناتج المحلي إلى 10% بحلول عام 2030م.

التحول الرقمي والاستثمارات الأجنبية

لقد أسهم التوسع في الاقتصاد الرقمي في إحداث نقلة نوعية في الاقتصاد الوطني، إذ سجل القطاع التقني نموًا بنسبة 8.7% خلال عام 2022م، مدفوعًا بالاستثمارات الضخمة في البنية التحتية الرقمية، وتطوير حلول الذكاء الاصطناعي، وتعزيز الابتكار في القطاعين العام والخاص.

ويُعدُّ هذا النمو نتيجة مباشرة لجهود المملكة في تنفيذ مبادرات التحول الرقمي، التي تهدف إلى تمكين الاقتصاد من الاعتماد على المعرفة والتقنيات الحديثة، بما يسهم في زيادة الإنتاجية وتحفيز القطاعات الخدمية، والتعليم، والتجارة، والصحة.

وفي قطاع التجزئة والخدمات، حقق الاقتصاد نموًا ملحوظًا بنسبة 6.1% في عام 2021م، مدفوعًا بالإنفاق الاستهلاكي وتوسع التجارة الإلكترونية، وقد واصل هذا القطاع أداءه القوي ليسجل نموًا بنسبة 8.4% في الربع الأول من عام 2025م، ما يؤكد الديناميكية المتنامية في النشاط التجاري المحلي.

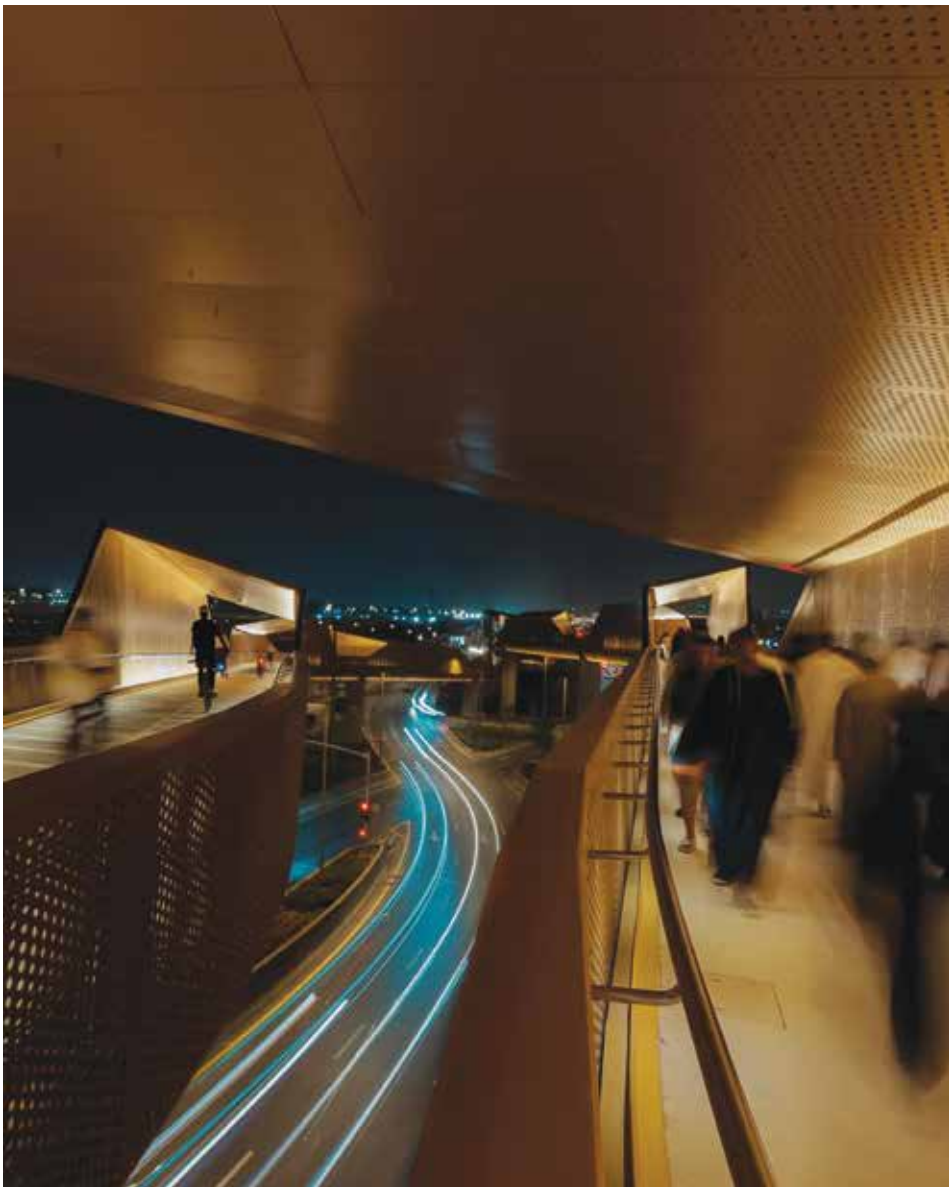

مشروع المسار الرياضي

وفقًا لتوقعات وتقديرات المؤسسات الدولية والإقليمية والمحلية، فإن معدلات النمو الاقتصادي بالمملكة، ستتراوح بين 3% و5% سنويًا بحلول عام 2030م.

أما على صعيد الزراعة، فلا تزال مساهمة هذا القطاع محدودة نسبيًا، إلا أنه يؤدي دورًا مهمًا في دعم الأمن الغذائي للمملكة، خاصة مع التركيز المتزايد على تطوير الزراعة المستدامة، وتحسين كفاءة استخدام المياه، والاستفادة من التقنيات الحديثة في الزراعة الذكية.

من جانب آخر، من المتوقع أن تشهد مشاريع الطاقة المتجددة، مثل مشروع "نيوم" للطاقة الشمسية ومشاريع الطاقة النظيفة الأخرى، مساهمة متزايدة في نمو الاقتصاد غير النفطي، في ظل التوجه الواضح للمملكة لتصبح مركزًا إقليميًا للطاقة المستدامة.

وقد أسهمت زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، خاصة في القطاعات غير التقليدية، في تسريع وتيرة النمو، حيث تم فتح عديد من القطاعات أمام المستثمرين الدوليين، ضمن إطار تحسين بيئة الأعمال وتسهيل الإجراءات الاستثمارية.

وبهذا، بات من الواضح أن القطاع غير النفطي لم يعد هامشيًا في الاقتصاد الوطني، بل أصبح شريكًا حقيقيًا في تحقيق النمو المستدام، مستفيدًا من السياسات الاقتصادية الرشيدة، والحوافز الحكومية، والرؤية الاستراتيجية التي تسعى إلى تنويع مصادر الدخل.

الإصلاحات التنظيمية وتعزيز بيئة الأعمال

أظهر الاقتصاد السعودي قدرة كبيرة على الصمود والمرونة في مواجهة الصدمات الخارجية المتكررة، ويرجع ذلك بشكل رئيس إلى الإجراءات الحكومية المستمرة التي تهدف إلى تعزيز الاستدامة المالية، وتحسين قدرة الاقتصاد على التكيف مع التغيرات، ودعم ثقة المستثمرين.

لقد أطلقت المملكة سلسلة من الإصلاحات الهيكلية التي شملت تحسين

بيئة الأعمال، وتحديث نظم الحوكمة، وتطوير أسواق العمل ورأس المال. وعلى سبيل المثال، شهد عام 2025م، دخول نظام الاستثمار المحدث، وتعديلات قانون العمل، ونظام التسجيل التجاري الجديد حيز التنفيذ، مما عزز شفافية وفاعلية القطاع الخاص.

كما لعب البنك المركزي السعودي "ساما" دورًا جوهريًا في إدارة السيولة النقدية، وتعزيز الأطر التنظيمية والرقابية، مما أسهم في تعزيز استقرار القطاع المالي ودعم النمو الاقتصادي.

هذه الإصلاحات لا تقتصر على تحسين البنية التحتية القانونية والتنظيمية فحسب، بل تؤسس لبيئة محفزة للابتكار والإنتاجية، من خلال تشجيع ريادة الأعمال، وتحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتسهيل إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، التي تعد من الركائز الأساسية لتنويع الاقتصاد.

وبفضل هذه الإجراءات، ارتفعت ثقة المستثمرين في السوق السعودية، كما شهدت أسواق المال نشاطًا متزايدًا، وتوسعت فرص التمويل والائتمان، مما أسهم في تسريع النمو الاقتصادي وتحقيق أهداف رؤية 2030 الطموحة.

مشروع قطار الرياض

تراجع البطالة ودوره في النمو الاقتصادي

حرصت المملكة على مواجهة تحديات البطالة كجزء أساسي من استراتيجياتها لتحقيق نمو اقتصادي مستدام. إذ غالبًا ما يرتبط نمو الاقتصاد بانخفاض معدلات البطالة، حيث يسهم خلق فرص عمل جديدة في زيادة الإنتاجية وتحفيز الاستهلاك.

فارتفاع معدلات البطالة يعني وجود قطاع كبير من القوى العاملة غير مستغل، ما يمثل خسارة في الموارد البشرية والقدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني. هذا يؤثر سلبًا على حجم الناتج المحلي الإجمالي، كما يحد من الطلب على السلع والخدمات، مما يضعف النمو الاقتصادي.

إضافة إلى ذلك، تسبب البطالة المرتفعة زيادة في الإنفاق الحكومي على برامج الدعم والإعانات، ما يزيد من الأعباء المالية على الميزانية العامة، ويحد من الموارد المتاحة للاستثمار في مشروعات التنمية.

على مدى العقد الماضي، شهدت معدلات البطالة تقلبات واضحة. ففي عام 2014م و2015م، تراوحت نسب البطالة حول 11%. لكن مع انخفاض أسعار النفط في عام 2016م ارتفعت إلى 12.7%. وجاءت جائحة كورونا في عام 2020م، لتزيد هذه النسبة إلى 14.9% نتيجة تباطؤ النشاط الاقتصادي.

ومع بداية التعافي الاقتصادي، بدأت معدلات البطالة في الانخفاض تدريجيًا، حيث وصلت إلى 12.6% في عام 2021م، ثم إلى 11.1% في عام 2022م. وفي عام 2023م بدعم الاستثمارات الضخمة في مشروعات البنية التحتية مثل نيوم وتحسن أسعار النفط عالميًا، انخفضت البطالة إلى 9.7%، وتواصلت التراجعات لتصل إلى 8.5% في عام 2024م.

هذا الانخفاض في معدلات البطالة

التوسعة السعودية الثالثة للمسجد الحرام

كان له تأثير إيجابي كبير على الاقتصاد السعودي، إذ زاد الدخل الفردي، مما رفع مستوى الاستهلاك المحلي، وبالتالي دعم النمو الاقتصادي. ففي عام 2023م، بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي 3.6%، مدفوعًا جزئيًا بزيادة الاستهلاك.

بالإضافة إلى ذلك، ساعد انخفاض البطالة على تعزيز ثقة المستثمرين، مما رفع الاستثمارات المحلية والأجنبية. فقد ارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 6.2% في عام 2023م، كما أن نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة بلغ 5%، مساهمًا في تنشيط الاقتصاد وخلق فرص عمل جديدة، لا سيما للشباب.

إن توفير فرص عمل للشباب السعوديين، ودعم رواد الأعمال، يندرج ضمن أولويات رؤية 2030 وهو أمر ضروري لاستدامة النمو ورفع كفاءة الاقتصاد الوطني.

التضخم واستقراره ودوره في دعم النمو

تُعدُّ معدلات التضخم من العوامل الأساسية التي تؤثر بشكل مباشر على أداء الاقتصاد السعودي، إذ أن استقرار الأسعار يخلق بيئة مناسبة للنمو والاستثمار. في السنوات الأخيرة، نجحت المملكة في الحفاظ على معدلات تضخم منخفضة ومتوازنة، مما ساعد في تحقيق استقرار نسبي لتكاليف الإنتاج والاستهلاك، وهو ما انعكس إيجابًا على القطاعات النفطية وغير النفطية على حد سواء.

وفقًا لتقارير "جدوى للاستثمار"، من المتوقع أن يشهد التضخم في المملكة زيادة طفيفة في النصف الثاني من عام 2025م، حيث يُقدر أن يرتفع متوسط التضخم إلى حوالي 2.4%، ويرجع ذلك بشكل رئيس إلى ارتفاع معتدل في أسعار الأغذية، وهو اتجاه يتماشى مع الظواهر العالمية الراهنة. كما تشير التوقعات إلى أن معدلات التضخم ستصل إلى 2.3% خلال عام 2025م، وتستقر عند 2.1% في 2026م.

يُذكر أن معدلات التضخم شهدت تباينًا خلال العقد الماضي، فبينما كانت عند حوالي 1.2% في عام 2015م، ارتفعت إلى 3.5% في عام 2020م، وهي أعلى معدلات خلال تلك الفترة، نتيجة جائحة كورونا التي أثرت على سلاسل التوريد وأسعار السلع الأساسية. إلا أن معدلات التضخم بدأت تتراجع مجددًا، لتصل إلى 1.7% في عام 2024م.

كما شهدت المملكة فترات انكماش في الأسعار خلال عامي 2017 م و2019م، بسبب انخفاض أسعار النفط وتأثيرات السياسات الاقتصادية المختلفة، مثل فرض ضريبة القيمة المضافة، وتباطؤ الطلب العالمي. وعلى الرغم من ذلك، حافظ معدل التضخم المتوسط على استقراره عند حوالي 1.8% سنويًا خلال العقد الماضي.

إن الحفاظ على معدل تضخم منخفض ومستقر، يتراوح بين 1 و3%، هو أمر حيوي لتعزيز بيئة الاستثمار وتحفيز الاستهلاك، إذ يمنح المستهلكين ثقة أكبر في القوة

الشرائية، ويقلل من الحاجة إلى رفع أسعار الفائدة، مما يدعم النمو الاقتصادي المستدام.

الحروب التجارية وتأثيرها المحدود

شهد العالم خلال السنة الحالية تصاعدًا في الحروب التجارية بين القوى الاقتصادية الكبرى، التي تخللت فرض تعريفات جمركية وقيود تجارية وحواجز اقتصادية متعددة. هذه الحروب أثرت بشكل واضح على الاقتصاد العالمي، لكنها كان لها تأثير محدود نسبيًا على معدلات النمو الاقتصادي في السعودية. يعود ذلك لعدة أسباب رئيسة ترتبط بخصوصية هيكل الاقتصاد السعودي وتركيز صادراته.

أول هذه الأسباب، أن الاقتصاد السعودي يعتمد بشكل أساسي على صادرات النفط، وهي منتجات معفاة من التعريفات الجمركية في الأسواق الكبرى، مثل الولايات المتحدة. وفقًا لإحصاءات عام 2024م، تشكل المنتجات النفطية حوالي 78% من إجمالي صادرات المملكة إلى الولايات المتحدة، بينما لا تمثل الصادرات غير النفطية سوى حوالي 3.4% من إجمالي الصادرات غير النفطية إلى السوق الأمريكية. وبذلك، يكون الاقتصاد السعودي أقل عرضة لتأثيرات الرسوم الجمركية مقارنةً بدول تعتمد على صادرات صناعية أو زراعية.

وعلى الرغم من تأثير الحروب التجارية على بعض الصناعات غير النفطية، فإن المملكة قامت بتهيئة بيئة اقتصادية متنوعة قادرة على امتصاص مثل هذه الصدمات. تتركز الجهود السعودية في تطوير مشروعات تنموية ضخمة تنوّع الاقتصاد وتعزز من استدامته، كما أن العلاقات الإقليمية والدولية القوية للمملكة تسهم في الحد من تأثير النزاعات التجارية العالمية على اقتصادها.

في الواقع، يمكن القول إن الحروب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، مثلاً، أدت إلى بعض الآثار الإيجابية على الاقتصاد السعودي. إذ أدت المخاوف الناتجة عن هذه النزاعات إلى ارتفاع أسعار النفط بسبب قلق الأسواق من انقطاع الإمدادات أو انخفاض الإنتاج العالمي. هذا الارتفاع في أسعار النفط أعطى دفعة قوية للإيرادات الحكومية في السعودية، مما

مشروع ملعب أرامكو

ساعد في تحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز الميزانية العامة.

النمو الاقتصادي: آفاق وتوقعات

لا شك أن معدلات النمو الاقتصادي في السعودية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بنجاح رؤية 2030، التي تسعى إلى تحقيق تحول جذري في هيكل الاقتصاد الوطني وتنويعه بعيدًا عن الاعتماد الكبير على النفط. وفي هذا السياق، تشير توقعات المؤسسات الدولية إلى أن الاقتصاد السعودي سيشهد معدلات نمو إيجابية ومستدامة حتى عام 2030م.

يتوقع البنك الدولي أن يتراوح معدل النمو الاقتصادي في المملكة بين 3% و4.5% سنويًا حتى حلول عام 2030م، مع استمرار تنفيذ المشروعات التنموية الكبرى وتحسين مناخ الاستثمار. من جهته، يشير صندوق النقد الدولي إلى أن الاقتصاد السعودي سيحقق نموًا متوسطًا يتراوح بين 3.5% و4.0% سنويًا، بشرط مواصلة المملكة جهود التحول الاقتصادي وتحفيز قطاعات التوظيف والتكنولوجيا.

أما البنك المركزي الأوروبي فيتوقع تسارعًا في نمو الاقتصاد السعودي ليصل إلى ما بين 3% و3.5% سنويًا بحلول 2030م، في حال استمر الطلب العالمي على النفط في الارتفاع وتحسنت الصادرات غير النفطية. وعلى الصعيد الإقليمي، يؤكد مجلس التعاون الخليجي على أن السعودية ستظل قائدة للنمو الاقتصادي في المنطقة، بدعم من مشروعات ضخمة مثل نيوم والقدية ومشروع البحر الأحمر، مع توقع بلوغ معدلات النمو حوالي 4% سنويًا.

من ناحية أخرى، يوضح البنك الإسلامي للتنمية أن النمو في السعودية مدعوم بتوسيع القطاعات غير النفطية، والتي من المتوقع أن تحقق معدلات نمو بين 3.5% و4% سنويًا في الفترة القادمة. أما الهيئة العامة للإحصاء السعودية فتتوقع نموًا متوسطًا يقارب 4% سنويًا حتى عام 2030م، مدفوعًا باستمرار تنفيذ المشروعات الكبرى وتحقيق تحول رقمي في مختلف القطاعات الاقتصادية.

وتشير تقديرات الهيئة العامة للاستثمار إلى أن نمو القطاعات غير النفطية قد يصل إلى 5% سنويًا، وذلك بفضل الفرص الاستثمارية الواعدة في مجالات التكنولوجيا والسياحة، والتي تحظى بدعم متزايد من الدولة ضمن استراتيجيات رؤية 2030. ■

اقتصاديات

الفوسفات

الثروة البيضاء.. استثمار المستقبل

الاقتصاد: خالد الشايع

في عمق صحراء المملكة، حيث تمتد الرمال والتكوينات الصخرية بلا نهاية، يُستخرج "الذهب الأبيض" – الفوسفات – من باطن الأرض ليكون أحد أعمدة مستقبل الاقتصاد الوطني. ولم يعد الحديث عن الفوسفات مجرد نقاش تقني بين خبراء التعدين، بل أصبح جزءًا من حراك استراتيجي ضخم تسعى المملكة من خلاله إلى تنويع مصادر دخلها وتعزيز مكانتها العالمية في قطاع التعدين.

قفز حجم خام الفوسفات المستغل بنسبة 199% خلال أقل من عقد، مرتفعًا من 1.9 مليون طن في عام 2014م إلى أكثر من 5.7 مليون طن.

يبلغ احتياطي المملكة من الفوسفات نحو 2.7 مليار طن متري، وتحتضن منطقة الحدود الشمالية نحو 7% من المخزون العالمي.

تهدف المملكة إلى أن تكون ثاني أكبر منتج للفوسفات في العالم بنهاية العام الجاري، برفع الطاقة الإنتاجية إلى 9 ملايين طن سنويًا.

وتحتل المملكة حاليًا مرتبة متقدمة في إنتاج الفوسفات، مدفوعةً بسلسلة من المشاريع الطموحة والخطط الاستثمارية التي تهدف إلى تحويل المملكة إلى ثاني أكبر منتج للفوسفات في العالم بنهاية العام الجاري، وتُقدر الخطة برفع الطاقة الإنتاجية إلى 9 ملايين طن سنويًا، عبر مشروعات ضخمة تشمل "فوسفات 1" و"فوسفات 2" — بإجمالي إنتاج 6 ملايين طن — بالإضافة إلى مشروع "فوسفات 3" الذي يمثل خطوة توسعية جديدة في هذا القطاع.

ويُعد الفوسفات مكونًا أساسيًا في برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، أحد برامج رؤية 2030، والذي يركز على تقليل الاعتماد على النفط من خلال دعم قطاعات اقتصادية بديلة كالتعدين والخدمات اللوجستية. وفي هذا السياق، يعزز قطاع الفوسفات موقعه كرافد استراتيجي يدعم جهود الاكتفاء الذاتي والتوسع في التصدير.

وعد الشمال أكبر منشأة صناعية

ويعود اكتشاف الفوسفات إلى عام 1983م، وتحديدًا في موقع حزم الجلاميد، الذي يبعد نحو 148 كيلومترًا عن محافظة طريف، بالإضافة إلى موقعي أم وعال والخبراء. ومع ذلك، بقي استخدام الفوسفات لسنوات طويلة مقتصرًا على تغطية الاحتياجات المحلية في صناعة الأسمدة.

لكن نقطة التحول الكبرى جاءت عام 2017م مع تدشين مدينة وعد الشمال الصناعية، أكبر منشأة متكاملة لاستخراج وإنتاج الفوسفات في المملكة، والتي أُنشئت على مساحة 440 كم^2 غرب طريف، وبالقرب من مواقع التعدين. وفي العام ذاته، تم تصدير أول شحنة فوسفات، فاتحةً الباب أمام مرحلة جديدة من التوسع الدولي.

اليوم، تُصدّر المملكة الفوسفات إلى أكثر من 16 دولة حول العالم، من بينها الهند، بنجلاديش، البرازيل، أستراليا، وعدد من دول شرق أفريقيا. وتشير بيانات هيئة تنمية الصادرات السعودية إلى أن أكثر من نصف صادرات المملكة من أسمدة الفوسفات تتجه إلى الهند، التي تُعد واحدة من أكبر الدول الزراعية عالميًا.

قوة صاعدة في مجال التعدين عالميًا

علميًا، يُستخرج الفوسفات من صخور رسوبية تكونت قبل ملايين السنين بفعل تراكم المواد العضوية في قاع المحيطات. ويُستخدم بشكل رئيس في تصنيع الأسمدة الزراعية، حيث يعزز خصوبة التربة وجودة المحاصيل. كما يدخل في صناعات متعددة مثل المواد الكيميائية والمنظفات.

بهذا التوسع الاستراتيجي، لا تكتفي المملكة بتحقيق عوائد اقتصادية كبيرة، بل تُرسّخ موقعها كقوة صاعدة في مجال التعدين عالميًا، وتفتح آفاقًا جديدة للتنمية الصناعية والتصديرية وفق رؤية مستقبلية واضحة.

وتعكس الطفرة الإنتاجية الهائلة في قطاع الفوسفات حجم التحول الاستراتيجي الذي تقوده المملكة في إطار رؤية 2030 فمن خلال مشروعات المدن الصناعية

الكبرى مثل وعد الشمال ورأس الخير، قفز حجم خام الفوسفات المستغل بنسبة 199% خلال أقل من عقد، مرتفعًا من 1.9 مليون طن في عام 2014م إلى أكثر من 5.7 مليون طن مؤخرًا، بحسب بيانات الهيئة العامة للإحصاء.

ثاني أكبر مصدّر لأسمدة الفوسفات عالميًا

تنتج المملكة سنويًّا نحو ثلاثة ملايين طن من خام الفوسفات ومنتجاته، كما يبلغ احتياطيها من خام الفوسفات نحو 2.7 مليار طن متري، وتحتضن منطقة الحدود الشمالية نحو 7% من المخزون العالمي من الفوسفات في محافظة طريف وتحديدًا في مدينة وعد الشمال.

ويتولى قيادة هذا القطاع شركة معادن، عملاق التعدين السعودي، التي باتت اليوم ثاني أكبر مصدّر لأسمدة الفوسفات عالميًا. وتشمل باقة منتجاتها الأساسية ثنائي فوسفات الأمونيوم، أحادي فوسفات الأمونيوم، الأمونيا، حمض الكبريتيك، وحمض الفسفوريك، إلى جانب الأسمدة المركبة. وتعمل معادن عبر شركاتها التابعة، مثل شركة معادن للفوسفات (MPC) بالشراكة مع "سابك"، وشركة معادن وعد الشمال للفوسفات (MWSPC) بالشراكة مع "سابك" و"موزاييك" الأمريكية، في نحو 50 موقعًا مكتشفًا للفوسفات داخل المملكة.

ويُعد مشروع وعد الشمال من أبرز النماذج التنموية، إذ يمتد على مساحة 440 كم² ويحتضن واحدة من أكبر منشآت الفوسفات في العالم، بما يشمل مصانع للأمونيا، وحامضي الفسفوريك والكبريتيك، ومرافق لوجستية متكاملة تدعم عمليات النقل والتصدير عبر قطار التعدين إلى ميناء رأس الخير على الخليج العربي.

استثمارات تتجاوز 220 مليار ريال

وكشفت وزارة الصناعة والثروة المعدنية عن خطط لرفع إجمالي الاستثمارات في صناعة الفوسفات إلى 220 مليار ريال خلال السنوات العشر المقبلة. وأعلن نائب وزير الصناعة، خالد المديفر، أن المملكة استثمرت حتى الآن أكثر من 120 مليار ريال في هذا القطاع، كما يجري تطوير مشروع "فوسفات 3" بقيمة 30 مليار ريال، في شراكة بين القطاعين العام والخاص.

تعكس هذه الخطط طموحًا واقعيًا أكده وزير الاستثمار، خالد الفالح، مشيرًا إلى مشروع ضخم جديد بقيمة 33 مليار ريال سيضاعف الطاقة الإنتاجية ويدفع المملكة لتكون ثالث أكبر منتج للفوسفات عالميًا. ويستهدف المشروع إنتاج ليس فقط الأسمدة، بل منتجات كيميائية متقدمة، ما يعزز القيمة المضافة ويرفع من تنافسية المنتج السعودي عالميًا.

أصوات من داخل القطاع

وفي حديثه لمجلة "الاقتصاد"، أكد رجل الأعمال والمتخصص في صناعة التعدين، ناصر بن مران بن قويد، أن المملكة حققت قفزات نوعية في هذا المجال بفضل الاستثمار في البنية التحتية والتقنيات الحديثة، مضيفًا: "الطموح واضح وهو الوصول لمركز عالمي في تصدير الفوسفات.. ومع استمرار التوسع والتنوع في المنتجات، وتحديث طرق الإنتاج، ودعم البحث والاستكشاف، سنشهد خلق فرص استثمارية ضخمة داخل المملكة وخارجها". ولفت بن قويد إلى أن المناطق الشمالية، رغم أنها تحتضن معظم المخزون، ليست النهاية، مشيرًا إلى إمكانية توسع الصناعة إلى مناطق أخرى إذا توفرت الموارد والتقنيات المناسبة، مؤكدًا أهمية الاستغلال المستدام للموارد بما يضمن التوازن بين البيئة والعائد الاقتصادي، وأن صناعة الفوسفات في المملكة تمثل فرصة ذهبية للنمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل، والمملكة تسير في الطريق الصحيح لبناء قطاع قوي ومستدام يسهم بفعالية في مستقبل الاقتصاد الوطني.

أداء مالي قوي يعزز ثقة المستثمرين

وفي إشارة إلى الأثر الاقتصادي المباشر للطفرة الفوسفاتية، أعلنت شركة معادن عن نتائج مالية قوية في الربع الثاني من عام 2025م، إذ ارتفعت إيراداتها بنسبة 31% لتصل إلى 9.4 مليار ريال، مدفوعة بزيادة أسعار ومبيعات الفوسفات والذهب. وشكّل الفوسفات 56% من إجمالي الإيرادات التشغيلية، مقارنة بـ 16% فقط للذهب، ما يبرز أهمية هذا القطاع كمحرك رئيسي للنمو.

ودفع ارتفاع الأسعار والمبيعات بقفز صافي الربح بنسبة 88% ليصل إلى 1.92 مليار ريال، وهو الأعلى منذ نحو ثلاث سنوات، في ظل تحسن ظروف السوق

العالمية، واستمرار القيود الصينية على صادرات الفوسفات، مما أسهم في تعزيز الطلب على المنتج السعودي. كذلك، حققت الشركة أعلى إجمالي خلال الفترة نفسها (11 فصلاً) على الرغم من ارتفاع تكاليف الإيرادات نتيجة ارتفاع الكميات المبيعة، وتتوقع الشركة زخم في إنتاج الفوسفات خلال العام الجاري ليتراوح بين 5.9 و6.2 ألف كيلو طن متري من ثنائي فوسفات الأمونيوم.

وتحسنت ظروف سوق ثنائي فوسفات الأمونيوم مدعومة بثبات الطلب من الأسواق الرئيسية وشح المعروض العالمي بسبب القيود الصينية على الصادرات، وهي أمور تساعد على تحقيق الطموح بشكل أسرع.

الفوسفات كأداة جيوسياسية وتنموية

ومن جانبه، يرى الخبير الاقتصادي، ناصر القرعاوي، أن الفوسفات سيكون له دور محوري في تعزيز الأمن الغذائي لدول العالم من خلال صادرات المملكة، خاصة مع تركيز السعودية على دعم برامج زراعية دولية بأكثر من 20 مليار ريال، واستهداف أسواق مثل: الهند، بنغلاديش، وإفريقيا.

ويقول القرعاوي: "إن المملكة تمضي بخطى مدروسة لتكون ضمن أهم ثلاث دول في العالم في مجال الفوسفات، مستفيدة من موقعها الجغرافي، وارتباط مكامن الفوسفات بشبكة لوجستية قوية تقودها سكة حديدية تربط الشمال بميناء رأس الخير".

وأشار إلى أن المملكة ركزت على عدة قطاعات في وقت واحد، خاصة في المخزون الاستراتيجي من الثروات غير المكتشفة حتى الآن، مثل الفوسفات والغاز الطبيعي، الهدف أن تكون السعودية من أهم ثلاث دول في لعالم في هذا المجال، وتمتلك المملكة مخزون هائل جدًا من الفوسفات، وفي منطقة تُعدُّ من أهم مناطق التوزيع في العالم، ولذلك أوجدت سكة قطار خاصة لتصدير الفوسفات، في ميناء رأس الخير الذي يربط الشمال بالخليج العربي، هذا بالتزامن مع زيادة انتاج الغاز الطبيعي، فهاتين الصناعتين مكملتان لبعضهما البعض، وسينعكس ذلك بشكل كبير على الاقتصاد الوطني مستقبلاً، ويضيف: "هناك توجه كبير في استهداف الدول الخارجية، للاستفادة منها في البرامج الزراعية وتم تخصيص أكثر من عشرين مليارًا لذلك، وسيكون للفوسفات دور مهم في ذلك، لأنه من أهم العناصر الزراعية".

الفوسفات وقود التحول الاقتصادي

ما تشهده المملكة في قطاع الفوسفات ليس مجرد توسع صناعي، بل تحوّل استراتيجي يعزز الأمن الغذائي العالمي، ويخلق فرصًا استثمارية داخلية وخارجية، ويُسهم في تنويع مصادر الدخل الوطني. ومع استثمارات تتجاوز 200 مليار ريال، وشبكة لوجستية متقدمة، وإرادة سياسية واضحة، تمضي السعودية نحو تحقيق هدفها في أن تصبح ثاني أكبر مصدر للفوسفات عالميًا، لتضع "الذهب الأبيض" في قلب التحول الاقتصادي القادم. ■

اقتصاديات

السياحة

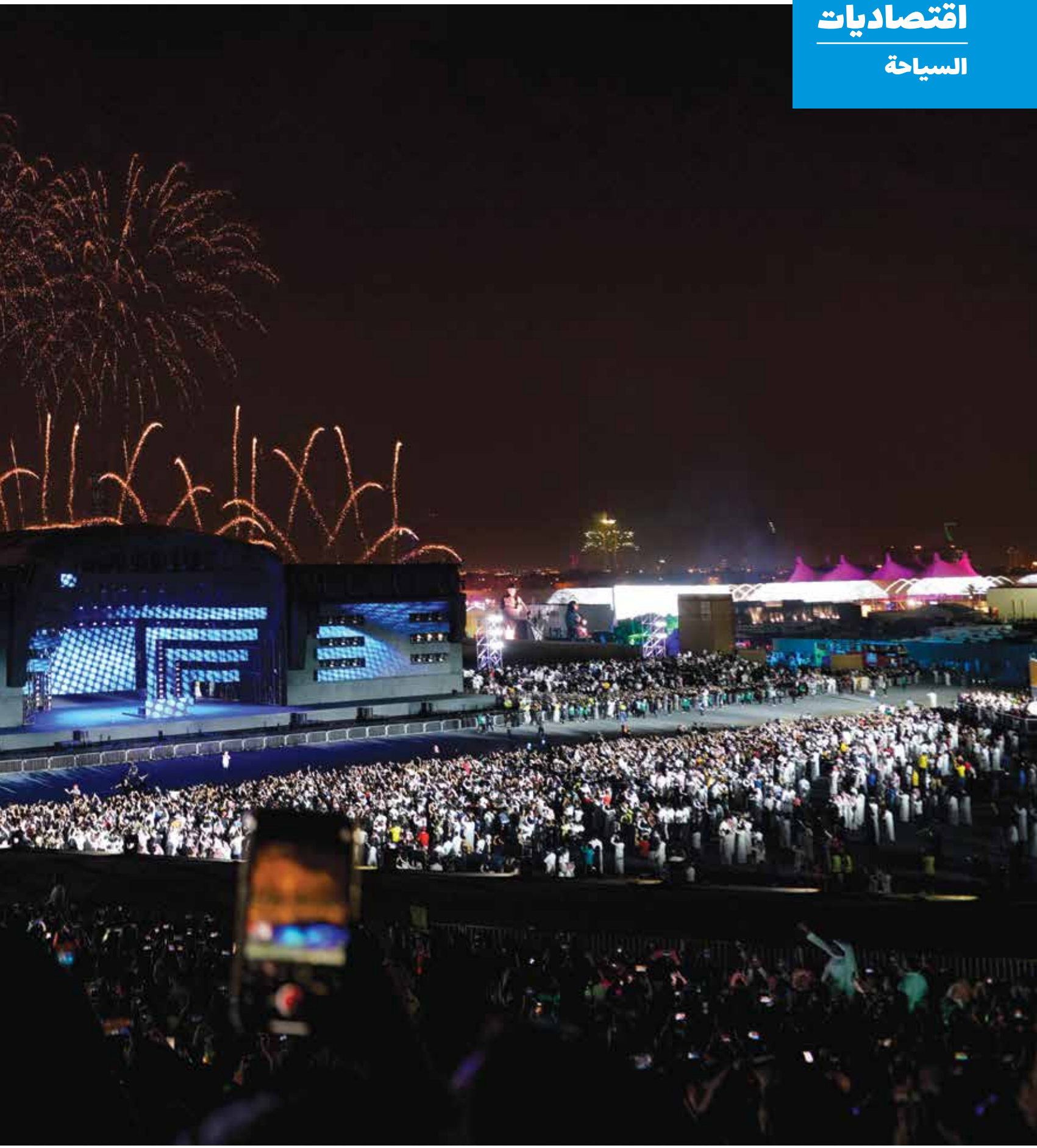

المملكة على خارطة السفر الترفيهي

الاقتصاد: خالد الشايع

لم يكن "جيسون"، السائح القادم من كندا، يتوقع أن رحلته إلى السعودية ستكون واحدة من أكثر تجاربه ثراءً وتنوعًا. جاء في البداية بدافع الفضول، بعد أن سمع عن فعاليات عالمية تُقام في الرياض، لكن ما وجده كان أكبر من مجرد حفلات أو سباقات سيارات. تجوّل بين أطلال العلا العتيقة، وركب قاربًا على شواطئ البحر الأحمر الفيروزية، ثم قضى ليلته في منتجع ذكي بُني وسط الصحراء مستعينًا بتقنيات مستدامة من المستقبل.

أ. محمد العجل

قال: على إحدى مواقع السفر: "لم أكن أعلم أن هناك جانبًا آخر من السعودية.. إنها وجهة تستحق أن تُكتشف من جديد".

ما قاله "جيسون" لم يكن استثناءً، بل أصبح نمطًا يتكرر في تعليقات آلاف الزوار من حول العالم، الذين اكتشفوا وجهًا جديدًا للمملكة، لا يرتبط فقط بالحج والعمرة، بل يمتد إلى الترفيه العالمي، الفعاليات الكبرى، والتجارب السياحية غير التقليدية.

ففي سنوات قليلة، غيّرت المملكة موقعها على خارطة السفر الترفيهي العالمي، وانتقلت وفقًا لتقارير المنظمات الدولية من خانة "الوجهة غير المتوقعة" إلى قائمة "أهم 20 وجهة في إنفاق السياح الدوليين".

هذا التحوّل لم يأتِ من فراغ. بل هو ثمرة عمل دؤوب واستراتيجية دقيقة، دفعت بعجلة السياحة نحو آفاق جديدة، رفعت من إسهاماتها في الاقتصاد الوطني، واستقطبت استثمارات دولية، ووضعت اسم المملكة في الصفوف الأولى ضمن مؤشرات السفر العالمي، فما الذي حدث خلال هذه السنوات القليلة؟ وكيف قفزت المملكة من خانة "الوجهة التقليدية" إلى دولة تستقبل أكثر من 100 مليون سائح سنويًا؟

نمو غير مسبوق

ففي غضون سنوات قليلة، قلبت المملكة موازين خارطة السياحة العالمية، منتقلة من دولة تُعرف بسياحتها الدينية إلى واحدة من أسرع الوجهات نموًا في قطاع السفر الترفيهي. فقد نجحت المملكة في تحقيق قفزات غير مسبوقة، جعلتها تحتل مراكز متقدمة في مؤشرات السياحة العالمية، وتستقطب ملايين الزوار الباحثين عن الترفيه، الثقافة، والتجارب الفريدة.

فقبل عقدٍ من الزمان، لم يكن عدد الرحلات السياحية يتجاوز 14 مليونًا خلال موسم الصيف، إلا أن هذا الرقم تضاعف بشكل كبير ليصل عدد الزوار في عام 2024م إلى أكثر من 108 ملايين سائح، بمعدل نمو فاق 100% في أقل من خمس سنوات، وفقًا لبيانات وزارة السياحة السعودية.

وتُظهر الأرقام أن إيرادات السياحة قفزت من 19 مليار ريال إلى 168 مليار ريال خلال الفترة نفسها، جاءت العمرة في الصدارة بإيرادات تجاوزت 68 مليار ريال، تلتها السياحة الترفيهية بـ 36 مليارًا، فيما سجل الحجاج إنفاقًا تجاوز 25 مليار ريال.

مكانة عالمية متقدمة

لم يعد حضور المملكة على خارطة السفر الترفيهي أمرًا محل نقاش؛ ففي نوفمبر الماضي، تقدمت المملكة نحو 15 مركزًا دفعة واحدة في قائمة إنفاق السياح الدوليين، لتحل في المرتبة الثانية عشرة عالميًا. كما جاءت ثالثة عالميًا في نمو عدد السياح الدوليين خلال الربع الأول من عام 2025م مقارنة بـ 2019م، والثانية على مستوى الشرق الأوسط.

أما ضمن مجموعة العشرين، فقد تصدّرت المملكة القائمة من حيث نسبة الزوار الدوليين بـ 73%، ونسبة نمو الإيرادات السياحية الدولية بـ 207%، بحسب تقرير منظمة السياحة العالمية (UNWTO).

رؤية 2030 والقطاع السياحي

ويرى نائب رئيس لجنة السياحة في غرفة الرياض سابقًا، "محمد المعجل"، أن ما تحقق لم يكن وليد الصدفة، بل ثمرة استراتيجية مدروسة ضمن رؤية 2030، التي وضعت السياحة كأحد أعمدتها الرئيسة.

ويوضح المعجل في حديثه، أنه قبل الرؤية كانت مساهمة السياحة في الناتج المحلي لا تتجاوز 3%، واليوم وصلت إلى 4.8%، والهدف هو بلوغ 10% بحلول 2030م.

ويشير إلى أن المملكة تجاوزت المستهدف من عدد السياح قبل الموعد المحدد، حيث كان الهدف جذب 100 مليون سائح بحلول 2030م، بينما تم استقبال 108 ملايين في عام 2024م مما دفع إلى رفع الهدف الجديد إلى 150 مليون سائح.

مواسم سياحية واستثمارات ضخمة

أسهمت المواسم السياحية المتنوعة، مثل موسم الرياض، موسم جدة، ومهرجانات الدرعية، في ترسيخ صورة المملكة كوجهة ترفيهية عصرية، إضافة إلى استضافة فعاليات عالمية مثل الفورمولا (1)، بطولة التنس العالمية، والسوبر الإسباني.

كما لعبت المشروعات الضخمة، مثل: القدية، العلا، البحر الأحمر، ونيوم، دورًا كبيرًا في تعزيز البنية التحتية السياحية، إذ تم ضخ مليارات الريالات لتطوير النقل الجوي والبري، وتوسيع الطاقة الفندقية، وتقديم تجارب عالمية المستوى.

دور القطاع الخاص

القطاع الخاص كان حاضرًا وبقوة، ويوضح المعجل أن السياحة على عكس قطاعات كالصحة والتعليم، تعتمد بشكل أساسي على استثمارات القطاع الخاص، سواء في إنشاء المنتجعات والفنادق أو في الخدمات والنقل.

وقد تلقى هذا القطاع دعمًا حكوميًا واسعًا، تمثّل في صندوق التنمية السياحي وغيره من الجهات التمويلية، مما خلق بيئة استثمارية خصبة تشبه انطلاقة القطاع الصناعي قبل عقود.

إنفاق السياح: أرقام قياسية

وقد أظهرت بيانات البنك المركزي السعودي أن إنفاق الزوار القادمين من الخارج خلال الربع الأول من عام 2025م بلغ 49.4 مليار ريال، محققًا فائضًا في بند السفر لميزان المدفوعات يُقدّر بـ 26.8 مليار ريال، بنمو 11.7% عن نفس الفترة من 2024م.

هذا التحوّل يؤكد نجاح المملكة في التحول من دولة مُصدّرة للسياحة إلى دولة جاذبة لها، ما يعكس تطور البيئة السياحية وقدرتها على استقطاب الإنفاق الدولي.

تجارب غير تقليدية

أسهمت تأشيرة E-Visa في جذب الزوار من أكثر من 65 دولة، حيث أصبح بإمكان السياح إصدار تأشيراتهم إلكترونيًا خلال دقائق.

كما أسهمت وجهات مثل: نيوم والبحر الأحمر والعلا في تقديم عروض سياحية تتناغم مع تطلعات الزوار الباحثين عن الفخامة، الطبيعة، والتقنيات الذكية.

فضلاً عن الفعاليات الرياضية والثقافية العالمية، إذ استضافت المملكة خلال الأعوام الماضية عشرات الفعاليات الكبرى، من بينها سباقات الفورمولا (1)، السوبر الإسباني، بطولات التنس العالمية، وموسم الرياض، والتي جذبت ملايين الزوار من مختلف أنحاء العالم، ووسّعت قاعدة السياحة الترفيهية والرياضية.

هذه الفعاليات لم تستقطب فقط المشجعين، بل خلقت موجات من التفاعل السياحي امتدت لقطاعات الإيواء، النقل، والتسوق، وأسهمت في تنويع القاعدة السياحية.

بنية تحتية تضاهي العالم

شهدت المملكة تطورًا هائلاً في النقل الجوي والبري. تم توسعة المطارات، وافتتحت خطوط جوية جديدة، كما تطورت مراكز حضرية في الرياض وجدة والدمام.

وارتفع عدد الغرف الفندقية ليقترب من المستهدف في رؤية 2030 وهو 675 ألف غرفة. وقد أسهم هذا التوسع في تلبية الطلب المتزايد وتحقيق معدلات إشغال مرتفعة.

أداة اقتصادية لا غنى عنها

ويقول الخبير المالي، فيصل الشماس إن الإنفاق السياحي يعزز الإيرادات العامة للدولة سواء عبر الضرائب أو الزكاة، إضافة إلى أن كثيرًا من المشاريع السياحية مملوكة لصندوق الاستثمارات العامة، ما يعني أنها تدخل ضمن عجلة الاقتصاد الوطني.

ويرى الشماس أن تنوع السياحة السعودية، من السياحة الدينية إلى الأثرية، ومن الترفيهية إلى الرياضية، يعكس نضج السياسات السياحية، ويمنحها فرصة مستمرة للنمو المستدام.

تجاوز المستهدفات قبل أوانها

بحسب تقرير رؤية 2030 السنوي، ارتفعت الاستثمارات السياحية من 1.18 مليار ريال في عام 2021م إلى 14.8 مليار ريال في عام 2024م، كما تم خلق نحو مليون فرصة عمل في القطاع، وهو أحد الأهداف الرئيسة للرؤية. وتجاوز عدد السياح الدوليين في عام 2024م، حاجز 29.7 مليون زائر، ما وضع المملكة في المرتبة الثانية عالميًا في معدل نمو عدد السياح.

من العلا إلى البحر الأحمر

لم تعد السياحة الدينية وحدها محط الأنظار، فمدينة العلا وحدها استقبلت أكثر من 286 ألف زائر، بينما تشهد مشروعات مثل البحر الأحمر ونيوم إقبالاً متزايدًا، وتم إدراج المدينة المنورة ضمن أفضل 100 وجهة عالمية، كما أصبحت العلا أول وجهة شرق أوسطية تحظى باعتماد منظمة Destinations International.

مستقبل مشرق

ويرى، المستشار الإعلامي والخبير السياحي، خالد السهيل أن القادم أعظم، قائلاً: "ما تحقق حتى الآن مبهر، لكننا لم نرَ إلا البداية، مع اكتمال مشاريع مثل ذا لاين والقدية والبحر الأحمر، سيشهد العالم تحولاً سياحيًا غير مسبوق في السعودية".

ويضيف أن الطبيعة الجغرافية للمملكة، وتنوعها المناخي والثقافي، يجعلها وجهة مثالية طوال العام، وهو ما يعزز من فرص نمو السياحة في كل الفصول.

ولقد استطاعت المملكة، خلال فترة زمنية وجيزة، أن ترسم لنفسها موقعًا بارزًا على خارطة السياحة العالمية. من خلال رؤية واضحة، واستثمارات ذكية، وتخطيط استراتيجي دقيق، وباتت المملكة نموذجًا للتحول السياحي الناجح، وجاذبة للملايين من الزوار الباحثين عن التجربة، الترفيه، والثقافة. ومع اقتراب استضافة أحداث كبرى مثل إكسبو 2030م وكأس العالم 2034م، يبدو أن الطريق أمام السياحة السعودية لا يعرف التوقف، بل مزيدًا من الصعود. ■

أ. فيصل الشماس

أ. خالد السهيل

الفيدرالي الأمريكي يرضخ للضغوطات!

عبدالعزيز المقبل
twitter: @AzizSapphire

ترقّب محلّلو الأسواق والأوساط المالية والاقتصادية خطاب رئيس الفيدرالي الأمريكي "جيروم باول" في الثاني والعشرين من أغسطس بحرص شديد، لا سيّما في ظل توقعات معظم المراقبين بخفض نسبة الفائدة خلال اجتماع سبتمبر المقبل.

فالمراقبون يدركون على نطاق واسع أن أهمية الخطاب لا تكمن في قرار خفض الفائدة أو الإبقاء عليها، بل في قراءة تبدّل موقف الفيدرالي الأمريكي تجاه محاربة التضخّم.

وقد جاء الخطاب متغافلاً إلى حدٍّ كبير مرحلة "حرب التضخّم"، إذ ركّز "جيروم باول" في كلمته على أرقام الوظائف، بدلاً من التطرّق إلى حالة تضخّم الأسعار الاستهلاكية في الأسواق الأمريكية.

اللافت في الأمر أن الضغوط السياسية الداعية إلى خفض نسب الفائدة في سبتمبر، والتي سبقت الخطاب، صدرت عن أعلى السلطات السياسية، بدءًا بوزير الخزانة الأمريكي، مرورًا بوزير التجارة، وصولاً إلى الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب".

ويبقى التساؤل: هل كانت النبرة التي استخدمها "جيروم باول" في خطاب جاكسون هول، والتي لمّحت إلى خفض محتمل للفائدة، انعكاسًا لانصياعه للضغط السياسي من الإدارة الأمريكية؟ خصوصًا في ظل تكرار رغبة هذه الإدارة في الاستغناء عن خدمات رئيس الفيدرالي في حال لم يتخذ قرارًا بخفض الفائدة.

الإجابة، على ما يبدو، جاءت من خلال أسواق السندات؛ حيث ارتفعت أسعار السندات، وانخفضت عوائدها بشكل ملحوظ، في إشارة إلى تفضيل الحلول المؤقتة لتحسين أداء الأسواق، على حساب الإصلاحات البنيوية طويلة الأجل لهيكلية أسواق المال.

تبدو البوصلة المالية والاقتصادية الأمريكية، بوضوح، مختلفة بين طرفين: الفيدرالي، الذي يركّز على بيانات سوق العمل، والوظائف، والإنتاجية في القطاعين الخدمي والتصنيعي، فضلاً عن قدرته على تسويق وبيع سندات الخزانة لتمويل الاقتصاد؛ وبين الإدارة الأمريكية، المكوّنة من تكنوقراطيين ورجال أعمال، الذين ينصبّ تركيزهم على الحلول المؤقتة لتحفيز الأسواق والمؤشرات.

هذا الاختلاف الجوهري في التوجّهات يعطي مؤشرًا واضحًا إلى أن ترميم الخلل في الدين العام، وخفض التضخم، وبناء اقتصاد قائم على الإنتاجية الخدمية والتصنيعية، لم يعد من أولويات صانعي القرار، وأن الهدف الراهن يتمثّل في تحفيز الأسواق، مهما كلّف الأمر. ■

اقتصاديات

الاستثمارات

صندوق الاستثمارات.. ثروة تنمو بثبات

الاقتصاد: هيئة التحرير

ليس مجرد صندوق سيادي آخر، بل قوة اقتصادية صاعدة، تنسج ملامح التغيير من كل زاوية. فهو من يقود التحول من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد تنافسي متنوع، فإنه أداة المملكة لضخ الحياة في قطاعات واعدة، من الطاقة المتجددة إلى الذكاء الاصطناعي، ومن المعادن النادرة إلى الترفيه والسياحة، ومن البنية التحتية إلى الفضاء والطيران.

ففي عالم يتغير بوتيرة متسارعة، لا مكان للجمود، ولا بقاء لاقتصاد لا يُجدد مصادر قوته. وبينما تتهاوى الاقتصادات التقليدية تحت وطأة الاعتماد على مورد واحد، تنهض المملكة، بقوة الرؤية وجرأة القرار، لترسم لنفسها ملامح مستقبل مختلف، مستقبلٌ تُكتب فصوله بعيدًا عن براميل النفط، وتُروى قصصه من خلال استثمارات ذكية، ومشاريع عملاقة، وشراكات عالمية، ويقف في قلب هذا التحول التاريخي كيانٌ لا يُمكن تجاهله، إنه "صندوق الاستثمارات العامة السعودي".

رابع أكبر الصناديق السيادية في العالم

ويحظى صندوق الاستثمارات العامة بدعم غير محدود من القيادة، بوصفه الذراع الاستثمارية الرئيسة للدولة، وأحد أبرز الآليات لتحقيق تنويع الاقتصاد وزيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي.

وخلال العقد الماضي، حدثت تطورات كبيرة، جعلت صندوق الاستثمار السعودي، رابع أكبر الصناديق السيادية في العالم؛ إذ ارتفعت أصول الصندوق من حوالي 570 مليار ريال نهاية عام 2015م، إلى 1.5 تريليون ريال عام 2020م، بالتزامن مع تطبيق رؤية 2030، وفي 2021م، تم الإعلان عن استراتيجية طموحة بهدف الوصول إلى أكثر من 4 تريليونات ريال بحلول نهاية عام 2025م، وتعزيز 13 قطاعًا استراتيجيًا محليًا ينتج عنها 1.8 مليون وظيفة.

وبالفعل، فقد ارتفعت الأصول في عام 2022م، إلى 2.27 تريليون ريال، ووصلت قيمة الأصول بنهاية عام 2023م إلى 3.47 تريليون ريال، قبل أن تصل في نهاية عام 2024م إلى 4.32 تريليون ريال ليتجاوز الصندوق بذلك، المستهدفات التي كان مخططًا الوصول لها في عام 2025م.

إنشاء أكثر من 90 شركة جديدة

وقد توسع الصندوق في الاستثمار بقطاعات استراتيجية، مثل التقنية، والطاقة المتجددة، والنقل، والسياحة، والخدمات المالية، سواء داخل المملكة أو خارجها، كما أطلق شركات كبرى وأسهم في تنشيط الاقتصاد الوطني وخلق آلاف الفرص والوظائف، ونجح الصندوق فعليًا في إنشاء أكثر من 90 شركة جديدة، واستثمار عشرات المليارات في مشاريع نوعية داخل وخارج المملكة.

وأصدر في أكتوبر عام 2022م، أول سندات خضراء تصدر من قبل الصناديق السيادية العالمية، منها سندات خضراء تصدر لأول مرة وتُستحق بعد 100 عام، فيما خصص الصندوق 19.4 مليار دولار لمشروعات خضراء، منها 5.2 مليار دولار في مجالات الطاقة المتجددة والمباني الخضراء وإدارة المياه المستدامة حتى يونيو عام 2024م.

الأول عالميًا في الالتزام والأداء لمعايير الحوكمة

وحصل الصندوق على تصنيفات ائتمانية قوية، ومنها تصنيف Aa3 من وكالة "موديز" مع نظرة مستقبلية مستقرة، وتصنيف +A من وكالة فيتش مع نظرة مستقبلية مستقرة.

ووفقًا لأحدث التقارير الصادرة عام 2025م، عن مؤسسة SWF Global، احتل الصندوق المركز الأول عالميًا، في الالتزام والأداء لمعايير الحوكمة والاستدامة والمرونة (GSR)، من بين (200) مستثمر سيادي، مع نسبة التزام بلغت (100%).

ويظهر تصنيف "براند فاينانس" لعام

2025م أن صندوق الاستثمارات العامة حافظ على صدارته كأعلى الصناديق السيادية قيمة من حيث العلامة التجارية، بقيمة بلغت 1.2 مليار دولار، بارتفاع قدره 11% مقارنة بعام 2024م، وهو ما يجعله الأسرع نموًا والأكثر قيمة بين نظرائه عالميًا.

قيادة التحول الاقتصادي بالمملكة

ويشير ذلك إلى أن الصندوق عازم على المضي قدمًا لتحقيق أهدافه، وقيادة التحول الاقتصادي بالمملكة والقيام بدور كبير في الاستثمار عالميًا وضخ استثمارات مستدامة تسهم في تشكيل مستقبل الاقتصاد العالمي عن طريق الاستثمار محليًا وعالميًا، وتعزيز دور الصندوق في التنويع الاقتصادي بالمملكة، وتعظيم أثر استثماراته من خلال تأسيس شراكات اقتصادية وطيدة لتعميق دور المملكة وأثرها على المستويين الإقليمي والعالمي.

ويعتمد الصندوق على استراتيجية بعيدة المدى ترتكز على عدة محاور رئيسة، أولها: تحقيق الاستدامة المالية، وثانيها: تعظيم العائد الاستثماري طويل الأجل، وثالثها: إطلاق مشاريع تنموية ضخمة في قطاعات جديدة وواعدة، ورابعها: خلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، بما يعزز المشاركة المجتمعية ويطور الكفاءات، وخامسها: إقامة شراكات اقتصادية دولية، تعزز مكانة المملكة عالميًا.

أربعة مصادر وراء تمويل الصندوق

وفيما يتعلق بمصادر تمويل الصندوق، فإن هناك 4 مصادر رئيسة، هي: ضخ رؤوس الأموال من قبل الحكومة، والأصول الحكومية المحولة إلى صندوق الاستثمارات العامة، والقروض وأدوات الدين، والأرباح المحتجزة من الاستثمارات، ويتم تحديد الإنفاق التشغيلي للصندوق بشكل دوري من خلال ميزانيته السنوية، ووفقًا للتفويض الداخلي المنوط به، وبصفته كيانًا مستقلاً، أما فيما يتعلق بإعلان توزيع الأرباح، فإن ذلك يتم بشكل أساسي وفقًا لرؤية تأخذ في اعتبارها مهمة الصندوق وأهدافه وخططه واستدامته على المدى الطويل.

كما تجدر الإشارة في هذا الإطار، إلى أن الصندوق في إطار إدراكه لأهمية معايير الحوكمة والقرارات الاستثمارية، دشّن

نموذج حوكمة تشغيليًا وفقًا للممارسات العالمية المتبعة، من أجل تعزيز ودعم مستوى الشفافية والفعالية.

ويمتلك صندوق الاستثمار السعودي، محفظة استثمارية تتكون من استثمارات محلية وإقليمية ودولية في حوالي 13 قطاعًا، ويدير الصندوق تلك المحفظة بالتعاون مع جهات عالمية لديها خبرات كبيرة.

6 محافظ استثمارية محلية عالمية

وقد طور الصندوق 6 محافظ استثمارية، أربع محافظ منها محلية، واثنتان عالمية، ويمكن الحديث إجمالاً، في هذا السياق، عن نوعين من المحافظ، الأولى، وهي المحفظة الاستثمارية المحلية، ومن خلالها يسعى الصندوق للقيام بدور المحرك لجهود التنويع الاقتصادي الاستراتيجي المستدام، في إطار السعي لتحقيق مستهدفات رؤية 2030.

كما يسهم الصندوق في تطوير القطاعات الأساسية، بخلق مزيدًا من الفرص الاستثمارية، وهو ما يحفز نمو القطاع الخاص، ويساعد على ذلك امتلاك الصندوق محفظة قوية ومتنوعة من الاستثمارات في المملكة بالاستثمار في الشركات المدرجة أو غير المدرجة.

ومن الواضح اهتمام الصندوق بالاستثمار في الشركات المحلية، من أجل تعظيم القيمة المستثمرة والسوقية في الشركات السعودية، والارتقاء بمعايير الحوكمة وإدارة رأس المال وسياسات توزيع الأرباح، إلى جانب متابعة تنفيذ خطط الفرص المتاحة للقطاعات.

أما النوع الثاني، فهو المحفظة الاستثمارية العالمية؛ حيث يضخ الصندوق استثماراته في محفظة متنوعة تشمل عديداً من القطاعات والأصول وفي كبرى الشركات الابتكارية في العالم، وفقًا للتوجهات الاقتصادية الحديثة عالميًا.

ومن خلال محفظة الاستثمارات العالمية، يهدف الصندوق لتعزيز مكانة المملكة اقتصاديًا على الساحة العالمية، بعقد شراكات استراتيجية عن طريق الاستثمارات طويلة الأمد والاستثمارات المباشرة وغير المباشرة.

> **أصول الصندوق قفزت من 152 مليار دولار في 2015م لتتجاوز 1.15 تريليون دولار بنهاية 2024م.**

ويهدف الصندوق من الاستثمار عالميًا لتحقيق التوازن وتنويع مصادر الدخل والسيولة والحفاظ على الثروة، خاصةً أن الاستثمارات العالمية تعتمد على الأصول الاستراتيجية طويلة الأجل، وعلى القطاعات المرتبطة بالصناعات المستقبلية.

القطاعات الاستراتيجية التي يستثمر فيها الصندوق

1. الطاقة المتجددة والمرافق

يُعد هذا القطاع من أبرز اهتمامات الصندوق، حيث أطلق أول سندات خضراء عالمية بقيمة مليارات الدولارات، وأعلن عن مشاريع للطاقة الشمسية وطاقة الرياح، بجانب مبادرات لإعادة التدوير وتحويل النفايات إلى طاقة.

2. الصحة والدواء

استثمر الصندوق بشكل كبير في تطوير قطاع الرعاية الصحية، بما يشمل تصنيع الأدوية وتحسين جودة الخدمات الصحية، مما يضع المملكة على خارطة التقدم الطبي إقليميًا.

3. الزراعة والأمن الغذائي

يسعى الصندوق إلى تحويل المملكة إلى مركز رئيس للمنتجات الحلال وسوق للمنتجات الزراعية، بالتوازي مع دعم سلاسل التوريد الزراعية وتعزيز الأمن الغذائي الوطني.

4. المعادن والتعدين

يستثمر الصندوق في مشاريع التعدين الكبرى والمعادن النادرة، من الذهب والنحاس إلى الفوسفات، مستهدفًا تطوير قطاع التعدين كمصدر دخل غير نفطي مستدام.

5. الصناعة وصناعة السيارات

تم إطلاق مبادرات لتوطين صناعة السيارات، بما في ذلك إنشاء مصانع وتطوير البنية التحتية اللازمة للصناعات الثقيلة، مما يسهم في زيادة المحتوى المحلي وتقليل الواردات.

6. الدفاع والفضاء

يولي الصندوق اهتمامًا خاصًا بصناعات الدفاع والطيران، حيث يسعى إلى توطين هذه الصناعات الاستراتيجية، وبناء شراكات دولية لتعزيز القدرات التقنية والعسكرية للمملكة.

7. السياحة والترفيه

في ظل النمو السياحي غير المسبوق، أطلق الصندوق مشاريع كبرى مثل: "نيوم" و"البحر الأحمر" و"القدية"، بهدف تنويع تجربة الزائر وتحقيق عوائد اقتصادية ضخمة.

8. التقنية والتحول الرقمي

يُعد هذا القطاع من أهم القطاعات المستقبلية التي يركز عليها الصندوق، من خلال دعم الشركات الناشئة، وتحفيز الابتكار الرقمي، وتوطين التقنيات الحديثة.

دعم قطاع الخدمات المالية واللوجستيات

يعمل الصندوق على تطوير القطاع المالي، وتعزيز التحول إلى مجتمع غير نقدي بالتعاون مع البنك المركزي، بجانب ضخ استثمارات في مشاريع لوجستية ضخمة تهدف إلى تحويل المملكة إلى مركز لوجستي عالمي.

كما يدعم توسيع شبكة السكك الحديدية، وتطوير الموانئ، ومشاريع الإسكان والنقل، وهو ما يعزز البنية التحتية ويرفع من كفاءة الاقتصاد الوطني. وقد حقق صندوق الاستثمارات العامة خلال السنوات الأخيرة إنجازات استثنائية، تمثلت في: تجاوز الأصول المستهدفة للعام 2025م قبل أوانها، وتنويع الاستثمارات في أسواق عالمية ناشئة ومتقدمة، ودعم الاقتصاد الوطني بخلق أكثر من مليون وظيفة مباشرة وغير مباشرة، وتفعيل مبادرات الاستدامة والمناخ، وتصدّر الجهود الدولية.

البيانات.. السلعة الاستراتيجية الأولى

الاقتصاد: هيئة التحرير

إذا كنت تعتقد بأن البيانات مجرد سلعة، فإنت بالفعل متأخر 10 سنوات على الأقل؛ ففي العصر الرقمي توصف البيانات بأنها "سلعة استراتيجية"، تزداد أهميتها بصورةٍ كبيرة، بالنظر إلى وفرتها وأهميتها الاقتصادية، إذ تشير تقديرات إلى أنه يتم إنشاء حوالي 329 مليون تيرابايت (تعادل 1000 جيجابايت) من البيانات يوميًا في العالم، ويتم جمعها ومعالجتها وتداولها كالنفط.

استثمارات ضخمة

أصبحت تحقق عديد من الشركات، أرباحًا طائلةً من تحليل وجمع البيانات، عن طريق بيعها لشركات أُخرى أو استخدامها في إنشاء إعلانات ومنتجات وخدمات، علاوةً على تنفيذ استراتيجيات مُستهدفة، كما تزايد اهتمام المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال المُغامرة بالشركات الناشئة والتقنيات المُركزة على البيانات، مما يعكس أهميتها المتزايدة، لذا تقوم كُبرى الشركات العالمية بضخ مليارات الدولارات في تطوير مراكز البيانات.

ومؤخرًا أعلن عملاق البحث "جوجل"، عن استثمارات بقيمة 25 مليار دولار، لتطوير البنية التحتية في مراكز البيانات والذكاء الاصطناعي خلال العامين المقبلين، فضلاً عن توقيع اتفاقية لشراء الطاقة الكهرومائية، لتلبية الطلب المتزايد على الكهرباء في مراكز بياناتها، كما كشفت "بلاكستون"، أكبر شركة أمريكية في إدارة الأصول، عن خطط لاستثمار أكثر من 25 مليار دولار لتطوير البنية التحتية الرقمية والطاقة في ولاية بنسلفانيا، بهدف جذب استثمارات إضافية بقيمة 60 مليار دولار إلى الولاية، حيث قامت شركة "كيو تي إس" المدعومة من "بلاكستون"، والتي تُوصف بأنها أكبر مُشغل مستقل لمراكز البيانات عالميًا، بالإعلان عن تطوير عدد من مراكز للبيانات في شمال شرق الولاية، مع خطط لإنشاء مراكز بيانات إضافية خلال الفترة المقبلة.

سعة مراكز البيانات

وتخطط شركة "أوراكل"، الرائدة في مجال تقنية المعلومات وقواعد البيانات، لاستثمار مليار دولار على مدى السنوات الخمسة المقبلة لتلبية الطلب المتنامي على خدمات الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية في هولندا، وذكر نائب الرئيس والمدير الإقليمي للشركة، "ويلفريد شولمان"، أن الحكومة الهولندية لديها خطط طموحة لإنشاء منظومة متكاملة لصناعة التكنولوجيا، تستفيد منها بشكلٍ أكبر الشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة، وتدعم خططها على الابتكار باستخدام البيانات والذكاء الاصطناعي لتعزيز الإنتاجية والمرونة والنمو المُستدام.

هذا وتستثمر الحكومة الفيدرالية الكندية حوالي 700 مليون دولار، لدعم المشاريع التي تُنشئ حلولاً متكاملة لمراكز بيانات الذكاء الاصطناعي، والتي تستفيد منها كافة القطاعات الاقتصادية، من خلال بناء أو توسيع سعة مراكز البيانات التجارية، فضلاً عن تطوير حلول حوسبة مُبتكرة، بالإضافة إلى استثمار ما يصل إلى مليار دولار، لإقامة بنية تحتية عامة للحوسبة الفائقة، وكذلك شركة "سيفاي تكنولوجيز"، وهي شركة هندية متخصصة في تكنولوجيا المعلومات، التي أعلنت عن ارتفاع ايراداتها بنسبة 14% وأرباحها بنسبة 18% على أساس ربع سنوي، مشيرةً إلى توسيع نطاق مراكز البيانات لديها، حيث ارتفع إجمالي السعة التشغيلية لمراكزها إلى 138 ميجاوات بعد إضافة 8.6 ميجاوات، وتم تشغيل مجمعين جديدين في مدينتي "دلهي وتشيناي"، بسعة تصميمية تبلغ 26 ميجاوات لكلٍ منهما، ويجري حاليًا

"أرباح طائلة تحققها الشركات من تحليل وجمع البيانات التي أصبحت "سلعة استراتيجية" تناظر النفط.

"739 مليار دولار حجم سوق مراكز البيانات عالميًا وتوقعات بنمو مركب 7% بحلول 2030م.

جوش ماهان

إنشاء منشأتين إضافيتين في مومباي، كل منهما بسعة 52 ميجاوات، ومن المتوقع أن يبدأ تشغيلهما في وقت لاحق من العام الجاري.

فرص واعدة

وثمة توقعات، بأن تصل إيرادات سوق مراكز البيانات عالميًا إلى 527.5 مليار دولار بنهاية عام 2025م، بمعدل نمو سنوي مركب حوالي 7%، لتصل إلى 739 مليار دولار بحلول عام 2030م، ومن المتوقع أن تهيمن البنية التحتية للشبكات على السوق، بحجم متوقع يبلغ 255 مليار دولار، حيث تستحوذ الولايات المتحدة وحدها على 33% من الإيرادات المُتوقعة.

وبلغت قيمة سوق البيانات الطرفية (وهي مراكز بيانات صغيرة تقع بالقرب من المستخدمين بهدف تقليل وقت نقل البيانات)، حوالي 15 مليار دولار عام 2024م، ومن المتوقع أن تصل إلى 77.8 مليار دولار بحلول عام 2032م، بمعدل نمو سنوي مركب قدره 25.3% بين عامي 2026م و2032م.

ويعود النمو المتوقع لمراكز البيانات الطرفية، إلى الطلب المتزايد على الخدمات منخفضة زمن الوصول، وتزايد حجم البيانات المُولدة من الأجهزة المتصلة، ومع تزايد اعتماد المؤسسات على استراتيجيات التحوّل الرقمي، من المتوقع أن ترتفع الاستثمارات في البنية التحتية لهذه المراكز بشكلٍ ملحوظ، ونتيجةً لذلك، من المتوقع أن تلعب مراكز البيانات الطرفية دورًا حاسمًا في مستقبل إدارة البيانات ومعالجتها، مما يضمن بقاء الشركات قادرة على المنافسة في ظلّ بيئة رقمية متطورة.

وتوفر مراكز البيانات خاصة الطرفية فرصًا استثمارية واعدة، إذ يُعد الاستثمار فيها خطوةً ذكيةً للراغبين في الاستفادة من قطاع البنية التحتية التقنية سريع النمو، فمع استمرار تزايد الطلب على الخدمات السحابية والبيانات الضخمة والبث عبر الإنترنت، أصبحت مراكز البيانات ضروريةً لدعم هذه التقنيات، ووفقًا للمدير التنفيذي لمجموعة "سي إند سي" الأمريكية للتكنولوجيا، "جوش ماهان"، أن مراكز البيانات تتطلب قدرًا كبيرًا من الطاقة ومواقع استراتيجية للعمل بكفاءة، لذا يجب على المستثمرين مراعاة الجوانب اللوجستية والبيئية عند تقييم الفرص، فعلى سبيل المثال، تُعد شركات مثل "جوجل" و"أمازون" رائدةً في هذا المجال من خلال الاستثمار بكثافة في مراكز البيانات الخاصة بها، واضعةً بذلك معايير للنجاح والابتكار.

وأوضح أن الاستثمار المباشر في امتلاك وإدارة مراكز البيانات، يعد الأنسب للشركات الكبيرة والتي تمتلك خبرة واسعة في هذا المجال، حيث تتمتع بتحكم أكبر في العمليات، مما يتيح لهم إمكانية تحقيق عوائد أعلى، لافتًا إلى أنه يتعين مراعاة تكاليف صيانة المرافق وتطويرها، فمع التطور السريع للتكنولوجيا، قد تكون إدارة هذه المراكز معقدة، وتتطلب معرفة بكفاءة الطاقة والأمن وأنظمة التبريد، وعلى الرغم من التحديات، تجد بعض الشركات أن هذا النوع من الاستثمار مجزي، نظرًا لإمكانية

تحقيق مكاسب كبيرة، ولفت "ماهان"، إلى نوع آخر من الاستثمار، يتمثل في تطوير مراكز البيانات، حيث تقوم الشركات المطورة ببناء وتوسيع سعة مراكز البيانات لتلبية الطلب المتزايد، ويمكن للمستثمرين في هذا المجال الاستفادة من التطورات في منظومة مراكز البيانات، مشيرًا إلى أنه غالبًا ما ينطوي هذا النوع من الاستثمار على مخاطر أعلى، ولكنه يتضمن أيضًا إمكانية تحقيق عوائد كبيرة، حيث يعمل المطورون على إنشاء مرافق حديثة تجذب شركات التكنولوجيا الكبرى كمستأجرين، مضيفًا "يجب أن يكون المستثمرون مستعدين للتعامل مع تعقيدات البناء وتقسيم المناطق والتأجير، وعلى الرغم من هذه المخاطر، فإن الحاجة المتزايدة لتخزين البيانات تُمثل فرصًا مغرية للراغبين في تطوير مراكز البيانات".

عالم رقمي لا ينام

وفي السياق نفسه، أوضح مدير تطوير أعمال مراكز البيانات العالمية في شركة "جونز لانج لاسال" البريطانية، "كولم شورتن"، أن الوظيفة الرئيسة لمركز البيانات الطرفي لا تتمثل في حفظ البيانات، بل في إكمال المهمة وإظهار النتائج بأسرع ما يمكن، مشيرًا إلى أن قطاع التصنيع والطاقة يعدان الأعلى طلبًا على هذه المراكز، حيث يتم توليد معظم البيانات من

"الاستثمار في البيانات يوفر فرصًا واعدة وخطوةً ذكيةً للاستفادة من نمو قطاع البنية التحتية التقنية.

كولم شورتن

توم جلوفر

دومينيك بريستا

آلة إلى آلة بفضل تزايد مستويات الرقمنة والأتمتة، مضيفًا "في المستقبل القريب، من المرجح أن نحتاج إلى مواقع طرفية أكثر بعشر مرات من مراكز البيانات الضخمة أو المؤسساتية أو مراكز البيانات المشتركة"، فيما أشار رئيس معاملات مراكز البيانات في "جونز لانج لاسال"، "توم جلوفر"، إلى أن العالم الرقمي لا ينام أبدًا، مما يجعل مراكز البيانات بجميع أحجامها بالغة الأهمية للاقتصاد العالمي.

التحديات والفرص

وذكر الخبير والشريك في شركة "نورتون روز فولبرايت كندا المحدودة"، "دومينيك بريستا"، الرائدة في مجال التكنولوجيا والابتكار، أنه مع استمرار نمو قدرات الذكاء الاصطناعي، تشهد البنية التحتية التكنولوجية اللازمة لدعمه توسعًا سريعًا، وقد أدى صعود الذكاء الاصطناعي إلى تطوير مراكز بيانات متخصصة مصممة لتلبية المتطلبات الحسابية العالية.

وأضاف أن مراكز بيانات الذكاء الاصطناعي، تتطلب كميات كبيرة من الكهرباء لتشغيل أجهزة عالية الأداء مثل وحدات معالجة الرسومات، ففي عام 2024م، بلغ استهلاك نقل البيانات (بما في ذلك البنية التحتية المرتبطة بها) ما بين 260 و340 تيراواط ساعة سنويًا، وهو ما يُمثل ما يقرب من 1% إلى 1.4% من إجمالي الاستهلاك العالمي من الكهرباء، ووفقًا للوكالة الدولية للطاقة، من المتوقع أن يتضاعف هذا الرقم بحلول عام 2030م.

وبالإضافة إلى الطلب المرتفع على الكهرباء، أشار "بريستا"، إلى أن مراكز بيانات الذكاء الاصطناعي تُولد حرارة كبيرة نتيجة لتشغيل الأجهزة المرتبطة بها، وتُعد إدارة هذه الحرارة من خلال أنظمة التبريد، مثل تقنية التبريد السائل، أمرًا بالغ الأهمية للحفاظ على أداء النظام ومنع تعطل الأجهزة.

وأوضح الخبير الفرنسي في مجال التكنولوجيا، "إريك بينواست"، أن التبريد من أبرز المشكلات التي تواجه مراكز البيانات، والتي تشكل عادةً ما بين 25% و40% من الطاقة المُستهلكة، ولكن هناك عدد من التقنيات قيد التطوير في الوقت الحالي، تسعى إلى تقليل الطلب على المياه، لافتًا إلى أنه يمكن خفض تكلفة الطاقة من خلال زيادة درجة حرارة التشغيل (تتراوح بين 22 - 27 درجة مئوية).

وثمة مشكلة أخرى تواجه المستقبل الواعد الذي ينتظر مراكز "السلعة الاستراتيجية"، فمع الاعتماد المتزايد على أجهزة إنترنت الأشياء، فإنه من المتوقع أن تولد كميات هائلة من البيانات التي تحتاج إلى تدابير أمنية مُحسنة، إذ من المتوقع أن يكون هناك 41.6 مليار جهاز إنترنت أشياء متصل بنهاية عام 2025م، تُولّد 79.4 زيتابايت من البيانات، وبالتالي تبدو الحاجة ملحة للتعامل مع المخاوف المتعلقة بخرق وانتهاك خصوصية البيانات، بحسب مختصون. ■

أسواق
النفط

النفط..
تقلبات حادة وترقب حذر

الاقتصاد: خالد الشايع

بين تباطؤ الاقتصاد العالمي، والتوترات الجيوسياسية في المنطقة، هل تنجح الأسواق في استعادة توازنها؟

منذ بداية العام، دخلت أسعار النفط نفقًا متقلبًا قلّما شهدت الأسواق العالمية مثله في السنوات الأخيرة، فمن أدنى مستويات منذ أربعة أعوام، مرورًا بتحديات التنسيق بين أعضاء "أوبك بلص"، إلى تصاعد المخاوف من تباطؤ اقتصادي عالمي يضرب أعمدة الطلب، بدا المشهد معقدًا ومربكًا.

ومؤخرًا، زاد المشهد توترًا مع الضربة الإسرائيلية الأخيرة على إيران، والتي أثارت مخاوف واسعة من تصعيد إقليمي قد يُهدد أمن الإمدادات ويمس استقرار أسواق الطاقة، مما أدى إلى ارتفاعات حادة في الأسعار خلال أيام قليلة.

تقلبات حادة وسيناريوهات غير متوقعة

منذ مطلع عام 2025م، بدأت أسعار النفط في رحلة مليئة بالمنعطفات، متأثرة بعدة عوامل، كان أبرزها تصاعد التوتر بين إسرائيل وإيران، والذي بلغ ذروته في يونيو الماضي عقب استهداف مواقع عسكرية ونووية حساسة داخل إيران، وقد أسفر هذا التصعيد عن قفزة مفاجئة في الأسعار بنسبة تجاوزت 7% خلال يوم واحد، ليصل خام برنت إلى نحو 74 دولارًا للبرميل، وهو أكبر ارتفاع يومي منذ اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية في عام 2022م.

لكن ما لبثت الأسعار أن عادت للانخفاض مجددًا، متأثرة بعوامل اقتصادية محضة، أبرزها تراجع النمو الاقتصادي العالمي، وانخفاض الطلب، وارتفاع المخزونات، لا سيما البنزين في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد أدى ذلك إلى هبوط سعر خام نايمكس إلى ما دون 66 دولارًا للبرميل في يوليو، قبل أن يعاود الارتفاع النسبي مع تحسن نسبي في مؤشرات الاقتصاد الصيني وبعض التطمينات من تحالف "أوبك بلص".

التحالف النفطي يواجه التحديات

يبدو أن تحالف "أوبك بلص" بقيادة المملكة وروسيا يمر بمرحلة دقيقة، حيث تراجع التنسيق بين بعض أعضائه، ففي يوليو العام الجاري، ارتفع إنتاج التحالف بواقع 411 ألف برميل يوميًا، وهو ما تجاوز التوقعات بأكثر من ثلاثة أضعاف، مدفوعًا بتجاوزات من دول مثل: العراق وكازاخستان لحصصها الإنتاجية، هذا التراجع في الالتزام بإجراءات خفض الإنتاج أضعف من تأثيرات السياسة المعلنة، والتي تهدف إلى خفض الإمدادات تدريجيًا حتى نهاية عام 2026م.

"تراجع معدل الالتزام باتفاقات الخفض إلى 72%، بعد أن كان يتجاوز 80% في عام 2023م مما يعكس ضعف التنسيق الداخلي وزيادة الضغط على الأسواق."

"تقف الأسواق النفطية عند مفترق طرق حرج، بين ضغط العرض المتزايد، والطلب المتباطئ، وبين محاولات إعادة التوازن."

أ. عقيل العنزي

د. فهد بن جمعة

ووفقًا لاستطلاع أجرته وكالة "رويترز"، تراجع معدل الالتزام باتفاقات الخفض إلى 72%، بعد أن كان يتجاوز 80% في عام 2023م، مما يعكس ضعف التنسيق الداخلي وزيادة الضغط على الأسواق.

ورغم إعلان التحالف عن نية خفض تدريجي في الإمدادات، إلا أن مراقبين شككوا في فاعلية هذه السياسات، في ظل المضاربات المستمرة في أسواق المال، وضغوط المستهلكين الكبار.

تباطؤ عالمي يضعف الطلب

من جهة أخرى، أثّر التباطؤ الاقتصادي في الدول الكبرى بشكل واضح على أسعار النفط، فقد سجلت الصين – أكبر مستورد للنفط عالميًا – تراجعًا حادًا في صادراتها بنسبة 26.4% خلال مايو، بالتزامن مع انخفاض وارداتها بنسبة 25.2%، وهو ما يعكس تباطؤ الطلب المحلي وتأثر الصناعات التحويلية، ولم تكن الهند بمنأى عن ذلك، إذ انخفض معدل نموها إلى 6.7%، مقارنة بمتوسط 8.8% خلال السنوات الخمس الماضية.

أما الولايات المتحدة، فقد شهدت تناقصًا في المخزون النفطي، مع ارتفاع في مخزون البنزين والدستليت، مما يشير إلى تراجع واضح في وتيرة الاستهلاك. كما انخفضت معدلات التوظيف الأمريكية لأدنى مستوياتها منذ عام 2020م في مؤشر مقلق على ضعف الاقتصاد الأمريكي.

وفي المقابل، سجلت أوروبا أيضًا مؤشرات اقتصادية سلبية، إذ ارتفع معدل البطالة إلى أعلى مستوى له منذ عقد، وهبط الإنتاج الصناعي في الربع الأول من العام بنسبة 2.5%.

ضغوط غير مسبوقة على الأسعار

ويرى خبراء أن انخفاض أسعار النفط إلى ما دون 60 دولارًا خلال بعض فترات الربع الثاني من 2025م لا يعكس ضعفًا هيكليًا في أساسيات السوق بقدر ما يعكس حالة من التشاؤم المفرط في الأسواق، ويذهب البعض إلى أن هذه التراجعات "مؤقتة"، وأن الأسعار ستعاود الصعود التدريجي في النصف الثاني من العام.

وفي هذا السياق، يتوقع الخبير النفطي عقيل العنزي أن ترتفع الأسعار إلى حدود 72 دولارًا للبرميل بنهاية عام 2025م، مدفوعة بتحسن الطلب واستقرار التوترات الجيوسياسية، إضافة إلى الاتفاقات التجارية المحتملة بين الولايات المتحدة والصين.

مخزون البنزين ومؤشرات سلبية إضافية

وفقًا للخبير النفطي، دكتور فهد بن جمعة، فإن الأسواق تأثرت سلبًا بفائض كبير في مخزون البنزين، خاصة في السوق الأمريكي، إذ بلغ المخزون 211.2 مليون برميل مع نهاية يونيو، في حين واصل المخزون النفطي تناقصه إلى 350.2 مليون برميل، ومع تراجع متوسط الطلب اليومي على الوقود بنسبة 5.8%، فإن هذه الأرقام تعكس حالة ضعف في استهلاك الوقود، وهو ما يشكل عامل ضغط إضافي على الأسعار.

وأضاف بقوله لقد استمر ارتفاع معدل تخزين الغاز الطبيعي في الأسبوع الماضي بأكبر من المتوقع له والآن يعتبر 21% أعلى من متوسط الـ 5 سنوات الماضية، لذا هبطت أسعار نايمكس لعقود أغسطس إلى 65.63 دولار مع ارتفاع البطالة الأمريكية، وأشار إلى أن تناقص معدل التوظيف يعتبر مؤشرًا سلبيًا لأداء الاقتصاد الأمريكي ويعكس مواصلة انخفاض إجمالي الطلب الأمريكي على الوقود اليومي حيث انخفض بنسبة 5.8% في الأسابيع الأربعة الماضية إلى 26 يونيو، وعلاوة على ذلك

د. عبدالسميع بهبهاني

لم يكن اقتصاد الاتحاد الأوروبي أكثر حظًا من الأمريكي، حيث ارتفع معدل البطالة الحقيقي لأعلى مستوى منذ 10 أعوام، كما هبط إنتاجها الصناعي في الربع الأول من هذا العام 2.5%، وكذلك انتشرت عدوى البطالة إلى أكبر اقتصاديات في العالم بعد أن ارتفع معدل البطالة في اليابان في مايو إلى أعلى نسبة له منذ أكثر من 5 أعوام، وأكد أن ارتفاع مخزون البنزين يفسره المتاجرين بأنه إشارة قوية على استمرار ضعف الطلب على مشتقات النفط ونظرة متشائمة عن مستقبل الاقتصاد الأمريكي، مضيفًا بأنه في ظل هذا الوضع يصبح مستقبل أسعار النفط متذبذبًا لاسيما مع تقلب قيمة الدولار وحركة أسواق المال وتناقص التزام الأوبك بخفض الإنتاج مع استمرار تراجع الخفض من 80% إلى 72%.

توقعات منظمة "أوبك" والبنوك الكبرى

وفي تقاريرها الأخيرة، خفضت منظمة "أوبك" توقعاتها لنمو الاقتصاد العالمي إلى 2.9% خلال عام 2025م وهو ما انعكس على توقعات الطلب على النفط، الذي توقعت أن لا يزيد على 1.3 مليون برميل يوميًا، وفي الوقت نفسه، توقعت المنظمة ارتفاع إنتاج النفط الأمريكي إلى مستوى قياسي قدره 13.62 مليون برميل يوميًا، وهو ما قد يسهم في الإبقاء على الأسعار تحت الضغط، وفي المقابل، أعربت بنوك كبرى مثل "جي بي مورغان" و"غولدمان ساكس" عن اعتقادها بأن الأسعار مرشحة للارتفاع إذا ما تم التوصل إلى تسوية سياسية بين القوى الكبرى، أو في حال وقوع أزمات جديدة في الإمدادات، خصوصًا في مناطق إنتاج حساسة مثل الخليج العربي أو أمريكا اللاتينية.

عوامل دعم محتملة للأسعار

ويرى الخبير النفطي، الدكتور عبدالسميع بهبهاني، أن استمرار التنافس الدولي على تمويل المشاريع الكبرى – لا سيما في دول الخليج، وإفريقيا، وآسيا – قد يسهم في رفع الطلب على النفط في المدى المتوسط، كما أشار إلى أن الأسواق ستظل حساسة لأي تغيير في العوامل الجيوسياسية، معتبرًا أن تقلبات الأسعار مرهونة بمدى قدرة "أوبك بلص" على فرض الانضباط، واستجابة الاقتصاد العالمي لمبادرات التحفيز.

وأضاف أن من بين العوامل الإيجابية المحتملة هو استمرار آسيا، وتحديدًا الصين والهند، في قيادة الطلب العالمي، رغم تباطؤ النمو. فالصين، ورغم التحديات، بدأت بتوسيع علاقاتها التجارية في جنوب شرق آسيا وإفريقيا، مما قد يعزز طلبها على الطاقة خلال 2026م وما بعدها.

اكتشافات جديدة وتحديات في العرض

ويتوقع عدد من المحللين أن تسهم الاكتشافات النفطية الجديدة، خصوصًا في دول مثل ناميبيا، وغويانا، والبرازيل، والأرجنتين، في رفع إجمالي الإمدادات العالمية بنحو 3 ملايين برميل يوميًا خلال عام 2026م مما قد يُحد من أي ارتفاعات مستقبلية للأسعار إذا لم يترافق ذلك بزيادة في الطلب.

أسواق على مفترق طرق

وأخيرًا يمكن القول إن الأسواق النفطية تقف في أغسطس 2025م عند مفترق طرق حرج، بين ضغط العرض المتزايد، والطلب المتباطئ، وبين محاولات "أوبك بلص" لإعادة التوازن، وتحديات داخلية تهدد وحدة التحالف. ومع استمرار التوترات الجيوسياسية، وتراجع الالتزام بخفض الإنتاج، يظل التعافي الكامل مرهونًا بعدة عوامل، أبرزها: تحسن الاقتصاد الصيني والأمريكي، وانخفاض معدلات التضخم، واستقرار العلاقات التجارية بين الكتل الكبرى، وقدرة التحالف النفطي على ضبط الإنتاج، وتراجع المضاربات في الأسواق المالية.

ورغم ذلك، هناك إجماع متزايد بين المحللين أن النصف الثاني من عام 2025م قد يحمل مفاجآت إيجابية، في حال تراجعت حدة التوترات، وتحسنت مؤشرات النمو، وعادت الثقة إلى الأسواق، وحتى ذلك الحين، يبقى النفط تحت وطأة رياح متقلبة، تتنازعه بين الأمل والحذر. ■

محمد اليامي
twitter: @mohamdalyami

أي الأندية ستشتري؟

هل تساءلت يومًا كيف ستصبح كرة القدم السعودية من الناحيتين الاقتصادية والتسويقية بعد خمس سنوات؟ أو قبل ذلك أو بعده بقليل؟

لقد بدأت ملامح "نضج" المشروع الرياضي السعودي كما رسمته رؤية 2030، أقول بدأت ولا تزال الطريق طويلة نسبيًا لكن الرابحون أكثرهم المبادرون والمبكرون الذين يشترون اليوم أندية صغيرة أو متوسطة لها ميزات نسبية من حيث موقعها في أي مدينة قد تكون لها خصائص تناسب أو تتقاطع مع أنشطة معينة لرجل أعمال أو شركة، أو من حيث عدد وطبيعة جمهورها الذين سيكن ولاء خاصًا للعلامة التجارية التي سترتبط ذهنيًا وتاريخيًا بالنادي.

أحسب أن كثيرًا من الشركات ورجال وسيدات الأعمال يفكرون اليوم فيما تشهده المملكة من تحول رياضي لا يقتصر على دعم الأندية أو تحسين البنية التحتية، بل تجاوزه إلى إعادة صياغة مفهوم النادي نفسه بوصفه كيانًا اقتصاديًا اجتماعيًا، ورافدًا من روافد التنمية والاستثمار عبر مشروع التخصيص الذي يحمل رؤية استراتيجية لإعادة تموضع الأندية داخل المنظومة الاقتصادية والاجتماعية، بما يجعلها أكثر كفاءة في إدارتها، واستدامة في تمويلها، ووضوحًا في مسؤوليتها تجاه مجتمعها وجمهورها.

يضرب المراقبون المثل دائمًا بكرة القدم الأوروبية التي أصبحت أربعة أو خمسة منها قوة ناعمة عالمية، ورافعة تسويقية مهمة لعديد من الشركات والماركات والتي أصبح بعض أنديتها يقيم بمليارات الدولارات، وما فيها من قصص أندية صغيرة، أو كانت صغيرة، ثم استعان من استثمر فيها بمستشار عمليات الاندماج والاستحواذ المحترف الذي مكَّن المستثمرين فيها من النجاح وتحقيق مكاسب مذهلة.

لقد اجتمعت في النجاحات الأوروبية الكروية الموهبة، وشغف الجماهير، وكثرة الأندية، والأموال الكبيرة التي تم استثمارها بشكل صحيح لتحقيق أرباح ليس فقط من الرعاية وحقوق البث، بل الأهم النجاح في تسويق شعار النادي وجعله شريكًا للنجاح في تسويق شعارات شركات أعلنت على القميص بجوار هذا الشعار.

لقد كان الاستغلال التجاري لكرة القدم في أوروبا ناجحًا في العقود الماضية، ويعتقد الخبراء والمراقبون أن فتح البث الرقمي لجماهير جديدة ومصادر إيرادات جديدة، واستغلال الإعلام الاجتماعي ومنصاته وبعض التطبيقات الأخرى سيمهد الطريق نحو تحطيم مزيد من الأرقام القياسية في السنوات القادمة.

ستسير بعض الأندية السعودية على هذه الخطى، يبدو ذلك واضحًا وجليًا، وستجني مع الوقت مئات الملايين كل عام من الرعاية والترويج والشراكات مع الشركات الكبرى الحريصة على الارتباط بشعارات هذه الأندية، فضلاً عن مكافآت تحقيق البطولات، وعوائد إعادة بيع اللاعبين وغيرها، وسيصبحون باختصار علامات تجارية سعودية جديدة يتم تصديرها خارج الحدود، وستصبح من رموز اللعبة على مستوى العالم.

ستنجح بعض الأندية المتوسطة والصغيرة مع التخصيص، ستنجح على أرض الملعب، وخارجه بارتباطها بعلاقات تجارية وتسويقية ذكية توصلها مع الزمن إلى النجومية العالمية، ومن خلال التصاعد في المستوى، واستقطاب اللاعبين النجوم، والمشاركة الإقليمية والدولية، وبناء اتصالات رقمية صحيحة ومهنية مع المشجعين عبر الحدود، ستشق أندية كرة القدم السعودية طريقها لتصبح من العلامات التجارية الرياضية القيمة في هذا المجال.

المعادلة باتت اليوم واضحة، استثمارات كبيرة، وتسويق ذكي، وتركيز على بناء قاعدة جماهيرية، وأضيف من عندي "نسيان الماضي" بتصنيفاته غير التجارية أو الاقتصادية، والتركيز على المستقبل، وبهذه المعادلة سنرى أسماءً جديدة لم نكن نعتقد يومًا أننا سنراها رافدًا استثماريًا واقتصاديًا.

يبقى السؤال للشركات ورجال الأعمال: ترى، أي الأندية السعودية ستشتري؟ ■

كيف يحرك الدولار الأسهم والنفط والذهب؟

تحليل جو الهوا

سنتناول في هذا المقال تأثير الدولار على أسواق الأسهم والذهب والنفط الخام، ولكن البداية ستكون مع سوق الأسهم الياباني والاقتصاد الياباني.

السوق الياباني نجم أسواق آسيا هذا العام ويواصل لفت الأنظار، بعدما قفز مؤشر نيكاي 225 فوق مستويات 41 ألف نقطة وحطم الرقم القياسي السابق الذي سجله في الصيف الماضي في شهر يوليو، مرتدًا من القاع الأخير والذي كان فوق مستويات 33 ألف نقطة.

الجيل الجديد لا يتذكر شيئًا من فقاعة الأسهم والعقار اليابانية في نهاية الثمانينات، عندما وصل مؤشر سوق الأسهم إلى مستويات 39 ألف نقطة وكان وقتها سوق الأسهم الياباني يعادل وحده حوالي نصف قيمة الأسواق العالمية وتحديدًا 45% بينما السوق الأمريكي كان عند نسبة 33%، أما من ناحية العقار، جنون الأرقام وصل إلى أن القيمة العقارية للعاصمة طوكيو تفوقت على القيمة العقارية الكاملة للولايات المتحدة.

أما بالنسبة للجيل الذي عاصر انفجار الفقاعة، فما زالت ذكريات انفجار فقاعة الأصول، عالقة في أذهانهم، وعدد كبير منهم وخصوصًا من كبار السن، يتجنب الاستثمار في الأسهم ويلجأ إلى أدوات مالية أخرى.

من جهة أخرى ما زال الاقتصاد الياباني يسجل تقدمًا ملحوظًا مع بيانات اقتصادية جيدة، وطبعًا يبقى الين الياباني تحت الأنظار بسبب تأثير معدل سعر الصرف على حركة الاقتصاد، وتولي اليابان عناية خاصة، لسعر الين عبر مراقبة مستمرة لبنك اليابان، وشاهدنا تدخلات في الفترة الماضية عندما يكون هناك مغالاة في تحركات الأسعار، فيتدخل البنك عبر ضخ عشرات المليارات من الدولارات لدعم عملة البلاد.

من اليابان نذهب إلى الدولار الأمريكي، والذي يحظى بمراقبة الأسواق لمعرفة خريطة الطريق بالنسبة لمسار أسعار معدلات الفائدة، وخصوصًا مع الهجوم المستمر من قبل الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على الاحتياطي الفيدرالي ومطالبته المستمرة بتخفيض سعر الفائدة.

أهمية الدولار وسعر الفائدة، موجود على جميع الجبهات، إن كان بالنسبة تلقي وول ستريت الخبر، وتأثير ذلك على نشاط

الشركات الأمريكية وتوقعاتها بالنسبة لنمو حجم أعمالها وإيراداتها.

بالإضافة إلى الشركات التي لديها معدلات دين مرتفعة، تخفيض أسعار الفائدة سيتيح لها التعامل بطريقة أفضل مع تكلفة التشغيل وتقوية معايير الكفاءة المالية، مما يؤدي إلى تصنيفات جديدة لاسهم هذه الشركات، من قبل كبرى البيوت المالية العالمية.

هذا على جبهة الأسهم، أما على جبهة الدولار مع أسعار الذهب، تقليديًا تخفيض سعر الفائدة يدعم أسعار المعدن الأصفر، لكن الأسواق لا تعرف قاعدة ثابتة، مثلاً إذا ارتفعت أسعار الفائدة تراجعت أسعار الذهب، وإذا انخفضت أسعار الفائدة ارتفعت أسعار الذهب، فليس هكذا تدار الأمور، وأكبر دليل على ذلك ما حصل في الفترة الماضية، عندما كانت أسعار الفائدة ترتفع والذهب يسجل ويحطم الأرقام القياسية، مدعومًا بمعدلات تضخم عالية في العالم، بالإضافة إلى توترات جيوسياسية، وطلب عالي للبنوك المركزية ومشتريات مستمرة للذهب، ولجوء بعض هذه البنوك إلى تنويع احتياطاتها والهروب من الدولار شيئًا فشيئًا.

بالنسبة إلى أسعار النفط، سعر الدولار لا يلعب دورًا كبيرًا في التأثير على أسعار الخام، فكما هو معروف العرض والطلب هو اللاعب الأول، من ناحية الطلب نجد معدلات النمو وخصوصًا الأرقام الأتية من الصين تؤثر كثيرًا لأن الصين تستورد حوالي 11 مليون برميل يوميًا من اقتصادها وبالتالي تمثل لاعبًا كبيرًا في مجال الطلب، بالإضافة إلى الهند التي تستهلك أكثر من 5.6 مليون برميل يوميًا مع التوسع الكبير في اقتصادها الذي يسجل معدلات نمو قياسية، سمحت له بتخطي الاقتصاد الفرنسي والاقتصاد البريطاني وأصبح حاليًا خامس أكبر اقتصاد في العالم.

وأكثر من ذلك أعلنت في شهر مايو الماضي، أنها حتى تخطت اليابان وأصبحت رابع أكبر اقتصاد في العالم، بعدما قفز ناتجها المحلي الإجمالي إلى ما فوق حاجز 4 تريليونات دولار، إذًا في مجال الطلب الهند والصين تلعبان دورًا محوريًا لذلك الأسواق تراقب أي بيانات اقتصادية تصدر عن هذين البلدين. أما بالنسبة للعرض يلعب تحالف أوبك بلص بقيادة المملكة العربية السعودية الدور الأول في تزويد الأسواق، لذلك نرى الاجتماعات المتتالية بالنسبة إلى التخفيض أو رفع الإنتاج. بالإضافة إلى ذلك هناك التوترات الجيوسياسية تؤثر بقوة أيضًا على الأسعار لأنها تؤثر على المعروض، وشاهدنا ذلك عدة مرات عبر النفط الروسي كيف حلقت الأسعار إلى مستويات تاريخية في أوقات احتدام الحرب الروسية الأوكرانية، أو العقوبات القوية لحظر النفط الروسي.

بالإضافة إلى ذلك هناك الأحداث التي تحدث فجأة مثل الكوارث الطبيعية وخصوصًا إذا وقعت في أماكن مهمة لإنتاج الخام أو إذا أيضًا عرقلت الإمدادات ووصول الخام إلى الأسواق. ولا ننسى أيضًا التغيرات الموسمية والتي تكون أحيانًا في مواعيد ثابتة ويكون طابعها تقني أو يختص من ناحية الصيانة.

هذا على الأرض من ناحية العرض والطلب، ولكن هناك عامل مهم أيضًا وهو المضاربة في الأسواق المالية، والصناديق التحوط والتي تقلص أو تزيد من مراكزها على النفط الخام، وتدخل أحيانًا في مضاربات شرسة، عبر عشرات الآلاف من العقود وبالتالي يحصل تذبذبات وتقلبات عالية تؤثر على الأسعار بشكل كبير، وبالتالي لا يكون هناك علاقة للعرض والطلب أحيانًا، وتكون التقلبات محصورة بالمضاربات الشرسة فقط.

هذه كانت جولة على مختلف جبهات الدولار من ناحية الأسهم إلى الذهب إلى النفط الخام. ■

كرييتف

الذكاء الاصطناعي

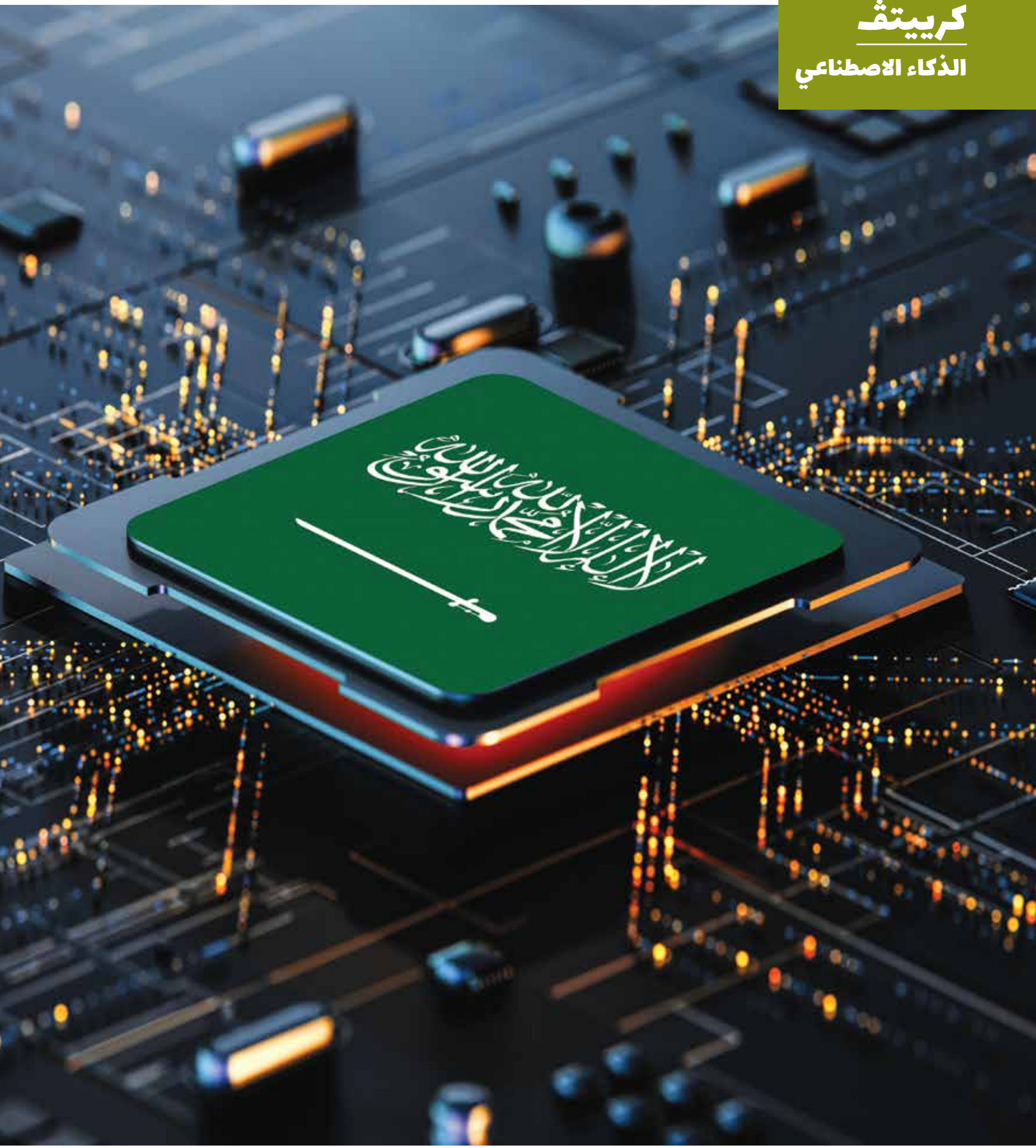

من المملكة.. تنطلق الخوارزميات

الاقتصاد - هيئة التحرير

في خطوة رائدة تهدف إلى ترسيخ مكانة المملكة كدولة رائدة عالميًا في مجال الذكاء الاصطناعي، ودفع عجلة التقدم في نماذج الذكاء الاصطناعي باللغة العربية، قام صندوق الاستثمارات العامة بتوقيع اتفاقية شراكة استراتيجية مع "جوجل كلاود"، لإنشاء مركز جديد للذكاء الاصطناعي في المملكة، يتخذ من الدمام مقرًا له، ويضم أحدث تقنيات البنية التحتية من "جوجل كلاود"، بما في ذلك وحدات معالجة الموتر، ووحدات معالجة الرسومات.

صندوق الاستثمارات العامة و"جوجل كلاود" يطلقان مركزاً متقدماً للذكاء الاصطناعي في المملكة العربية السعودية

وتعكس هذه الخطوة الأهمية المتزايدة للمملكة في المشهد التكنولوجي العالمي، خاصةً في مجال تشغيل مراكز البيانات، التي تعد الركيزة الأساسية للبنية التحتية للذكاء الاصطناعي، بما يجعل المملكة أكثر جاذبية لشركات التكنولوجيا العملاقة مثل "جوجل" و"مايكروسوفت" و"إنفيديا" و"أمازون".

وذكر مدير برنامج التقنيات الاستراتيجية والأمن السيبراني في معهد الشرق الأوسط بالولايات المتحدة، "محمد سليمان" أن هذه الخطوة تشير بوضوح إلى التزام المملكة نحو تبني التكنولوجيا كمحرك للتنويع الاقتصادي، ويتمثل جوهر هذه الشراكة في مركز بيانات موسع ممول من صندوق الاستثمارات العامة، والذي سيدعم جهود "جوجل" لتلبية الطلب المتزايد على الخدمات القائمة على الذكاء الاصطناعي في جميع أنحاء الشرق الأوسط.

وأضاف أن هذه الشراكة تتكون من ثلاثة مكونات رئيسية، أولاً، تمويل صندوق الاستثمارات العامة مركز البيانات الذي تديره "جوجل" لتعزيز سعة البنية التحتية وجعل المملكة مركزًا إقليميًا للذكاء الاصطناعي والخدمات السحابية، ثانيًا، تعاون "جوجل" وصندوق الاستثمارات العامة في تسويق منتجات "جوجل" في مجال الذكاء الاصطناعي للعملاء الإقليميين والدوليين، مما يضع المملكة في موقع محوري في الاقتصاد الرقمي، ثالثًا، تُركز الشراكة على تطوير مهارات القوى العاملة المحلية، مما يُلبي الحاجة إلى المواهب في مجال الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا في المملكة، مشيرًا إلى أن هذه الشراكة تمثل

محمد سليمان

فرصةً مهمةً لتعزيز مشاركة المرأة في القوى العاملة، التي تشهد بالفعل طفرة ملحوظة نتيجة لجهود المملكة في التنويع الاقتصادي، ومن خلال المبادرات التعليمية وبرامج التدريب، إذ يهدف الجانبان إلى بناء قاعدة مستدامة من المواهب لدعم النمو طويل الأمد في قطاع الذكاء الاصطناعي.

الاستثمار بكثافة

ويمكن القول إن الشراكة بين صندوق الاستثمارات العامة و"جوجل" ليست هي الخطوة الوحيدة لتعزيز الدور الرائد للمملكة في مجال الذكاء الاصطناعي، فقد أطلق صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان، ولي العهد، رئيس مجلس الوزراء، في مايو الماضي، شركة "هيومين"، التابعة لصندوق الاستثمارات العامة، بهدف تطوير حلول وتقنيات الذكاء الاصطناعي.

واعتبر الخبير الأمريكي في مجال التكنولوجيا، "كريس ماكاي"، أن إطلاق "هيومين"، يُمثل خطوة مهمة في تحقيق رؤية المملكة 2030 لتنويع اقتصادها، وهي بمثابة خطوة استراتيجية لترسيخ مكانة المملكة في طليعة تطوير الذكاء الاصطناعي، حيث تُخطط الشركة الجديدة لتطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك أحد أقوى نماذج اللغات العربية الكبيرة في العالم، وبناء مراكز بيانات من الجيل التالي، مشيرًا إلى أن المملكة من خلال الاستثمار بكثافة في الذكاء الاصطناعي وتعزيز الشراكات مع شركات التكنولوجيا الرائدة، تهدف إلى أن تُصبح مركزًا عالميًا للابتكار والتكنولوجيا، لافتًا إلى أن شركات التكنولوجيا الأمريكية العملاقة تشهد إقبالاً

متزايدًا على الاستثمار في المملكة خلال السنوات الأخيرة.

أسرع الأسواق نموًا

وأمام ما تتطلبه تطبيقات الذكاء الاصطناعي من تقنيات حوسبة عالية، وهذا يعني مراكز بيانات ضخمة تستهلك كميات كبيرة من الطاقة، تقوم المملكة ببناء هذه المراكز على نطاق واسع، مقارنةً بغيرها من دول المنطقة، ما يؤهلها بما لديها من موارد أن تصبح منافسًا قويًا في مجال التكنولوجيا، والتي توفر فرصًا استثمارية واعدة في توفير مصادر الطاقة وتعزيز القدرات والمواهب وبناء منظومة ابتكارية متكاملة؛ ففي عام 2023م كان لدى المملكة 22 مركز بيانات مشترك، و40 مركزًا قيد التطوير، مما يجعلها ثاني أكبر دولة في الشرق الأوسط في هذا المجال، وفي مؤشر الذكاء الاصطناعي العالمي 2024م، تصدرت مؤشر الاستراتيجية الحكومية للذكاء الاصطناعي، حيث احتلت المرتبة الأولى عربيًا والرابعة عشرة عالميًا.

وتشير تقارير دولية عدة، إلى أن المملكة تعد أسرع الأسواق نموًا في الشرق الأوسط، حيث بلغ حجم سوق مراكز البيانات 345.3 ميجاوات في عام 2024م، ومن المتوقع أن يصل إلى 854.8 ميجاوات بحلول عام 2029م بمعدل نمو سنوي مركب حوالي 20%، لافتةً إلى أن إيرادات خدمات الاستضافة المشتركة سجلت 5.3 مليار دولار في عام 2024م، ومن المتوقع أن تصل إلى 13.6 مليار دولار بحلول عام 2029م، بمعدل نمو سنوي مركب قدره 20.7%.

وقد كشف تقرير حديث صادر عن شركة الأبحاث العالمية "ريسيرتش ماركيت"، أن سوق مراكز البيانات في المنطقة قد يتضاعف حجمه خلال السنوات الأربع المقبلة، متوقعًا أن تسجل السوق في المملكة 2.2 مليار دولار بحلول عام 2028م، بمعدل نمو متوسط مركب قدره 13.5%.

وتناول تقرير شركة الاستشارات العالمية "نايت فرانك"، تطور صناعة مراكز البيانات في المملكة، مشيرًا إلى أنه ظهر أول نمو كبير لقطاع مراكز البيانات في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حيث خدمت مراكز البيانات المبكرة بشكل أساسي قطاعي الاتصالات والخدمات المالية، كما شهدت السنوات اللاحقة

توسعًا في السوق بفضل الاستثمارات الأجنبية والمحلية، مما أدى إلى إنشاء مراكز بيانات معتمدة، لافتًا إلى أن سوق مراكز البيانات مقسمة بين ثلاثة مراكز رئيسية هي الرياض وجدة والدمام، والتي تستضيف 80% من إمدادات تكنولوجيا المعلومات المباشرة، أو 40 ميجاوات و29 ميجاوات و19 ميجاوات لكل منها على التوالي.

البنية التحتية الرقمية

وتشهد البنية التحتية الرقمية في المملكة تطورًا سريعًا، فقد أطلقت شركتا "جي كور"، المزود العالمي لحلول الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية، و"إزديتيك"، الرائدة في مجال خدمات مراكز البيانات والبنية التحتية الرقمية، مشروعًا مشتركًا يركز على توفير بنية تحتية عالية الأداء للذكاء الاصطناعي في المملكة، كما أعلنت شركة "أرامكو ديجيتال"، عن شراكة استراتيجية مع "جروك"، وهي شركة متخصصة في استدلال الذكاء الاصطناعي، لإنشاء أحد أكبر مراكز بيانات استدلالية في العالم في المملكة.

يأتي ذلك في الوقت، الذي كشفت فيه شركة "داتا فولت" عن خطط لبناء وتشغيل مراكز بيانات بقدرة 300 ميجاوات في المملكة بحلول عام 2030م، مدعومة باستثمار قدره 5 مليارات دولار في البنية التحتية الرقمية والذكاء الاصطناعي.

وأشار مختصون إلى تزايد النمو الاقتصادي والتطور الرقمي في المملكة بصورة ملحوظة في السنوات الماضية، بفضل ظهور عديد من التقنيات المتطورة، ومع تزايد عدد القطاعات التي تتبنى هذه التقنيات الجديدة، بما في ذلك قطاعات البناء وتطوير البنية التحتية والتصنيع وتجارة التجزئة وغيرها، فإن هناك طفرة في كمية البيانات المُولدة والمُحللة، مما يزيد بدوره الطلب على الخدمات السحابية ومراكز البيانات بشكلٍ كبير.

فرص ومجالات الاستثمار

ويبدو أن الاستثمارات الضخمة التي تضخها المملكة في مجالات الذكاء الاصطناعي والبنية التحتية الرقمية، تدفع بقوة عجلة تطوير الاقتصاد الرقمي في المملكة، وخلق فرص استثمارية واعدة، فبين عامي 2019م و2023م، حقق الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، معدل نمو سنوي مركب بلغ 27%، وفي عام 2024م وحده، تم تخصيص 10 مليارات دولار، للبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما شهدت الاستثمارات الخاصة في الذكاء الاصطناعي ارتفاعًا كبيرًا؛ ففي عام 2023م جمعت الشركات المختصة تمويلاً تجاوز 1.7 مليار دولار، مما يعكس ثقة المستثمرين بإمكانات هذا القطاع، الذي تحفز استثماراته على الابتكار في مجالات عديدة، أبرزها الرعاية الصحية والتمويل والتعليم، بما يُسهم في ترسيخ مكانة المملكة كدولة رائدة في تبني وتطوير الذكاء الاصطناعي.

"المملكة الأسرع نموًا في الشرق الأوسط وفي طريقها لتصبح مركزًا عالميًا للابتكار والتكنولوجيا."

"تشهد المملكة توسعًا في قدرات الحوسبة الفائقة، بامتلاكها 10 حواسيب فائقة، منها 8 حواسيب مُصنفة ضمن أفضل 500 حاسوب عالميًا."

"الرعاية الصحية والطاقة والتعليم والتمويل والخدمات الحكومية أبرز الفرص الاستثمارية في الذكاء الاصطناعي."

وتشهد المملكة كذلك توسعًا في قدرات الحوسبة الفائقة، إذ تمتلك 10 حواسيب فائقة، منها 8 حواسيب مُصنفة ضمن أفضل 500 حاسوب عالميًا، وتُستخدم هذه الأجهزة في مجالات مُختلفة، بما في ذلك البحث العلمي وإدارة الطاقة، مما يُبرز التزام المملكة بأن تُصبح رائدة في الابتكار المُدعّم بالذكاء الاصطناعي.

وأوضح الخبير الأمريكي في تطبيقات الذكاء الاصطناعي، "كلايد مورغان"، أن المملكة تسرع خطواتها بشكلٍ لافت حتى تصبح قوة تكنولوجية، حيث تُعيد استثماراتها الاستراتيجية في الذكاء الاصطناعي تشكيل ديناميكيات التكنولوجيا العالمية نفسها، مشيرًا إلى أن الشراكة مع الولايات المتحدة البالغة 600 مليار دولار، وصندوق الاستثمار الجريء للذكاء الاصطناعي بقيمة 10 مليارات دولار، علاوةً على علاقاتها المتنامية مع شركات التكنولوجيا الأمريكية والهندية، تؤكد ما يمكن وصفه بـ"الرؤية الجريئة" لدى المملكة، في أن تصبح مركزًا للذكاء الاصطناعي في الشرق الأوسط.

وأضاف أن مساعي المملكة نحو قيادة الذكاء الاصطناعي في المنطقة، توفر كمًا هائلاً من الفرص الاستثمارية الواعدة، تتمثل في قطاعات البنية التحتية السحابية وإنترنت الأشياء والتعلم الآلي، وشبكات الأقمار الصناعية، وتطوير أدوات الذكاء الاصطناعي للمؤسسات، وأشباه الموصلات، فضلاً عن استفادة الجهات المعنية بتطوير وتعزيز القدرات وتنمية المواهب من هذه التطورات، حيث تستهدف المملكة تدريب 20 ألف متخصص في الذكاء الاصطناعي بحلول عام 2030م.

وفي السياق نفسه، أوضح الخبير في شركة "إنفستنج فوكس" للاستشارات المالية الدولية، "ديفيد ماتولاي"، أن المملكة لديها القدرة على إنشاء منظومة قوية جديدة للذكاء الاصطناعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فبالإضافة إلى الفوائد الاقتصادية المباشرة، يُمكن لمراكز الذكاء الاصطناعي الجديدة أن تُحفّز ظهور الشركات الناشئة المحلية، ومعاهد التكنولوجيا، والتطوير الإقليمي لتطبيقات مُصمّمة خصيصًا، تستفيد منها قطاعات الطاقة والرعاية الصحية والخدمات الحكومية الرقمية، مما يتيح آفاقًا جديدة لشركات الذكاء الاصطناعي للتوسع خارج الأسواق الغربية "المُشبعة". ■

انترنت السماء.. شبكة تغطي العالم

الاقتصاد - هيئة التحرير

إذا كنت تعيش في منطقة حضرية، فإن خدمة الإنترنت عبر الأقمار الصناعية ليست مناسبة لك، أما في المناطق الريفية والنائية بما في ذلك السفن والطائرات، يتألق إنترنت الفضاء، حيث يكون الخيار الأمثل الوحيد، لكن الأمر ليس مثاليًا في كل الأحوال، حيث تُشكل مشكلات فنية عدة، والتكلفة الباهظة، تحديات صادمة لهذه الخدمة، ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال، عليك سداد مبلغ 350 دولارًا، بالإضافة إلى 120 دولارًا رسومًا شهرية، للحصول على خدمات "ستارلينك"، مقارنةً مع متوسط تكلفة شهرية للإنترنت الأرضي تبلغ 70 دولارًا، لبيانات غير محدودة وسرعة 60 ميجابايت.

"33.4 مليار دولار حجم سوق الإنترنت الفضائي بحلول عام 2030م بمعدل نمو 18.1%."

"توقعات بوصول إيرادات الإنترنت الفضائي في المملكة إلى 518 مليون دولار بحلول 2030م."

"المبادرات الحكومية والابتكار وتحسين البنية التحتية أبرز الفرص الاستثمارية للإنترنت الفضائي."

وتعد شركات "سبيس إكس"، و"فياسات"، و"إيكو ستار"، و"يوتيلسات كوميونيكيشنز" في الولايات المتحدة، و"إس إي إس"، في لوكسمبورغ، من أبرز الشركات الرائدة في مجال الإنترنت عبر الأقمار الصناعية، حيث تتمتع بشبكات توزيع قوية في مناطق مثل أمريكا الشمالية، وأوروبا، وآسيا والمحيط الهادئ، والشرق الأوسط، وبقية أنحاء العالم.

تجربة إنترنت الفضاء

وأسس "إيلون ماسك"، شركة "سبيس إكس" لتكنولوجيا الفضاء عام 2002م، التي أطلقت أول أقمارها الصناعية عام 2019م، لإتاحة الاتصال بالإنترنت على مستوى سطح الأرض، حيث تقدم هذه الخدمة من خلال شركتها التابعة "ستارلينك"، وأكد "ماسك" في أكثر مناسبة، أن شركته لا تقدم خدمة إنترنت عامة، بل خدمة لفئة قليلة من الناس يصعب الوصول إليها باستخدام أنواع أخرى من الاتصالات.

ويؤكد مختصون أن أبرز المشكلات التي تواجه "ستارلينك" وتقنيات الأقمار الصناعية المماثلة، تظهر عندما يستخدمها عدد كبير من الناس في منطقة واحدة، حيث تميل سرعات الإنترنت إلى التباطؤ بشكلٍ ملحوظ، خاصةً عند إرسال الصور أو إجراء مكالمات الفيديو.

وتتغلب "ستارلينك" على مشكلة الاختناق هذه بإطلاق أقمار صناعية جديدة باستمرار، وتحسين تقنياتها، وفرض قوائم انتظار ورسوم "ازدحام" لتقييد الاشتراكات الجديدة، لكن هناك جدل محموم حول عدد الأمريكيين الذين سيستفيدون من اتصالات الأقمار الصناعية، ومقدار الدعم الحكومي الضخم لشبكات الإنترنت الذي يجب أن يُخصص لخدمات الأقمار الصناعية التي لا تتمتع بجودة وموثوقية عالية، وقد لا تُتاح أبدًا.

وثمة اعتقاد بأنه ضمن منطقة التغطية الجغرافية لقمر صناعي واحد من "ستارلينك"، والتي تُقدر مساحتها بـ 62.9 ميل مربع، أو ما يُعادل مساحة مدينة "تاكوما" في ولاية واشنطن تقريبًا، قد يُصبح الوصول إلى 419 عميلاً من عملاء "ستارلينك" مشكلة، وهذا يُمثل متوسط 6.7 عميل لكل ميل مربع.

وفي السياق نفسه، ترى خبيرة تكنولوجيا الاتصالات، "ساشا مينراث"، أن "ستارلينك" تُعد معجزة تكنولوجية وشريان حياة رائع للإنترنت، طالما أن أي أمريكي لا يحتاج إلى الاعتماد عليها تقريبًا، مشيرةً إلى أن الشركة تتطور بسرعة كبيرة لدرجة أنها قد تُضاهي خطوط الإنترنت التقليدية في بعض أنحاء أمريكا بتكاليف أقل على دافعي الضرائب، فيما ذكر الذي أشرف على مشروع حكومي لتوسيع الإنترنت خلال إدارة الرئيس "جو بايدن"، "إيفان فينمان"، بأنه مقارنةً باتصالات الأقمار الصناعية، قد تكون تكاليف خطوط الإنترنت عبر الألياف الضوئية أعلى في البداية، لكنها ستدوم لفترة أطول، ويمكنها تحمل الاستخدام المتزايد للإنترنت بين الأمريكيين في المستقبل، وأكد أنه لا ينبغي لأمريكا التنازل عن أموال دافعي الضرائب، معتبرًا أن تكنولوجيا الأقمار الصناعية، "مفيدة للغاية، لكنها ليست الحل الأمثل لاستثمار جيل كامل".

استثمارات ضخمة

واختارت الحكومة البريطانية، مؤخرًا، شركة "يوتلسات ون ويب"، لتوفير الاتصالات عبر الأقمار الصناعية للبعثات الدبلوماسية وفرق الاستجابة للكوارث، والإدارات التي تحتاج إلى خدمات الاتصالات في البيئات النائية أو الصعبة، وذكر وزير الدولة للعلوم والابتكار والتكنولوجيا، "بيتر كايل"، بأنه مع تزايد استخدام خصومنا لتقنيات الفضاء لإلحاق الضرر بنا، أصبح الاتصال المرن عبر الأقمار الصناعية ضروريًا لأمننا القومي، مشيرًا إلى أن الأقمار الصناعية تدعم نشاطًا صناعيًا بقيمة 364 مليار جنيه إسترليني في اقتصاد المملكة المتحدة.

وتعمل الصين على تمويل شبكة واسعة من الأقمار الصناعية، لمواجهة الانتشار المتزايد لشركة "ستارلينك"، حيث جمعت شركة "هونغ تشينغ للتكنولوجيا"، التي تأسست عام 2017م، تمويل بقيمة 48 مليون دولار، حيث تخطط لإطلاق 10 آلاف قمر صناعي، وفي العام الماضي، نجحت شركة "سبيس سيل" في الحصول على تمويل بقيمة 930 مليون دولار، لتطوير قدراتها التصنيعية.

وفي كندا، حصلت شركة "تيليسات" مُشغلة الأقمار الصناعية، على قرض بقيمة 2.1 مليار دولار، لإطلاق مجموعة من الأقمار يُطلق عليها اسم "لايت سبيد"، لتوفير الإنترنت عريض النطاق، في المناطق النائية من البلاد، بما في ذلك مجتمعات السكان الأصليين وشركات المناجم والغابات، بأسعار رخيصة، حيث تخطط الشركة لإطلاق أول قمر صناعي من أصل 198 قمرًا صناعيًا في عام 2026م.

نمو متوقع

وثمة توقعات، بأن يصل حجم سوق الإنترنت الفضائي إلى 14.7 مليار دولار بنهاية عام 2025م، وأن يزيد إلى 33.4 مليار دولار بحلول عام 2030م، بمعدل نمو سنوي مركب قدره 18.1%، خاصةً مع تزايد حاجة الأفراد والشركات إلى الوصول إلى الإنترنت في المناطق التي لا تصل إليها الكابلات التقليدية، يشمل ذلك القرى الريفية، والأراضي الزراعية، والمحيطات، والمناطق

الجبلية، فمع التقدم التكنولوجي، أصبح الإنترنت عبر الأقمار الصناعية أسرع وأرخص وأسهل استخدامًا، إذ تعتمد الشركات الصغيرة والمدارس والمستشفيات في المناطق النائية عليه للبقاء على اتصال مع بقية العالم.

وبخلاف الأنظمة التقليدية، تتيح خدمات الإنترنت الفضائي للمستخدمين بث مقاطع الفيديو، وحضور الدروس عبر الإنترنت، وإجراء مكالمات الفيديو، ومن العوامل الأخرى التي تدفع هذا النمو، زيادة أعداد الأجهزة الذكية وأجهزة الاستشعار التي ترسل وتستقبل البيانات باستمرار، والتي تستخدم في قطاعات مختلفة، بما في ذلك الزراعة والشحن وخدمات الطوارئ، حيث تعمل الشركات على تطوير أقمار صناعية أصغر حجمًا وإطلاقها في مجموعات لتوفير تغطية أقوى وأوسع، بما يمكنها من العمل معًا لتوفير الوصول إلى الإنترنت حتى في حالة عدم توفر أحدها.

تحديات وفرص

وذكر الخبير الفرنسي في أنظمة الاتصالات، "سيلفان شوفالييه"، أنه بالنظر إلى الوضع الحالي للإنترنت عبر الأقمار الصناعية، وما يرتبط به من إمكانات وتحديات، يبقى التساؤل قائمًا حول ما إذا كانت الأقمار الصناعية قادرة على استبدال اتصالات الهاتف المحمول والخط الأرضي التقليدية في المستقبل، فعلى الرغم من تطور الإنترنت الفضائي في السنوات الأخيرة من حيث زمن الوصول، وسعة الجيجابايت، والفاعلية والتكلفة، إلا أنه لا يزال يُعدُ تقنية متخصصة، ويُعزى انخفاض الطلب على الأرجح إلى القيود التي تفرضها بعض الدول وارتفاع التكلفة، والمخاوف الأمنية الخاصة بسرية الاتصالات والبيانات، والحطام الفضائي.

وتابع أنه ومع ذلك، يُمكن أن يكون الاستثمار في الإنترنت الفضائي مفيدًا لشركات الاتصالات، إذ تتيح هذه التقنية إمكانات لمزيد من التطوير، مما يوفر فرصًا لتوسيع الشبكة مستقبلاً وسد فجوات الخدمة، علاوةً على ذلك، يُمكن أن تُسهم هذه التقنية إيجابيًا بطرق أخرى، مثل توفير خدمة الإنترنت عبر الطائرات.

وتعد التكلفة من أبرز التحديات التي تواجه تقنية الإنترنت الفضائي، حيث أوضح خبير أمن المعلومات والاتصالات "جوليوس هافر"، أنه في ألمانيا، على سبيل المثال، تتوفر بالفعل باقات الإنترنت الأساسية مقابل 13-30 يورو شهريًا، ولكنها عادةً ما تأتي مع سعة بيانات محدودة، ومع زيادة الاستخدام، تزداد التكاليف، ويمكن أن يكلف حجم بيانات يبلغ نحو 100 جيجابايت حوالي 70 يورو أو أكثر شهريًا لإنترنت الأقمار الصناعية، بالإضافة إلى ذلك، فإن الأجهزة المطلوبة لتشغيله أغلى من خدمات الخطوط الثابتة أو المحمولة، حيث يجب استئجار جهاز المودم بحوالي 10 يورو شهريًا، أو شراؤه مقابل رسوم لمرة واحدة تصل إلى 500 يورو، وهذا مكلف للغاية.

عصر الإنترنت الفضائي

وتعد المملكة في طليعة دول المنطقة في الدخول إلى عصر الإنترنت الفضائي، إذ أعلن "إيلون ماسك"، خلال منتدى الاستثمار السعودي الأمريكي، الذي عُقد في مايو العام الجاري، موافقة المملكة على استخدام خدمة "ستارلينك" في قطاعات الطيران والملاحة البحرية، كما أبرمت شركة "إس تي"، شراكة استراتيجية مع شركة "سوليوشنز" التابعة لمجموعة "إس تي سي"، بهدف تعزيز البنية التحتية الرقمية في المملكة، من خلال توسعة الشبكة الأرضية لتشمل خدمت الأقمار الثابتة والمتحركة.

وعلى الرغم من ارتفاع معدل انتشار الإنترنت في المملكة، إلا أن هناك حاجة مُلحة لتحسين الوصول إلى خدمات الإنترنت في المناطق الريفية، وتقديم خدمات حكومية وحلول حيوية في مجالات الصحة الإلكترونية والتعليم الإلكتروني والتجارة الإلكترونية في هذه المناطق، وأن سهولة الوصول إلى الإنترنت من شأنه أن يُحفز التعليم والنمو، ودفع عجلة التنمية نحو تحقيق أهداف رؤية 2030، بالنظر إلى أن تكلفة تغطية مساحة المملكة الشاسعة بالألياف الضوئية والتقنيات الأرضية "كبيرة للغاية".

وثمة توقعات بأن تصل قيمة إيرادات سوق الإنترنت الفضائي في المملكة إلى 518 مليون دولار، بحلول عام 2030م، بمعدل نمو سنوي مركب قدره 14.2% خلال الفترة من 2025م إلى 2030م، وبلغت قيمة الإيرادات 235 مليون دولار في عام 2024م، مشددةً على أن المبادرات الاستراتيجية والاستثمارات القوية في مجال التحول الرقمي، تساهم في نمو الإنترنت الفضائي خلال السنوات المقبلة بصورة كبيرة.

وتبذل المملكة جهودًا متواصلة لتعزيز التقدم التكنولوجي وبناء مجتمع رقمي شامل، فالإنترنت عبر الأقمار الصناعية سيكون له دور محوري في دعم هذه الجهود، وأن المشروعات الحكومية مثل تطوير المدن الذكية وبرامج دعم الريف، من المستهدف أن تستفيد بشكلٍ أكبر من هذه التقنيات المتطورة، ويعد دعم تكنولوجيا الأقمار الصناعية ودمجها في خطط التنمية يأمرًا محوريًا في نمو السوق في المستقبل، فضلاً عن تشجيع الابتكار، وتحسين البنية التحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في كافة أنحاء البلاد. ■

لاڤندر

طاقة الرياح

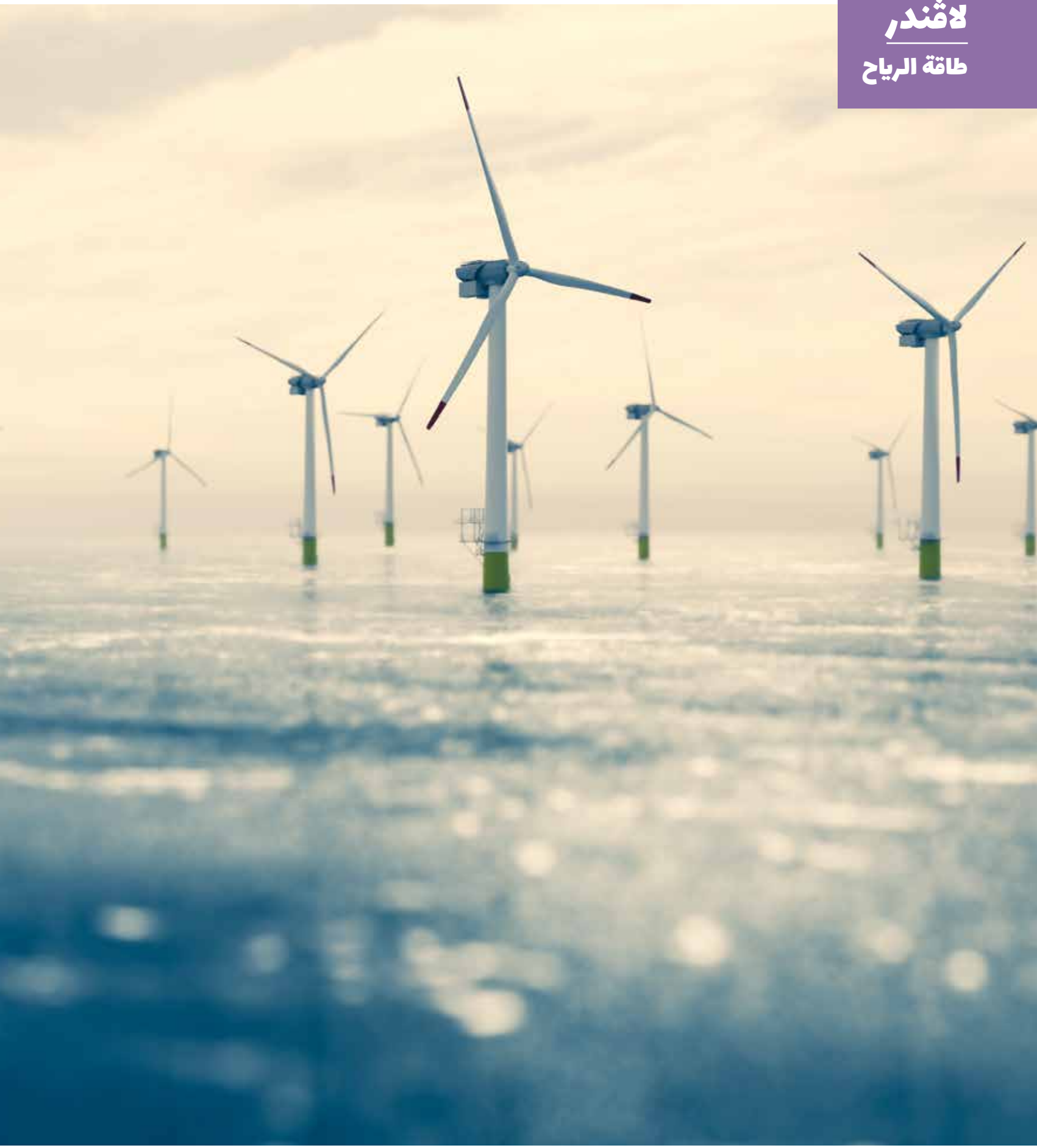

توربينات الرياح العائمة!

الاقتصاد - هيئة التحرير

يُعد التحدي الأكبر الذي تواجهه البشرية في العصر الحديث هو السعي نحو تحقيق كوكب يتمتع بالاستدامة البيئية والازدهار الأخضر، وذلك من خلال الحد من الانبعاثات الضارة، والحفاظ على الموارد الطبيعية، وتحقيق التوازن البيئي.

وفي هذا السياق، تبرز مصادر الطاقة المتجددة كعنصر محوري وأساسي في هذا التحول العالمي نحو مستقبل أكثر نظافة واستدامة، ويشهد قطاع الطاقة المتجددة تطورات متسارعة وجهودًا متواصلة في مجالات البحث والابتكار، مما يبث الأمل ويعزز من فرص تحقيق الأهداف البيئية المنشودة.

ومن بين أبرز هذه الابتكارات الواعدة تبرز تكنولوجيا توربينات الرياح العائمة، التي تُعدُّ من أكثر مصادر الطاقة النظيفة قابلية للنمو والتوسع، خاصة في المناطق البحرية العميقة، حيث يصعب استخدام التوربينات التقليدية المثبتة على الأرض.

مزايا تنافسية وتحولات غير مسبوقة

وتُعد طاقة الرياح في المحيطات أقوى منها في اليابسة، ومن هنا جاء تطور مزارع الرياح البحرية في السنوات الأخيرة، فحتى وقتٍ قريب، كان من الصعب تركيبها في مواقع معقدة أو عميقة في قاع البحر، نظرًا لاعتمادها على هياكل ثابتة، لكن تغير الأمر مع ظهور الهياكل العائمة، أما الآن، فيمكن تركيب توربينات الرياح على هذه المنصات، المثبتة في قاع البحر بواسطة مراسي مرنة أو سلاسل أو كابلات فولاذية.

وقد شهدت خلال السنوات الأخيرة تكنولوجيا توربينات الرياح العائمة تحولاً غير مسبوق، حيث تتجه الحكومات وشركات الطاقة بشكلٍ متزايد نحو حلول الطاقة المستدامة، ويتجلى هذا التحول بشكلٍ خاص مع بروز الهياكل شبه الغاطسة كخيارٍ تكنولوجي، حيث باتت تُشكل ما يقرب من 80% من جميع المشاريع العائمة المُعلن عنها في مختلف دول العالم، وقد مكّن هذا النضج التكنولوجي من تطوير توربينات رياح عائمة أكبر وأنظمة توليد طاقة أكثر كفاءة.

وأوضح مدير حلول الطاقة المتجددة في شركة "هيتاشي" للطاقة، "ديدر ماليو"، أن

> **7.7 مليار دولار حجم سوق طاقة الرياح البحرية العائمة العالمية بنمو 31.5% بحلول عام 2034م.**

> **فرص اقتصادية واستثمارية واعدة تقدمها مشروعات الرياح البحرية وتوقعات بنموها 15% في المملكة بحلول 2030م.**

طاقة الرياح البحرية بمثابة تقنيةً مذهلة، فهي تسمح بتطوير محطات طاقة ضخمة تستغل رياحًا أقوى وأكثر ثباتًا من تلك الموجودة عادةً على اليابسة، مما يؤدي إلى عوامل عالية السعة، أي توليد مزيد من الطاقة لكل ميجاواط مُركب، مشيرًا إلى أن الإمكانات التقنية العالمية لطاقة الرياح البحرية يمكن وصفها بأنها هائلة، إذ يُحتمل أن تُعادل ضعف أو أكثر، إجمالي الاستهلاك العالمي الحالي من الكهرباء، لافتًا إلى أن معظم المواد الرئيسة المُستخدمة في مزارع الرياح العائمة، مثل الفولاذ الخاص بالهياكل، والنحاس أو الألومنيوم للمكونات الكهربائية، متوفرةٌ نسبيًا وقابلةٌ لإعادة التدوير بدرجةٍ كبيرة.

وأضاف أن تقنية طاقة الرياح العائمة لها مزايا تنافسية، فعلى سبيل المثال، تعد عملية تفكيك مزرعة رياح عائمة في نهاية عمرها الافتراضي، أسهل بشكلٍ كبير، مقارنةً بالهياكل ذات القاع الثابت، حيث يُمكن فصل المنصة بأكملها عن مراسيها وسحبها إلى الشاطئ من أجل إيقاف التشغيل المُتحكم فيه واستعادة المواد، وهنا لابد من توعية المستثمرين إلى هذه الدورة الدائرية، التي تجعل هذا القطاع واعد بشكلٍ ملحوظ.

وثمة توقعات بوصول قيمة سوق طاقة الرياح البحرية العائمة العالمية إلى 7.7 مليار دولار بحلول عام 2034م، مقارنةً مع 367.7 مليون دولار فقط في عام 2024م، بمعدل نمو سنوي مركب قدره 31.5%، ومن حيث الطاقة، من المتوقع أن تحقق نمو قدره 81.2%، من 0.42 جيجاواط في عام 2025م إلى 8.13 جيجاواط بحلول عام 2030م.

انتشار التوربينات العائمة حول العالم

وكشفت الصين مؤخرًا، عن أكبر توربين رياح عائم في العالم، يحمل اسم ""تشيهانغ"، بقدرة إجمالية تصل إلى 20 ميجاواط، لديه القدرة على توفير حوالي 27.5 ألف طن من الفحم، وتخفيض انبعاثات الكربون بمقدار 68.5 ألف طن سنويًا، ويبلغ قطره الدوار 853 قدمًا، أي ما يعادل سبعة ملاعب كرة قدم، ويصل طول محوره إلى 495 قدمًا، وتدور شفراته الضخمة بسرعة قصوى تُضاهي القطارات عالية السرعة، حيث تكفي دورة واحدة منه

لتزويد منزل بالطاقة لمدة يومين إلى أربعة أيام.

وفي اليابان، تم الإعلان عن دخول توربين الرياح العائم "هيبيكي" ثنائي الشفرات، مرحلة التشغيل التجاري، بقدرة 3 ميجاواط، والذي يقع على بُعد 15 كيلومترًا من ساحل مدينة كيتاكيوشو.

وفي بريطانيا، تعمل شركة "هافينتوس"، المُزوّدة لمرافق انتقال الطاقة، بالتعاون مع شركة "سارينز بي إس جي"، المتخصصة في النقل، على تمكين المُطورين من الحصول على قواعد وتوربينات عائمة مُجمّعة بالكامل في ميناء "أرديرسير" الاسكتلندي، وقال الرئيس التنفيذي لشركة "هافينتوس"، "لويس جيليس"، "يُمثل هذا الحل عالي الكفاءة تحولاً جذريًا عن الممارسات التقليدية، إذ سيُخفض بشكل كبير تكلفة طاقة الرياح العائمة، مما يُسهم في نهاية المطاف في خفض جميع فواتير الكهرباء لدينا"، وتعد اسكتلندا حاليًا الرائدة عالميًا في نشر طاقة الرياح البحرية العائمة، حيث تبلغ طاقة قاع البحر لديها حوالي 24.5 جيجاواط.

كما أعلنت شركة "سيرولين ويندز"، أن مشروع "أسبن" لإنشاء مزرعة رياح عائمة في بحر الشمال، سيجذب استثمارات إجمالية قدرها 10.9 مليار جنيه إسترليني على مدى 50 عامًا، فضلاً عن توفير أكثر من ألف فرصة عمل دائمة، مشيرةً إلى أن "أسبن" سيكون واحدًا من ثلاث مزارع رياح مُتصلة مُخطط لها في وسط بحر

الشمال، والتي ستضم معًا 300 توربين، بقدرة إجمالية تصل إلى 3 جيجاواط من الكهرباء، وذلك على بُعد حوالي 62 ميلاً من الشاطئ، وكذلك تسعى فرنسا إلى بناء طاقة رياح بحرية مُركّبة بقدرة تبلغ 5 جيجاواط بحلول عام 2028م، وتُشكل طاقة الرياح العائمة جزءًا من هذه القدرة.

يأتي ذلك في الوقت الذي تعهد فيه الاتحاد الأوروبي بدعم وتطوير صناعة توربينات الرياح العائمة، لتحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2050م، من خلال زيادة قدرة توليد طاقة الرياح البحرية لديه من 12 جيجاواط حاليًا إلى 60 جيجاواط على الأقل بحلول عام 2030م، و300 جيجاواط بحلول عام 2050م، بنسبة 25% من إنتاج الدول الأوروبية من الكهرباء.

وفي البرتغال، احتفلت شركة "أوشن ويندز" مؤخرًا، بعيد الميلاد الخامس، لمشروع "ويند فلوت أتلانتيك"، الذي يُعد أول مزرعة رياح بحرية عائمة شبه غاطسة في العالم، والتي قامت بتوفير 345 جيجاواط/ ساعة من الطاقة النظيفة (تبلغ طاقته القصوى 25 ميجاواط)، منذ بدء تشغيلها عام 2020م.

المملكة نموذج رائد لتطوير طاقة الرياح

ومن جانبها أعلنت المملكة عن برنامجها الوطني للطاقة المتجددة عام 2016م، والذي يتضمن خططاً لزيادة نسبة الطاقة المتجددة من مزيج الطاقة إلى 50% بحلول عام 2030م، من خلال تطوير 58.7 جيجاوات من سعة الطاقة المتجددة، منها 16 جيجاوات من توربينات الرياح، وبفضل سواحلها الطويلة وصحاريها الشاسعة، تتمتع المملكة بمكانة متميزة تُمكّنها من أن تُصبح نموذجًا يُحتذى به في تطوير طاقة الرياح في الشرق الأوسط، بحسب مختصين دوليين.

وتوقع تقرير حديث لشركة الاستشارات الأمريكية "إنفينيوم جلوبال ريسيرش"، أن تشهد سوق طاقة الرياح البحرية في المملكة نموًا هائلاً خلال السنوات المقبلة، مشيرًا إلى أن الموقع الجغرافي يوفر إمكانات كبيرة لطاقة الرياح، والتي تصل سرعتها على طول ساحل البحر الأحمر إلى 8.5 متر/ ثانية، مما يجعلها موقعًا جذابًا لمزارع الرياح البحرية، فضلاً عن السياسات والحوافز الحكومية، التي تسهم بشكلٍ كبير في جذب الاستثمارات المحلية والدولية

في مجال الطاقة المتجددة، علاوةً على التعاون الوثيق مع شركات الطاقة العالمية في مجال استكشاف مشاريع طاقة الرياح البحرية، والذي يسهم في توفير الخبرة ورأس المال والمعرفة التكنولوجية، ومع النمو السكاني السريع والتوسع الصناعي، ومن المتوقع أن يرتفع الطلب على الكهرباء في المملكة بشكلٍ ملحوظ، وتُقدم طاقة الرياح البحرية حلاً مستدامًا لتلبية هذا الطلب.

وأضاف التقرير أن مشروعات طاقة الرياح البحرية، توفر عديدًا من الفرص الاقتصادية والاستثمارية، أهمها خلق فرص العمل في مختلف القطاعات، خاصةً أثناء مراحل الإنشاء والتصنيع والصيانة، وجذب الاستثمارات المحلية والخارجية، علاوةً على تشجيع الابتكار ونقل التكنولوجيا، بما يُعزز النمو الاقتصادي.

وتوقع التقرير نمو سوق طاقة الرياح البحرية بمعدل نمو سنوي مركب يزيد على 15% بحلول عام 2030م، مشددًا على أن دخول المملكة إلى مجال طاقة الرياح البحرية خطوةً مهمة نحو تحقيق أهداف رؤية 2030، وأن الجمع بين الموارد الطبيعية الوفيرة، والسياسات الداعمة، والتقنيات المبتكرة يضع المملكة في موقع الريادة في هذه السوق المتنامية عالميًا.

وأخيرًا تمثل توربينات الطاقة العائمة إحدى الحلول الواعدة لمواجهة تحديات الطاقة في المستقبل، حيث تتيح استغلال المساحات البحرية الواسعة لإنتاج طاقة متجددة ونظيفة دون التأثير على البيئة الساحلية أو استخدام الأراضي البرية. ومع التقدم التكنولوجي المستمر، تزداد كفاءة هذه التوربينات وتقل تكلفتها، مما يعزز فرص اعتمادها على نطاق واسع. إن الاستثمار في هذا النوع من الطاقة لا يسهم فقط في تقليل الانبعاثات الكربونية، بل يدعم أيضًا التحول العالمي نحو مستقبل أكثر استدامة. ■

الرقمنة والحوكمة: تكامل استراتيجي للاستدامة

الاقتصاد: هيئة التحرير

في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتسارعة التي يشهدها العالم، أصبحت الشركات أمام تحديات متزايدة تتطلب العمل على تبني استراتيجيات متكاملة تعزز من قدرتها على البقاء والاستدامة، وتضمن لها التميز والتنافسية في الأسواق المحلية والعالمية، ومن بين هذه الاستراتيجيات تبرز (الحوكمة والرقمنة) كركيزتين أساسيتين لا غنى عنهما لتحقيق أهداف الاستدامة بكافة أبعادها.

وغالبًا ما ينظر البعض إلى تطبيقات الحوكمة على أنها عبء يبطئ من حركة التطوير، بينما في الواقع، تُشكل الحوكمة ركيزة أساسية لنجاح التحول الرقمي، إذ أن التكامل بين الرقمنة والحوكمة ليس فقط ضروريًا، بل هو أمر حتمي لضمان الشفافية، وتعزيز الثقة، وتسريع الأداء المؤسسي، فالحوكمة لا تُعيق الابتكار، بل توفر له الإطار التنظيمي والرقابي الذي يمكّنه من تحقيق أهدافه بكفاءة واستدامة، والدمج بين الحوكمة والرقمنة يمثل نقطة التقاء حيوية تسهم في تعزيز قدرة الشركات على التكيف والامتثال وتحقيق النمو المسؤول، ومن خلال التكامل تستطيع المؤسسات ليس فقط الالتزام بمبادئ الاستدامة بل تحويلها إلى قيمة مضافة تعزز من قدرتها التنافسية وتضمن استمراريتها على المدى الطويل.

حتمية الترابط بين التقنية والحوكمة

وبالتزامن مع الانتشار الواسع للتقنية ظهر حتمية الترابط بين التقنية والحوكمة والأعمال؛ إذ تحتاج الأعمال للتقنية والحوكمة معًا كون التقنية تقيس بدورها مدى توافر الحوكمة وتطبيقاتها للأنظمة والقرارات الهادفة إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف الشركات، وهي تعني تطبيق نظام يعمل على حوكمة العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء واتخاذ القرارات، كما تشمل مقومات تقوية الشركة على المدى البعيد.

ويعتبر التحول الرقمي إطارًا مهما لنجاح الأعمال يعيد تشكيل الطريقة التي تسير وفقًا لها الشركات بإعادة صياغتها للخبرات وإضافة التحسينات وتتغير الأولويات باستخدام تحليلات متنوعة للبيانات وتغذية راجعة من مؤشرات الأداء، وبذلك بات التحول الرقمي يحتل أهمية قصوى في ظل ما يشهده العالم من تغير جذري أدي ذلك إلى تغيير أدوات العمل وأصبح لزامًا على الشركات التمحور نحو الانتقال إلى العمل باستخدام أدوات التحول الرقمي والعمل من أجل فهم المستقبل والتعامل مع المعطيات الحديثة في ظل المنافسة الحادة.

وتعني الحوكمة وضع قواعد وممارسات لضمان الإدارة السليمة من خلال توزيع الأدوار وتحقيق الشفافية والمساءلة، ومن فوائد الحوكمة، بناء الثقة مع المستثمرين وأصحاب المصلحة، وتقليل المخاطر المالية والإدارية، وتحسين الأداء المالي والتشغيلي، والالتزام بالقوانين والمعايير الأخلاقية، فيما تعني الرقمنة استخدام التكنولوجيا لتحسين العمليات، مثل: الأتمتة وتحسين كفاءة العمل، تحليل البيانات لاتخاذ قرارات أفضل، التواصل مع العملاء رقميًا، حماية البيانات وتعزيز الأمن السيبراني.

"الحوكمة لا تُعيق الابتكار، بل توفر له الإطار التنظيمي والرقابي الذي يمكّنه من تحقيق أهدافه بكفاءة واستدامة.

"الجمع بين الرقمنة والحوكمة ليس فقط محركًا للتطوير التقني، بل عامل حاسم لتحقيق نمو اقتصادي مستدام، إنتاجية محسّنة، وسمعة مؤسسية قوية تستند إلى الشفافية، الكفاءة، والثقة المتبادلة مع أصحاب المصلحة.

مراقبة الأداء بفاعلية باستخدام أدوات رقمية

وعندما تدمج الحوكمة بالرقمنة، تستطيع الشركات مراقبة الأداء بفاعلية باستخدام أدوات رقمية، إصدار تقارير شفافة عن الأداء البيئي والاجتماعي والحوكمة (ESG) التحول إلى نموذج عمل مستدام ومرن، التعامل مع الأزمات اعتمادًا على البيانات والتحليلات.

فقد كشفت دراسة أجريت على شركات صينية مُدرجة بين عامَي 2006م و2022م أن الرقمنة تُحسّن تقييمات ESG من خلال تقليل القيود المالية والفجوة المعلوماتية وتعزيز الابتكار التكنولوجي، كما تؤكد أبحاث أخرى أن الشركات التي تعتمد التحول الرقمي ضمن هيكل الحوكمة تزيد كفاءة الاستثمار وتحسّن الأداء البيئي والاجتماعي والحكومي، لا سيما في المراحل الناضجة من النمو.

وتُظهر البيانات أن 72% من المديرين التنفيذيين يرون أن التكنولوجيا حسّنت الشفافية التنظيمية، وشهدت الشركات التي استثمرت في الأدوات الرقمية ارتفاعًا بنسبة 24% في قيمة المساهمين، وتوفّرت تقنيات مثل بلوك تشين لتخفيض تكاليف الامتثال بنسبة تصل إلى 46%.

وعلى مستوى النماذج التطبيقية، نجحت شركة Siemens في تحقيق زيادة إنتاجية بنسبة 10% سنويًا عبر دمج إنترنت الأشياء وإطار حوكمة شفاف في إنتاجها الصناعي، كما ارتفعت الإيرادات بنسبة 23% للشركات التي تعتمد تحليلات متقدمة والذكاء الصناعي ضمن استراتيجياتها، مدعومة بحوكمة واضحة تحافظ على التوازن بين الابتكار والمخاطر.

يبيّن ذلك، أن الجمع بين الرقمنة والحوكمة ليس فقط محركًا للتطوير التقني، بل عامل حاسم لتحقيق نمو اقتصادي مستدام، إنتاجية محسّنة، وسمعة مؤسسية قوية تستند إلى الشفافية، الكفاءة، والثقة المتبادلة مع أصحاب المصلحة.

استغلال كل إيجابيات التحول الرقمي

ويجعل هدف الاستدامة في الأعمال واستمرارية الشركات العائلية عبر الأجيال، الشركات تتجه إلى وضع خطط طويلة الأمد وهو ما يتطلب الاستعانة بالتطور التكنولوجي السريع والمتلاحق واستخدام أدوات التحول الرقمي في عمليات الحوكمة، باستغلال كل إيجابيات التحول الرقمي كالتسريع والقدرة على تبسيط المعاملات التجارية، وكذلك خفض التكلفة واستمرارية الشركات في المنافسة من خلال الوصول إلى أكبر قدر من العملاء، لذلك فإن مخرجات نظم المعلومات المحاسبية وكما هو متعارف عليه تكمن في التقارير المالية التي تقدم للجهات الخارجية كما تستخدم

داخليًا من أجل اتخاذ القرارات والتي يجب أن تكون ذات جودة عالية من خلال صدقها وشفافيتها وشرعية محتواها، وبالتالي فإن التكنولوجيا وتحديدًا التحول الرقمي في المؤسسات أثر بشكل واضح على النظام المالي والمحاسبي مما أدى الى وجوب استخدام أدوات التحول الرقمي وبروز المفاهيم الخاصة به التي توضح آليات التعامل مع النظام المحاسبي في ظل بيئة تكنولوجية.

وأمام إيجابيات التحول الرقمي تأتي الحوكمة كأساس متين، يساعد الشركات على التقدم بثبات في مواجهة تعدد الوجهات وتضارب المصالح، فهو كمصطلح فرضته حالة التطور التقني الحاصلة ويحد بدوره من انهيار الشركات كشركة الطاقة الأمريكية "إنرون" التي يُرجع الغالبية انهيارها بداية الألفية إلى غياب تطبيقات الحوكمة، فالحوكمة تشكل منهجًا واضحًا يحكم العلاقة بين أصحاب المصالح المختلفة، ويضبط إيقاعها وآلياتها للتأكد من أن الشركة تعمل على تحقيق أهدافها واستراتيجياتها طويلة الأمد، وتمنع الحوكمة ما يقوم به بعض أصحاب النفوذ.

دعوة لإعادة تقييم الخطط والتصورات

وبذلك، فإن على قادة الشركات في ظل بيئة تتميز بالتطور التكنولوجي السريع والمخاطرة وعدم الاستقرار أن يعيدوا تقييم خططهم وتصوراتهم للمستقبل المستهدف الذي تكون فيه تكنولوجيات المعلومات والحوكمة أداة رئيسة تمكنهم من مواجهة التحديات الحديثة التي تواجههم، وأصبحت الشركات ملزمة بضمان حوكمة جيدة لهياكلها وذلك بالتأكيد على الالتزام بالسياسات والإجراءات الرقابية لتحقيق مستويات أداء أفضل، حيث إن الرقابة عملية مهمة في حوكمة المؤسسات تستخدم من خلالها إدارة الشركات عديداً من الأدوات للحفاظ على استمراريتها، مما يفرض على الشركات العائلية السعي وفي الوقت الذي ينصب فيه التركيز على العمليات اليومية، فإننا نعرف أنه من الصعب غالبًا الشركات العائلية بصورة شمولية. إيجاد الوقت الكافي للتوقف والتفكير بشكل نقدي واستراتيجي بشركات إدارة الأموال العائلية أو وهنا يأتي دور الأداة التشخيصية الخاصة بشركة بي دبليو سي. فقد تم تصميمها من أجل وضمان مواكبة الشركات العائلية للتغييرات المستقبلية بغض النظر عن طبيعتها. الشركات العائلية، إذ يمكننا تقييم مدى التعرض للمخاطر وتحديد الفرص لتحسين العمليات. ■

صباح التركي
twitter: @sabah_alturki

الدرهم والدينار ومستقبل الدول!

منذ قرون سحيقة قبل الميلاد، اهتم الإنسان بإنشاء "نظام عملي" يهدف لإدارة الحياة العامة في جانبها المتعلق بالمعيشة والتجارة، مكونات هذا النظام ومسماه تغيرت مع تقدم الزمن عطفًا على طبيعة الحياة ومدى تعقيدها حتى وصلنا إلى ما نطلق عليه حاليًا بالنظام الاقتصادي والمالي، القاسم المشترك لهذه الأنظمة هو اعتمادها على "وسيط" متفق عليه بوقتها يمثل "معيارًا للقيمة" يتم من خلاله تقييم الأشياء -سلعًا أو ممتلكات أو خدمات-.

بدأت العملية بمقايضة شيء مع مختلف أو شيء مقابل عمل (مقايضة سلعة بأخرى أو مقابل جهد)، ومع زيادة تطور الآليات والعلوم والتركيز على التعدين أنصب الاهتمام نحو المعادن النفيسة المكتشفة بوقتها كالذهب والفضة، ولما لهما من ميزات فريدة كالندرة وسهولة التقسيم الوزني والنقل إضافة إلى الثقة والاستقرار موازنة بالسلع الأخرى.

ومثّل امتلاكهم رمز للقوة والسلطة، واقترن ذكرهما في الشرائع السماوية كأثمان وأدوات للمعاملات وللزينة، فقد استخدما لقرون عديدة كعملات نقدية ومخزن للقيمة.

وتاريخيًا في مصر القديمة (3000) ق.م، استخدم الذهب كوحدة حسابية، وفي القرن (7) ق.م، في عهد الملك كرويسوس ملك ليديا (تركيا) تم سك أول عملات ذهبية وفضية بطريقة رسمية، وفي اليونان القديمة كانت الدراخما الفضية العملة الرئيسة، وفي الإمبراطورية الرومانية سكّت الدنانير الذهبية والسسترتيوس الفضي، وفي العصور الوسطى تراجع استخدام العملات قليلاً مع انتشار المقايضة، ثم عادت بقوة مع سك الفلورين في فلورنسا والدوقية في البندقية وكلاهما من الذهب عيار 24 قيراطًا.

وفي الجزيرة العربية قبل الإسلام وفي صدره استخدم الدينار البيزنطي "ذهب" والدرهم الساساني "فضة"، وفي عهد الخليفة عبدالملك بن مروان سكّت أول عملة إسلامية خالصة الدينار الذهبي والدرهم الفضي وبعدها أصبحت العملات الإسلامية تتداول بشكل عالمي.

أما في العصر الحديث فقد استخدم الذهب والفضة كأساس للأنظمة النقدية (معيار الذهب)، قبل أن تحل العملات الورقية محلها تدريجيًا، حيث تم إلغاء اتفاقية بريتون وودز عام 1971م والتي كان بموجبها الدولار الأمريكي مرتبطًا بالذهب (أونصة الذهب قيمت بـ 35 دولارًا) مما أنهى نظام أسعار الصرف الثابتة للعملات مقابل الدولار! وأصبح الأخير بعدها "كورقة" يمثل معيارًا للقيمة ووسيطًا لصرف العملات حول العالم دون أي غطاء ملموس سوى "القوة" التي تتعهد ببقائه مهيمنًا رغم تأكل قيمته الشرائية -بصورة مخيفة-!

المفارقة رغم فك ارتباط الدولار بالذهب إلا أن الأخير ما زال يمثل للعالم مخزنًا للقيمة عالي الأهمية وأداة استثمارية ويُعد من أهم احتياطيات البنوك المركزية (الاحتياطي الأمريكي يتصدر العالم بمخزونه من الذهب (8133.5) طنًا، هذا المعلن والمخفي أعظم).

بل إن حروبًا قد شنت ضد بلدان تحت مسميات مختلفة إلا أن من أوائل ما يتم وضع اليد عليه في تلك البلدان هو مخزونها الذهبي (ومناجمها)!، وتمت محاربة دول بطريقة غير مباشرة بالعمد إلى تخفيض سعر الذهب في السوق للتأثير في قيمة مخزونها منه! وبطريقة مباشرة حينما لوحت أحدها باستخدام الذهب كعملة تداول.

حينما تُقبل موجة التصحيح الاقتصادي في العالم أو مرحلة التحول المالي المُخطط، سيظهر وقتها أهمية الرجوع إلى المعايير الأصيلة لتحديد القيمة في الدورة القادمة.

وقفات:

- النقد الورقي انخفضت قيمته الشرائية أضعاف على خلاف الذهب.
- الدول الحصيفة تُزيد مخزونها من الذهب بطريقة استراتيجية وسرية (شراء واستثمار في المناجم) ولا تنطلي عليها ألاعيب السوق وأسعاره.
- بورصات عديدة للذهب يتم المضاربة فيها على السعر لا على الذهب نفسه!

"الخاص" يقود التوظيف!

الاقتصاد: هيئة التحرير

حققت المملكة إنجازًا مهمًا في مسيرة تحولها المستمر في سوق العمل، حيث استقطب القطاع الخاص نحو 2.4 مليون مواطن بنهاية عام 2024م، وهو أعلى رقم مسجل على الإطلاق، بزيادة 17% مقارنةً بعام 2023م، وارتفعت أجور المواطنين فيه بنسبة 45%، وفقًا لوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.

كما شهد توظيف المواطنين في القطاع الخاص زيادةً ملحوظة في الربع الأول من عام 2025م، حيث تم توظيف 143 ألف مواطن ومواطنة بزيادة قدرها 93%، مقارنةً بالفترة نفسها من العام الماضي، وفقًا لصندوق تنمية الموارد البشرية (هدف)، استفاد 1.2 مليون مواطن من خدمات التدريب والتمكين والتوجيه المهني، بزيادة قدرها 4% على أساس سنوي، فضلاً عن استفادة 98 ألف منشأة في القطاع الخاص من خدمات الصندوق (93% منها خاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر)، بزيادة قدرها 37% مقارنةً بالفترة المماثلة من العام 2024م.

وأكد المدير العام لصندوق تنمية الموارد البشرية، "تركي الجعويني"، على الشراكة الوثيقة بين الصندوق وكافة الجهات المعنية في القطاعين العام والخاص، بهدف خلق فرص عمل للمواطنين السعوديين، مشيرًا إلى أن التحولات المستمرة داخل الصندوق، مدفوعةً بالتزام الحكومة بالاستثمار في رأس المال البشري.

يأتي ذلك في ظل تحسن ملحوظ لمؤشرات التوظيف في المملكة، فقد انخفض معدل البطالة الإجمالي، إلى مستوى قياسي بلغ 2.8% في الربع الأول من عام 2025م، بانخفاض قدره 0.7 نقطة مئوية عن الربع السابق، وفقًا للهيئة العامة للإحصاء.

سياسات حكومية داعمة

وتشهد المملكة تحولاً حقيقيًا في سوق العمل، وتوفير فرص عمل لائقة ومستدامة في مختلف القطاعات، فالمبادرات الحكومية، مثل برنامج "توطين" ومبادرة "نطاقات"، تلعب دورًا محوريًا في تشكيل هذا المشهد المتنامي، حيث شجعت هذه السياسات أصحاب العمل في القطاع الخاص على توظيف مزيد من المواطنين، مما أدى إلى انخفاض كبير في معدلات البطالة.

فضلاً عن تعزيز مشاركة المرأة في القوى العاملة، الذي أسهم بدوره في خلق سوق عمل أكثر شمولاً، في حين أدى التركيز الاستراتيجي على تطوير اقتصاد قائم على المعرفة، إلى زيادة الاستثمارات في برامج التعليم والتدريب المهني، حيث تُزود هذه المبادرات القوى العاملة السعودية بالمهارات اللازمة للنجاح في قطاعات مثل التصنيع المتقدم والرعاية الصحية والخدمات المالية، مما يُسرّع نمو فرص العمل.

أ. تركي الجعويني

"القطاع الخاص يستوعب 2.4 مليون مواطن بمعدل نمو 17% وتراجع ملحوظ في معدل البطالة."

مركز أعمال عالمي

وقال الشريك الإداري لمنطقة الشرق الأوسط في شركة "ريد سميث" العالمية للاستشارات والخدمات، "ساشين كيرور"، إن "أي شخص يدرس رؤية 2030 أو يزور المدن المهمة في المملكة، سيكون على درايةٍ تامة بمشاريع بناء المساكن وشبكات السكك الحديدية والطرق واسعة النطاق، والمطارات الجديدة، والبنية التحتية للأحداث الرياضية الكُبرى، ومنشآت الإنتاج الصناعي"، مشيرًا إلى أن قطاع الإنشاءات المرتبط بالسياحة شهد طفرةً كبيرةً خلال السنوات الماضية، حيث وظفت الفنادق والمنتجعات الجديدة مزيدًا من المواطنين، مضيفًا بقوله: "لا شك أن أي شخص زار فنادق المملكة مؤخرًا قد لاحظ عدد الموظفين السعوديين"، وأن السياحة تُعد من أسرع القطاعات نموًا ومرونة في الطلب على الوظائف، فمن مبادرات السياحة الدينية في مكة المكرمة والمدينة المنورة إلى المشاريع الترفيهية، مثل: مشروع البحر الأحمر، يُسهم توسع القطاع في خلق آلاف الوظائف للمواطنين، مشيرًا إلى أن من أكبر المكاسب التي حققتها المملكة نجاح مبادرة المقرات الإقليمية، التي استقطبت أكثر من 540 شركة متعددة الجنسيات لتأسيس فروع لها في المملكة، في إطار الجهود المتواصلة لتحويل المملكة إلى مركز أعمال مزدهر، يزخر بالأفكار والفرص الجديدة، لافتًا إلى أن هذه الإنجازات تعطي زخمًا لقيام الشركات بتوظيف المواطنين السعوديين، بما يتماشى مع مكانة المملكة كمركز أعمال نامٍ.

وأوضح أن سعي المملكة لجذب الاستثمارات الأجنبية، لا يقتصر على خلق فرص عمل فحسب، بل يعزز أيضًا نقل المعرفة وتنمية المهارات بين القوى العاملة المحلية، فمع جلب الشركات متعددة الجنسيات لأفضل الممارسات والخبرات العالمية، يكتسب المواطنون خبرة قيمة في العمليات التجارية الدولية، مما يضعهم في مكانة تنافسية في سوق العمل.

ساشين كيرور

أ. سليمان الخالدي

أهم القطاعات الاقتصادية

وأشار الخبير الاقتصادي ومحلل الأسواق المالية وعضو جمعية الاقتصاد السعودية، "سليمان الخالدي"، إلى أن التحول الرقمي والتقنيات الحديثة، من أهم القطاعات التي نجحت في خلق فرص عمل جديدة

أ. علي العيد

مارك بول

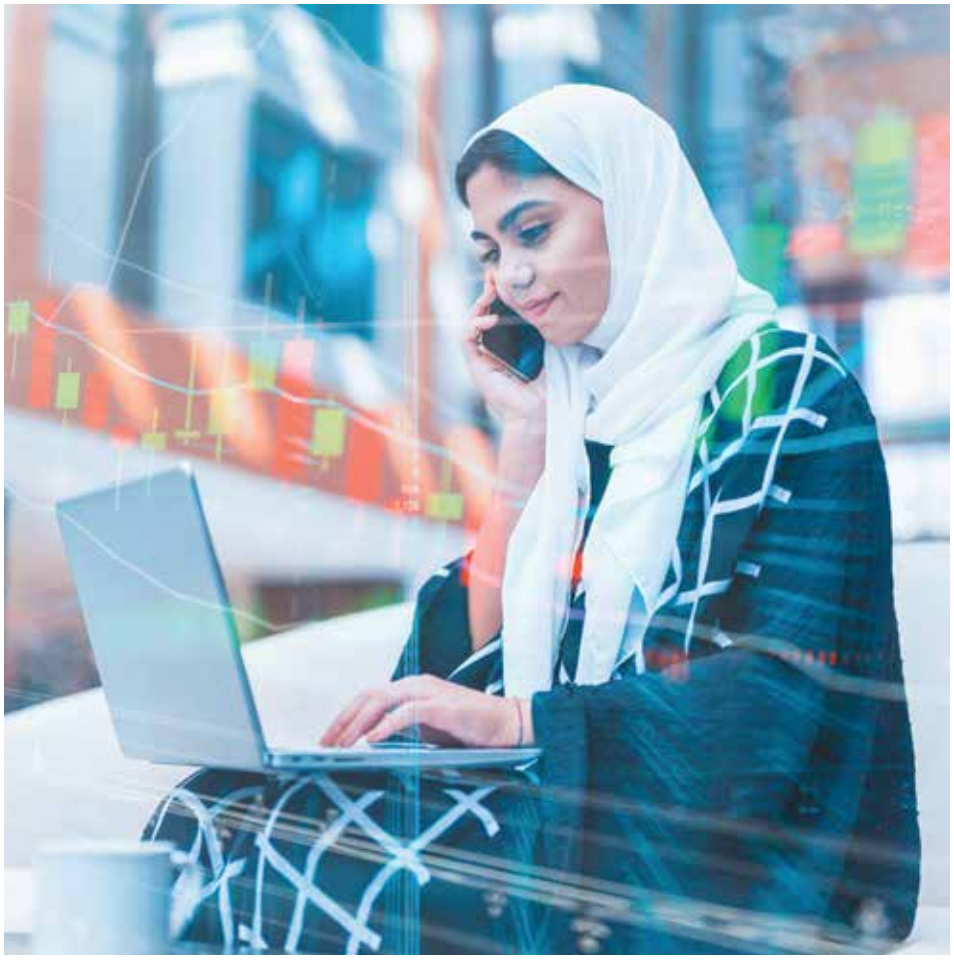

للمواطنين، وأضاف أن القطاعات التي شهدت أكبر انخفاض في معدلات البطالة، تشمل السياحة، والترفيه، وتجارة الجملة والتجزئة، وإصلاح المركبات، مؤكدًا أهمية قطاعات رئيسية أخرى، تتمثل في التشييد والبناء، والصناعات التحويلية، والخدمات الإدارية، مشددًا على أن خطط المملكة واستراتيجياتها أسهمت أيضًا في تطوير الصناعات المحلية وإنشاء مصانع متنوعة، بما في ذلك مصانع السيارات، وتطوير البنية التحتية عالية المستوى، إذ تعمل المملكة على إنتاج 300 سيارة كهربائية سنويًا تحت العلامة التجارية "لوسيد".

وأشار الخالدي، إلى أن برامج التوطين في مختلف القطاعات لعبت دورًا بارزًا في خفض البطالة بشكلٍ كبير، من خلال استهداف فرص العمل للمواطنين وتحفيز قطاع الأعمال، بالإضافة إلى ذلك، ساهمت الشركات في توظيف المواطنين.

وذكر مستشار الموارد البشرية، "علي العيد"، أن المملكة قد رسخت مكانتها كدولة رائدة إقليميًا وعالميًا في تطوير سوق العمل، بفضل إصلاحاتها الاقتصادية الطموحة، وأشار إلى أن سوق العمل شهدت تحولات كبيرة في السنوات الأخيرة، مدفوعة بزيادة الاستثمار الأجنبي، وتطوير المدن الاقتصادية، والسياسات الضريبية الجديدة، مثل ضريبة القيمة المضافة، مما عزز الاقتصاد المحلي، مبينًا أن تسارع التحول الرقمي أتاح فرص عمل جديدة في مجالات الذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني، وتحليل البيانات، لافتًا إلى أن هذا التحول يؤكد الحاجة المستمرة إلى زيادة الاستثمار في الكفاءات المحلية لمواكبة متطلبات سوق العمل المتطورة.

وأكد أهمية التعليم والتدريب المهني في سد فجوة المهارات، وجعل سوق العمل أكثر جاذبية، وتعزيز كفاءة القوى العاملة، مشددًا على أهمية بناء ثقافة عمل قوية تُولي الأولوية للمصالح المشتركة، والتطوير المهني، والاستقرار الوظيفي، بمثابة مفتاح نجاح توطين القوى العاملة، وأن القطاع الخاص يلعب دورًا حاسمًا في هذا المسعى، مشيرًا إلى أن تحسين الرواتب والمزايا أمرًا أساسيًا لتعزيز جاذبية سوق العمل، إلى جانب توفير مسارات واضحة للتقدم المهني وخيارات عمل مرنة تُشجع على الابتكار.

طفرة التوظيف

وذكر المدير الإقليمي لشركة "هايز" البريطانية المتخصصة في أبحاث التوظيف والموارد البشرية، "مارك بول"، أن سوق التوظيف يشهد في جميع أنحاء المملكة ازدهارًا ملحوظًا، مشيرًا إلى أن شركته قامت بإجراء استطلاع رأي حول اتجاهات التوظيف في المملكة عام 2025م، وأفاد 79% من أصحاب العمل أنهم سيوظفون موظفين بشكلٍ دائم، وأشار الاستطلاع، إلى أن جميع القطاعات غير النفطية تواصل موجة التوظيف، مع تركيزها على تحقيق أهدافها المتمثلة في زيادة عدد المواطنين في القطاع الخاص، وقد أدى هذا، وفقًا لمستشاري التوظيف، إلى زيادات كبيرة في رواتب ومزايا الكفاءات.

وأضاف أن 51% من المهنيين في المملكة حصلوا على زيادة في رواتبهم عام 2024م، بينما أعرب 81% عن تفاؤلهم بزيادة

رواتبهم هذا العام، وقال "بول": "لا تزال جهود التوظيف المتعلقة بحصص التوطين تُمثل أولوية قصوى لمعظم الشركات، حيث أفاد 91% من أصحاب العمل أنهم يوظفون حاليًا مواطنين سعوديين"، بالإضافة إلى ذلك، أفاد 87% أنهم يخططون لزيادة عدد الموظفين السعوديين خلال عام 2025م.

وأوضح الاستطلاع، أن أصحاب العمل يبحثون عن أفراد ذوي خبرة، يتمتعون بالمهارات الشخصية والتقنية ذات الصلة، وتشير الشركات إلى تنوع النمو الاقتصادي الذي تشهده المملكة، وذكر مسؤول في إحدى شركات الإنشاءات: "بالنظر إلى مؤشرات مديري المشتريات الشهرية، تتحدث الشركات عن الحاجة إلى مواصلة التوظيف لتلبية الطلب"، كما يشهد قطاع الطيران ارتفاعًا ملحوظًا في التوظيف، فمع شركة طيران الرياض الجديدة وبرامج التوسع التي تنفذها شركات الطيران الحالية، يعج قطاع الطيران بفرص عمل جديدة، وينطبق الأمر نفسه على قطاع الفنادق.

وأضاف الاستطلاع: "بشكلٍ عام، تخطط 90% من المؤسسات الخاصة لمزيد من الوظائف، حيث تعتزم 79% منها توظيف موظفين على أساس دائم، و23% على أساس عقد أو عمل حر أو مؤقت، وتابع "بول" بقوله: "بكل المقاييس، تشير هذه الأرقام إلى استمرار طفرة التوظيف في المملكة".

وحول مستقبل الوظائف في المملكة، رأت المديرة الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في المعهد الأمريكي لإدارة المشاريع، "غريس نجار" أن التطورات الاقتصادية "راسخة"، ومع استكمال البلاد لمشاريعها العملاقة خلال السنوات القادمة، ستواصل الحكومة استثماراتها الضخمة في مشاريع البنية التحتية العملاقة في مجالات النقل والسياحة، مما سيسهم بدوره في خلق فرص عمل جديدة، وأضافت بقولها إن المملكة ستواصل التركيز أيضًا في توسيع نطاق تقنية الجيل الخامس، وتطوير خدمات تكنولوجيا المعلومات، والارتقاء بالذكاء الاصطناعي، مشيرةً إلى بعض القطاعات التي ستشهد طلبًا كبيرًا على وظائف إدارة المشاريع، والتي تتضمن التصنيع والبناء، والتمويل والتأمين، والمعلومات والنشر، والإدارة والخدمات المهنية، وذلك على مدار السنوات العشرة القادمة، لافتةً إلى أنه في حين أن بعض الصناعات مهيأة لزيادة كبيرة في الوظائف المرتبطة بالمشاريع، فمن المرجح أن يكون معدل النمو في قطاعي النفط والغاز أقل قليلاً. ■

غريس نجار

"37% زيادة في منشآت القطاع الخاص واستفادة 1.2 مليون مواطن من خدمات صندوق "هدف".

"نجاح مبادرة المقرات الإقليمية أسهم في تحويل المملكة إلى مركز أعمال عالمي وتوفير آلاف فرص العمل.

أمير الشرقية يرعى منتدى "القطيف الاستثماري" تعزيزًا للتنمية وجذبًا للاستثمارات

يرعى صاحب السمو الملكي، الأمير سعود بن نايف بن عبدالعزيز آل سعود، أمير المنطقة الشرقية، منتدى "القطيف الاستثماري 2025م" شهر أكتوبر القادم، في قاعة قصر النخيل بمدينة سيهات، وذلك بمشاركة نخبة من المسؤولين والمختصين والمستثمرين من مختلف القطاعات.

وثمّن رئيس مجلس إدارة غرفة الشرقية، الأستاذ بدر بن سليمان الرزيزاء، رعاية سمو أمير المنطقة الشرقية، مؤكدًا أن هذه الرعاية الكريمة تجسّد الحرص على دعم مسيرة التنمية الاقتصادية في مختلف مدن ومحافظات المنطقة. وأوضح أن المنتدى يمثل منصة استراتيجية لتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ودفع عجلة الاستثمار في محافظة القطيف.

وأشار الرزيزاء إلى أن محافظة القطيف تُعد من المناطق الاقتصادية الواعدة، لما تمتلكه من موقع جغرافي مميز يتوسط أهم مدن المنطقة كـ الدمام، الجبيل، رأس تنورة، ورأس الخير، بالإضافة إلى امتلاكها خارطة استثمارية متنوّعة في قطاعات مثل التجارة، الصناعة، الخدمات، اللوجستيات، والزراعة، ما يجعلها بيئة خصبة وجاذبة للمستثمرين.

وأوضح أن منتدى هذا العام يأتي استكمالاً للنجاحات التي حققتها النسخ السابقة، ويهدف إلى استعراض أبرز الفرص الاستثمارية المتاحة، وتوسيع دائرة التعاون مع الجهات الحكومية المعنية، وزيادة مساهمة القطاع الخاص في التنمية، إلى جانب تسليط الضوء على برامج التمويل المتاحة، والارتقاء بجودة الاستثمار في المحافظة.

وأضاف أن المنتدى سيشهد مشاركة عدد من المتحدثين المختصين، وسيُناقش موضوعات جديدة تواكب مستجدات التنمية الاقتصادية في المملكة، خصوصًا في ظل رؤية 2030 التي تضع الاستثمار والتنمية المستدامة في مقدمة أولوياتها.

ومن جانبه، أكد رئيس مجلس أعمال غرفة

أ. بدر بن سليمان الرزيزاء

أ. حسين بن أحمد المقرن

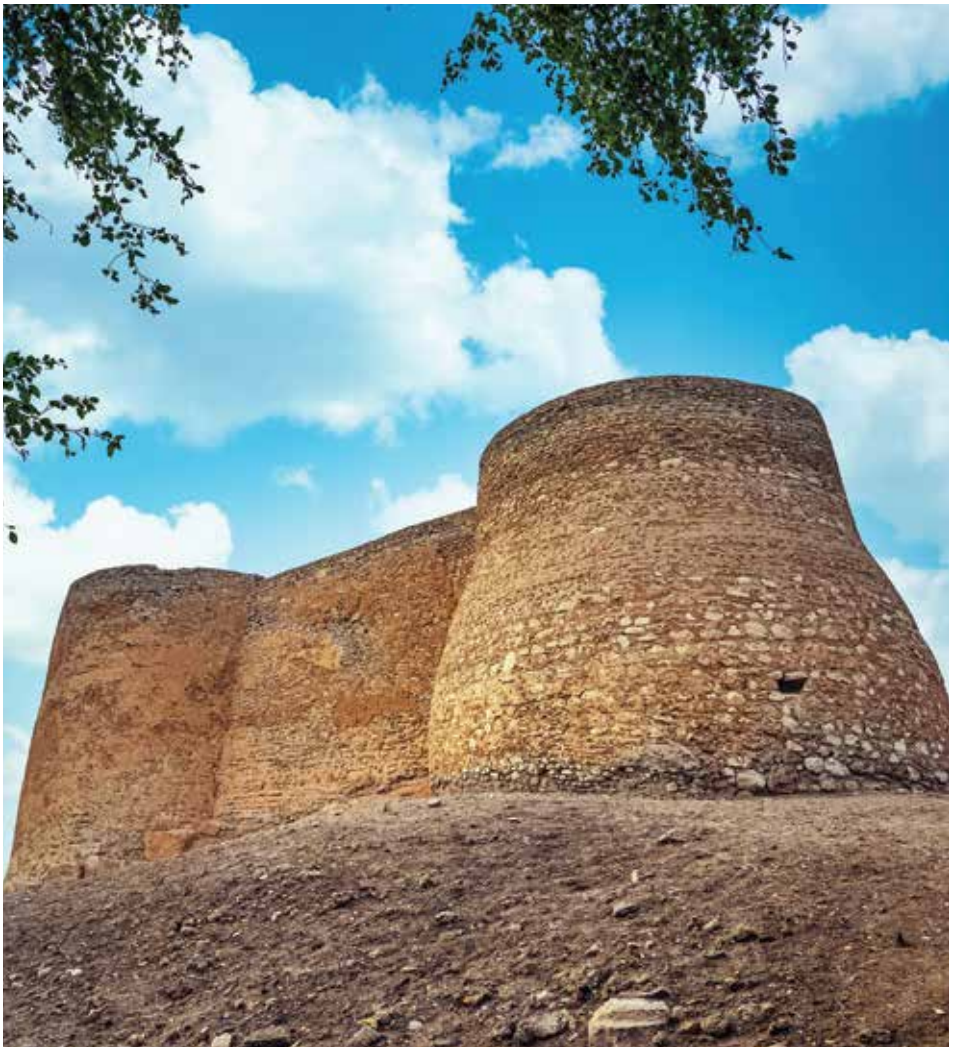

الشرقية بمحافظة القطيف، حسين المقرن، أن القطيف تتمتع بمقومات استثمارية متميزة، أبرزها موقعها الجغرافي الرابط بين الدمام والجبيل الصناعية، إضافة إلى إطلالتها المباشرة على الخليج العربي، مما يمنحها فرصًا واعدة في قطاعات مثل التجارة، اللوجستيات، الصناعة، والسياحة البحرية.

وأشار المقرن إلى أن المنتدى سيتناول أيضًا أبرز التحديات التي تواجه الاستثمار في المحافظة، وسيناقش حلولاً عملية لدعم المستثمرين وتطوير بيئة الأعمال، إلى جانب استعراض عدد من التجارب والمشروعات الناجحة.

واختتم حديثه بالتأكيد على أن محافظة القطيف، بدعم الجهات الحكومية، أصبحت وجهة مفضلة للمستثمرين الراغبين في الاستفادة من الفرص المتنوعة، لا سيما في قطاعات السياحة، الزراعة، والصناعات التحويلية، فضلاً عن كونها مركزًا ثقافيًا وتاريخيًا، يعزز مكانتها كوجهة استثمارية وسياحية متكاملة.

أمير الشرقية يرعى معرض الحرف والأعمال اليدوية 2025م

يرعى صاحب السمو الملكي، الأمير سعود بن نايف بن عبدالعزيز آل سعود، أمير المنطقة الشرقية، معرض الحرف والأعمال اليدوية 2025م، الذي تُطلقه غرفة الشرقية مُمثلة بمركز المسؤولية الاجتماعية خلال الفترة من 8-11 أكتوبر القادم بمركز معارض الظهران الدولية.

ومن جهته ثمّن رئيس مجلس إدارة غرفة الشرقية، بدر بن سليمان الرزيزاء، رعاية سمو أمير الشرقية، على رعايته الكريمة للمعرض مؤكدًا بأن الرعاية تعكس الدعم المستمر لأنشطة وبرامج الغرفة ما يمكّنها من مواصلة العمل في دعم قطاع الأعمال في المنطقة، والمُساهمات المُجتمعية التي تُقدمها الغرفة، من خلال تبني وصقل وتطوير قطاع العمل الحرفي والأسرة المُنتجة.

وأوضح الرزيزاء بأن المعرض في نسخته الثامنة، يأتي مواكبًا لإعلان عام 2025م عامًا للحرف اليدوية، ليجسد التزام الغرفة بمواصلة جهودها في دعم هذا القطاع الحيوي، في ظل ما يحتله قطاع الحرف والأعمال اليدوية، والذي يُعد اليوم أحد الركائز الاقتصادية والاجتماعية المهمة، وعنصرًا أساسيًا ضمن مستهدفات رؤية 2030، التي تسعى إلى تطوير هذا القطاع وتحويله إلى منظومة أكثر تنظيمًا تُسهم بفاعلية في دعم الاقتصاد الوطني، وتعزيز الهوية الثقافية للمملكة.

وأكد الرزيزاء أن المعرض يهدف إلى تطوير مهارات الحرفيين والفنانين التشكيليين الإبداعية والمهنية والإدارية، بما يضمن رفع جودة منتجاتهم وتمكينهم من عرضها وتسويقها من خلال قنوات منظمة تسهم في توفير دخل مستدام، وتشجعهم على خوض تجربة ريادة الأعمال بثقة.

وأشار الرزيزاء إلى أنه انطلاقًا من دور غرفة الشرقية التنموي وتحقيقًا لأهدافها من خلال تعظيم أثر المساهمة المجتمعية لقطاع الأعمال، وتعظيم أداء ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والناشئة من خلال أصحاب الحرف والأعمال اليدوية والأسر المنتجة، عن طريق البرامج التوعوية وورش العمل وتقديم المبادرات النوعية لخدمة هذا القطاع التنموي، وضمن خطة الغرفة الهادفة إلى مواصلة جهودها الرامية إلى جعل أصحاب هذه الحرف رقمًا فاعلا ضمن اقتصاديات المملكة بوجه عام، والمنطقة الشرقية على وجه خاص. ■

أمير الشرقية ونائبه ينوهان بفوز الغرفة بجائزة الملك عبدالعزيز للجودة

استقبل صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن نايف بن عبدالعزيز آل سعود، أمير المنطقة الشرقية، والأمير سعود بن بندر بن عبدالعزيز، نائب أمير المنطقة الشرقية، يوم 26 يونيو 2025م، رئيس مجلس إدارة غرفة الشرقية بدر بن سليمان الرزيزاء، يرافقه أعضاء مجلس الإدارة، وذلك بمناسبة فوز الغرفة بجائزة الملك عبدالعزيز للجودة.

وقدّم رئيسُ مجلس إدارة غرفة الشرقية لسموّه تقريرًا عن منجزات الغرفة، والجهود المبذولة في تطوير بيئة الأعمال وتعزيز التنافسية في القطاع الخاص، إضافة إلى فوز الغرفة بجائزة الملك عبدالعزيز للجودة في دورتها السابعة، بما يعكس التزامها بتطبيق أفضل الممارسات المؤسسية ورفع كفاءة الخدمات المقدَّمة لرجال وسيدات الأعمال في المنطقة.

وأكّد أن هذا الإنجاز يأتي امتدادًا للدعم الذي تحظى به الغرفة من القيادة الرشيدة -أيدها الله- ومن سموِّ أمير المنطقة الشرقية وسموِّ نائبه، مشيرًا إلى أن الغرفة ماضية في تنفيذ مبادرات نوعية تسهم في تمكين القطاع الخاص وتعزيز مكانة المنطقة اقتصاديًّا ضمن مستهدفات رؤية المملكة 2030. ■

أمير الشرقية يرعى توقيع مذكرة تفاهم بين "الغطاء النباتي" وغرفة الشرقية

رعى صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن نايف بن عبدالعزيز آل سعود، أمير المنطقة الشرقية، يوم 17 أغسطس 2025م توقيع مذكرة تفاهم بين فرع المركز الوطني لتنمية الغطاء النباتي ومكافحة التصحر في المنطقة الشرقية، وغرفة الشرقية، وذلك ضمن جهود مشتركة لتعزيز الاستدامة البيئية ودعم المبادرات الوطنية في مجال الغطاء النباتي ومكافحة التصحر.

وتهدف المذكرة إلى تعزيز التعاون والتنسيق بين الجهتين في مجالات التوعية، والتدريب، وتنفيذ المبادرات والمشاريع البيئية، إضافة إلى تفعيل دور القطاع الخاص في دعم برامج التنمية البيئية في المنطقة.

وأكد سمو أمير المنطقة الشرقية خلال المناسبة أهمية التكامل بين القطاعين الحكومي والخاص لتحقيق أهداف رؤية المملكة 2030 لا سيما في ما يتعلق بحماية البيئة وتنمية الموارد الطبيعية، مشيرًا إلى أن المحافظة على الغطاء النباتي يُعد عنصرًا أساسيًا في تحقيق الاستدامة البيئية.

من جانبه، أعرب رئيس غرفة الشرقية، الأستاذ بدر بن سليمان الرزيزاء، عن شكره وتقديره لسمو الأمير على رعايته ودعمه الدائم لمبادرات الغرفة، مؤكدًا أن هذه الشراكة تمثل خطوة مهمة نحو بناء بيئة خضراء ومستدامة في المنطقة الشرقية.

وفد تجاري تايلندي يبحث آفاق الاستثمار المتبادل

زار غرفة الشرقية يوم 6 يوليو 2025م وفد تجاري تايلندي، يرأسه السيد "دام بونتام"، سفير مملكة تايلند لدى المملكة، لبحث أوجه التعاون وفرص الاستثمار في قطاعات عدة؛ حيث التقى الوفد رئيس مجلس إدارة غرفة الشرقية، بدر بن سليمان الرزيزاء، وعُقد اللقاء بحضور عدد من ممثلي الشركات التايلندية المتخصصة في قطاعات استراتيجية متنوعة تشمل: البتروكيماويات، البناء والمقاولات، قطع غيار السيارات، حلول سلسلة الإمداد، المواد الغذائية والتجميلية، تنظيم الفعاليات والمؤتمرات، حلول التعبئة والتغليف، التصدير والاستيراد، التعليم، والتبادل الثقافي.

وجاء هذا اللقاء في إطار حرص غرفة الشرقية على تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية بين المملكة وتايلند، وفتح آفاق جديدة للتعاون المشترك بين أصحاب الأعمال في كلا البلدين، خاصة في ظل الاهتمام المتزايد بتنمية الشراكات الدولية وتوسيع شبكة العلاقات الاقتصادية.

... وآخر من جورجيا يبحث فرص التعاون وتنسيق الزيارات

كما التقى رئيس مجلس إدارة غرفة الشرقية، بدر بن سليمان الرزيزاء، بسعادة السفير، نيكولوز ريفازيشفيلي، سفير دولة جورجيا لدى المملكة، يوم 13 يوليو 2025م، وخلال اللقاء، بحث الجانبان سبل التعاون الاقتصادي وفرص التعاون وتنسيق زيارات الوفود؛ وناقش الجانبين أهمية العلاقة التجارية بين جورجيا والمملكة وأهمية المنطقة الشرقية اقتصاديًا، وفرص التعاون وتنسيق زيارات الوفود ومعارض الكتالوجات الاقتصادية للمنطقة الشرقية، وأبرز المناطق الاستثمارية في المنطقة الشرقية.

قطاع الأعمال يجتمع لدعم جهود الغطاء النباتي

استضافت غرفة الشرقية ممثلة بلجنة البيئة، بالتعاون مع فرع المركز الوطني لتنمية الغطاء النباتي ومكافحة التصحر بالمنطقة الشرقية، ورشة عمل متخصصة بعنوان "دور القطاع الخاص في البرنامج الوطني للتشجير"، وذلك بمقر الغرفة الرئيس يوم 30 يونيو 2025م، بحضور أكثر من 100 مشارك من ممثلي شركات القطاع الخاص وخبراء البيئة والاستدامة والمهتمين بالشأن البيئي.

وجاءت الورشة في إطار الجهود المشتركة لتعزيز الاستدامة البيئية، ورفع مستوى الوعي البيئي، إلى جانب دعم مستهدفات مبادرة السعودية الخضراء، من خلال تمكين القطاع الخاص من أداء دور فعّال في مشاريع التشجير وحماية البيئة.

وشهدت الورشة استعراضًا لمجموعة من المبادرات الوطنية التي يتبناها البرنامج الوطني للتشجير، والتي تهدف إلى تنمية الغطاء النباتي في مختلف مناطق المملكة، إضافة إلى مناقشة فرص التعاون بين القطاعات الحكومية والخاصة وغير الربحية لتوسيع نطاق المشاركة في مشاريع التشجير.

كما استعرضت مؤسسة تنمية الغطاء النباتي (مروج) تجاربها في تنفيذ عدد من المبادرات النوعية بالتعاون مع شركاء من القطاع الخاص، مؤكدةً أهمية تعزيز الشراكات لتحقيق بيئة مزدهرة ومستدامة.

وأدار الورشة نائب رئيس لجنة البيئة بغرفة الشرقية، هشام بن علي الجبر، حيث شدد المشاركون خلالها على أهمية تنسيق الجهود بين الجهات المختلفة، وتسريع وتيرة العمل البيئي، وتشجيع الابتكار والاستثمار في التقنيات الخضراء، بما يساهم في تحقيق أهداف رؤية 2030 في مجال الاستدامة البيئية.

ويُعد البرنامج الوطني للتشجير أحد البرامج الأساسية المنبثقة عن مبادرة السعودية الخضراء، ويهدف إلى تنمية الغطاء النباتي في جميع مناطق المملكة عبر تشجيع التعاون بين مختلف القطاعات. ■

من الفكرة إلى النجاح..
خطوات ريادية لتعزيز صناعة الفعاليات

نظَّمت غرفة الشرقية، ممثلة بـ "حاضنة ريادة الأعمال"، لقاءً تثقيفيًا تحت عنوان "الإبداع في صناعة الفعاليات"، قدّمته المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة "24 إيفنت"، أروى إبراهيم الخيال، وذلك يوم 25 يونيو 2025م، بمقر الحاضنة في برج غرفة الشرقية.

وشهد اللقاء حضور عدد من روّاد الأعمال والمهتمين بمجال الفعاليات والترفيه، حيث تم استعراض مجموعة من المحاور المتعلقة بريادة الأعمال في قطاع تنظيم الفعاليات، مع التركيز على مفاتيح النجاح، وأدوات الإبداع، وأساليب التخطيط والتنفيذ الفعّال.

وتناولت الخيال خلال اللقاء أبرز أدوات النجاح في صناعة الفعاليات، مؤكدة أن التميز يبدأ من الفكرة، مرورًا باختيار اسم جذاب وهوية بصرية احترافية، كونها عوامل رئيسية في استقطاب الرعاة والداعمين، إلى جانب فاعلية الترويج للتذاكر وجذب الجمهور، وهي جميعها عناصر حاسمة لنجاح أي فعالية.

كما استعرضت مراحل العمل الأساسية التي تمر بها الفعالية، بدءًا من بناء المحتوى وتصميم الفكرة، ثم التخطيط والتنفيذ، ووصولاً إلى إعداد خطة تسويقية متكاملة.

وأشارت إلى أهمية التخطيط المسبق والاستراتيجي، وأوضحت أن اتباع هذه الخطوات يسهم في ضمان نجاح الفعاليات ورفع جودتها. ■

شباب الأعمال يواصلون جولات الفرص الاستثمارية بزيارة البحرين

استقبل سعادة سفير خادم الحرمين الشريفين لدى مملكة البحرين، الأستاذ نايف بن بندر السديري، يوم 2 يوليو 2025م، وفد مجلس شباب أعمال الشرقية بغرفة الشرقية، الذي يزور البحرين ضمن برنامج الزيارات الخارجية للمجلس، بهدف بحث الفرص الاستثمارية مع قطاع الأعمال في المملكة، والتعرّف على الجهات الداعمة لريادة الأعمال، وتعزيز سبل التعاون من خلال اللقاءات والزيارات الميدانية التي جرت لعدد من المؤسسات البحرينية.

وأكد رئيس المجلس، عبدالرحمن بن عبدالمحسن العفالق، أن هذه الزيارة تأتي ضمن خطة عمل المجلس للعام الجاري، وتهدف إلى الاطلاع على الإمكانات الاقتصادية والفرص الاستثمارية المتاحة أمام رواد الأعمال السعوديين لتعزيز شراكاتهم مع نظرائهم في البحرين، وتعزيز أوجه التعاون الاقتصادي بين البلدين. وأضاف أن حجم التبادل التجاري بين المملكة والبحرين بلغ حوالي 48.4 مليار ريال خلال عام 2024م.

والتقى الوفد رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة البحرين، سمير بن عبدالله ناس، وعددًا من أعضاء مجلس الإدارة والقيادات، حيث تم بحث سبل تشجيع المشاريع المشتركة وتعزيز التعاون بين الغرفتين وفرص الشراكة بين رواد الأعمال في البلدين لإقامة مشاريع مشتركة.

كما زار الوفد مدير السجل التجاري بوزارة الصناعة والتجارة البحرينية، بدر بن فريد السعد، حيث استعرض معه دور مركز المستثمر السعودي في مرفأ البحرين المالي، وأوجه الدعم والتسهيلات المقدمة لرواد ورائدات الأعمال. كما اطلع الوفد على جهود جمعية البحرين لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "الحاضنات"، وتعرّف على صندوق العمل "تمكين" التابع لغرفة تجارة وصناعة البحرين ودوره في دعم وتمكين الشباب في أداء أعمالهم.

وأشار العفالق إلى أن الزيارة تأتي في إطار تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية بين رواد الأعمال السعوديين والبحرينيين، انسجامًا مع رؤية السعودية 2030 ورؤية البحرين الاقتصادية 2030م وتهدف إلى فتح آفاق جديدة للمستثمرين الشباب، وتسليط الضوء على المبادرات والمحفزات الاستثمارية التي تعتمدها المملكة لجذب الاستثمارات الأجنبية. وأضاف أن الزيارة تعكس تطلعات القيادة في البلدين لتعزيز التعاون الاقتصادي المشترك.

وأكد العفالق على الدور الفاعل لمجلس الأعمال السعودي البحريني في دعم العلاقات الاقتصادية بين البلدين، مما يسهل التواصل والتنسيق بين الجهات والقطاعات الاقتصادية في البحرين، مبينًا أن مجلس شباب الأعمال يسعى للمساهمة في رفع مستوى أداء مؤسسات القطاع الخاص، خاصة الشبابية منها، وأن مثل هذه الزيارات تُمكّن الشباب من الاطلاع على الخبرات في مجالات التنمية الاقتصادية وأهم الفعاليات والمعارض الاقتصادية.

التكنولوجيا والتسويق الذكي يقودان طفرة نمو في "الضيافة والترفيه"

أكد مُتخصص في قطاع الترفيه والضيافة، على الدعم الكبير الذي تُقدمه القيادة الرشيدة -حفظها الله- لرواد ورائدات الأعمال، وبرامج التمكين في كافة القطاعات، لاسيما قطاع الضيافة والترفيه، الذي يشهد فُرصًا استثمارية كُبرى وواعدة، مواكبة للبرامج الترفيهية الضخمة والفعاليات والمؤتمرات التي تطلقها، وتستضيفها المملكة في ظل رؤية 2030.

وقال مُتخصص قطاع الترفيه والضيافة وسلاسل التوريد، "رائد الزغل" خلال ديوانية الضيافة والترفيه التي نظَّمتها غرفة الشرقية مُمثلة بلجنة الضيافة والترفيه يوم 8 يوليو 2025م، بحضور النائب الأول لرئيس غرفة الشرقية حمد البوعلي، وعدد من المستثمرين في القطاع والمهتمين: "إن المشروعات اليوم تحتاج إلى المواكبة والتطوير المستمر، والنظر إلى الاحتياج، وخلق فُرص تسويقية وترويجية تتناسب مع طموحات وتطلعات المُجتمع، مؤكدًا أهمية مواكبة الترندات التسويقية للوصول إلى الشريحة المستهدفة وهي لغة العصر الحالي"، لافتًا إلى ضرورة الاحتكاك مع أصحاب الخبرات في إدارة المشروعات، ومتابعة تحديثات السوق، والاستناد على الدراسات والأبحاث التطويرية، بعد دراسة ميدانية للسوق، مُبينًا بأن ذلك يعتبر من الأدوات الفاعلة التي تستخدم لإنجاح أي مشروع لا سيما مشروعات قطاع الضيافة والترفيه.

وأشار الزغل، إلى أهمية إيمان صاحب المشروع بالتطور التكنولوجي، والرقمنة، والعمل على إدخال التقنية في مشروعه والاستفادة من إمكانيات الذكاء الاصطناعي، في رفع كفاءة العمل، وتسهيل الإجراءات حتى يحقق الاستفادة الكاملة للمالك والعميل، وتحقيق تجربة مميزة، مشيرًا إلى أن التقنية في الوقت الراهن تستطيع أن تعود على صاحب المشروع ببيانات مُفصلة عن السوق والمستهلك، حتى يستطيع من خلالها بناء قراراته التي تخدم أعماله، ويواكب بها تطلعات عملائه.

وبين الزغل، ضرورة استمرار التطوير والتعليم لفريق العمل، فهو الاستثمار الناجح لتحقيق أكبر فائدة للمشروع، بخلق البيئة المُحفزة للفريق، التي تنعكس على أداء الأعمال، وقال إن الأفكار المتجددة الخلاقة، هي ما تُعطي لمشروعك ترويجاً تسويقياً مناسباً يُحقق عوائد غير متوقعة، لكن يجب أن يصاحب ذلك الوعي المناسب، وقياس نسبة المخاطرة، والنظر إلى ما يحتاجه العميل، والتناغم مع الفرص المطروحة، والابتكار في الخط الإنتاجي للمشروع، لتحقيق الرضا، وفتح أسواق جديدة مع عملاء جدد.

قاعات الغرفة

المكان الأمثل لتوفر الخدمات المساندة ومنتدى رجال الأعمال.

- الترويج عن منتجاتكم وخدماتكم.
- عقد اجتماعاتكم ومحاضراتكم وندواتكم.

غـــرفـــة الشرقـيـة
ASHARQIA CHAMBER

قاعة الجزيرة

- تتسع لعدد ٩٤ مقعداً.
- امكانية ربط القاعة بقاعة الشيخ سعد المعجل.
- الموقع الدور الأرضي.

قاعة الشيخ حمد القصيبي

- قاعة استقبال واجتماعات منفردة جانبية.
- تتسع لأكثر من ١١٠ شخصاً.
- الموقع في الدور الأول.

قاعة الشيخ سعد المعجل

- مجهزة بكل إمكانات النقل والترجمة والاتصال.
- تتسع لأكثر من ٤٤٦ مقعداً.
- القاعة مجهزة بأحدث نظام مايكروفونات.
- (مايكروفون لكل مقعد).
- الموقع في الدور الأرضي.

صـالة الطعـام مجـاناً

الخدمات التي يتم تقديمها في هذه القاعات :-

- تسجيل المناسبة بالفيديو .
- الترجمة الفورية .
- أجهزة ترجمة فورية.
- العرض من خلال جهاز الكمبيوتر .
- جهاز عرض شرائح .
- جهاز عرض رأسي .

لمزيد من المعلومات والحجز يمكنكم الاتصال:
إدارة التسويق: غرفة الشرقية. الدمام . هاتف :٨٥٩٨١٦٨ - ٨٥٩٨١٨٦ - ٨٥٩٨١٦٩

غـــرفـــة الشرقـيـة
ASHARQIA CHAMBER

الخدمات الخاصة
Private Services

خدماتنا

- تقديم خدمات مباشرة في مقر منشأتكم – خدمة مكانك
- أولوية تقديم الخدمات الكترونيًا ومن خلال المراكز والفروع
- خصم على برامج التدريب وقاعات الاجتماعات والمحاضرات
- تخصيص ممثل علاقات المشتركين للمنشأة

والعديد من المزايا والخدمات...

لمزيد من التفاصيل

T. +966 13 859 8090
F. +966 13 859 8199

private@chamber.org.sa
www.chamber.org.sa/private

حاضنة غرفة الشرقية
لريادة الأعمال
ASHARQIA CHAMBER
BUSINESS INCUBATOR
حَلِّق
بِحُلمِك
مكاتب عمل خاصة ومشتركة | بيئة عمل نموذجية | توجيه وارشاد مستمرين
لقاءات مع المستثمرين | تنمية مشروعك الواعد
غرفة الشرقية
ASHARQIA CHAMBER
@acbincubator
www.chamber.org.sa/incubator
للتسجيل